الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسار تاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر الموسومة ب:

القوانين الاستثنائية الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري

(1865م–1874.م)

إعداد الطالبتين **إشراف:**

-بن عمارة ثورية إكرام. د.بن حادة مصطفى

-بن مستورة حنان.

لجنة المناقشة:

د.كركب عبد الحق.....رئيسا.

أ.بن حادة مصطفى..... .....مشرفا ومقررا.

د.بوسلامة محمد.....مناقشا.

السنة الجامعية:1441-1442 هـ/2020-2021م

شكر وعرفان

بكل عبارات التقدير والاحترام وبكل كلمات الشكر والعرفان نقدموا تحياتنا إلى الأستاذ المشرف بن حادة مصطفى والذي نعتز ونفتخر بإشرافه على هذه المذكرة لما أحاطنا به من اهتمام فلم يبخل بجهد في سبيل إرشادنا وتوجيهنا فجزاه الله جزاء العلماء والعاملين.

كما نقدم شكرنا الخالص إلى الأستاذ "بوسلامة محمد" والأستاذ الدكتور"كركب عبد الحق"، على تكرمهم قبول مناقشة عملنا هذا وتقويمه.

نسأل الله القدير أن يجع ذلك في ميزان حسناتهم وأن يجزيهم الجزاء الأوفى.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون لإتمام هذا البحث وأفادنا بالمعلومات اللازمة لإتمام المذكرة ونخص بذكر أساتذة الجامعة وعمال المكتبة سواء بالكلية أو خارجها.

الإهداء

أهدي ثمرة العمل المتواضع إلى والدي العزيز ووالدتي الغالية أطال الله في عمريهما.

شكر لهم على حسن متابعتهما لي في مشواري الدراسي وتشجيعهما المتواصل لي .

إخوتي وأخواتي وأخص بالذكر"عبد القادر، رشيد ورانيا"، وإلى التوأم الجميل وإلى رضا، ثامر، معاد، مهدي، وعبد الرحمان

وإلى من تقاسمت معي درب الصداقة والحلاوة صديقة "حنان" .

وإلى كل قسم العلوم الإنسانية وجميع دفعة التخرج 2021/2020م

وإلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلمي راجيتنا من المولى تعالى أن يجزيهم على حسن الثواب.

ثـــورية إكـــــرام.

الإهداء.

أولا لك الحمد ربي على كثير فضلك وعلى جميل عطاء وجودك الحمد لله ربي ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أتقدم بإهداء عملي هذا إلى:

التي تعبت لتراني سعيدة وسهرت لتراني مميزة وأفنت حياتها من أجل إخوتي إلى أمي حفظها الله.

إلى الغالي على قلبي شمعة أضاءت دربي كله وأثلج صدري إلى قدوتي في الحياة أبي حفظه الله.

إلى إخوتي وأخواتي إلى من شاركتني هذا العمل وصبرت معي إكرام.

إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يكتبه قلمي.

حـــــــنان.

قائمة المختصرات

1- بالعربية :

(ع)	العدد.
ص ص	صفحات متتابعة.
ص	صفحة
(د.ت)	دون تاريخ.
(ج)	الجزء
تر	ترجمة.
مر	مراجعة.
مج	مجلد.
د. و. م. ج	الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
د ط	دون طبعة.
(م.و.ك)	المؤسسة الوطنية للكتاب.
(م)	ميلادي.
(ب.م.ن)	بدون مكان نشر.
(ش.و.ط.ن.ت)	الشركة الوطنية لنشر والتوزيع

2-بالفرنسية:

P	Page
T	Tome

المقدمة

إن تسليط الضوء على السياسة التعسفية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر مرت بعدة مراحل إلا أن هدفها كان واحد وه تثبيت الوجود الفرنسي و تكريس السياسة الاستعمارية ذات أوجه مختلفة، فإلى جانب سياسة التوسع والاستيطان شرعت في رسم خطط تسمح لها بتحقيق غاياتها وذلك من خلال سن قوانين زجرية مست الشعب الجزائري محاولة منها سلخ هوية وتجريده من ممتلكاته ونخص بالذكر الفترة الممتدة ما بين 1865-1874م، وإن هذه الفترة هي التي ستكون محور البحث الذي اعتمدناه والموسوم بـ: القوانين الاستثنائية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1865-1874م.

ومن واجبنا إبراز هذه القوانين والتشريعات ونتائجها الوخيمة في جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية، وذلك برفع إدعاءات الفرنسيين القائلة بمحاولة نشرها للحضارة في بلادنا.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتناول إلى حد ما القوانين الاستثنائية التي تبنتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر من خلال ما يخدم مصالحها ومخططاتها في فرض سيطرتها في المستعمرة.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع يمكن اختصارها في النقاط التالية:

-إثراء الرصيد الفكري حول القوانين الفرنسية، وإعطاء صورة واضحة عن هذه السياسة خاصة الجانب المتعلق بالعقار ومحاولة طمس الهوية الجزائرية الدينية.

-محاولة إضافة دراسة أكاديمية علمية تتناول هذه التشريعات الاستثنائية ما بين 1865-1874م.

-محاولة إدراك معانات الجزائريين من خلال هذه القوانين المعرضة التي نجمت عنها آثار سلبية وكيفية التعامل الأهالي معها.

- قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع على مستوى مكتبة الكلية.

الإشكالية:

تمثلت الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة في محاولة معرفة السياسة التي انتهجتها فرنسا اتجاه الأرض والإنسان معا، ومن هنا نطرح الإشكالية التالي: ما هي القوانين التي سنتها الإدارة الفرنسية؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه التشريعات القانونية في الاستيلاء على الملكية العقارية والمقومات الشخصية؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- كيف كانت طبيعة هذه القوانين؟

2- وما هي مجالات تطبيقها؟

3- وفيما تجلت أهداف ونتائج تلك القوانين؟

4- ما هي انعكاسات كل هذه القوانين على الجزائريين؟ وفيما تمثلت ردود أفعال الجزائريين اتجاه هذه السياسة؟

المنهج المتبع:

من أجل التحكم المنهجي نسبيا في المادة المعرفية، وانطلاقا من المادة المصدرية والمرجعية، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتتبع الحقائق ووصفها وعرضها ولتحليل مضامين المختلفة للنصوص القانونية التي تم التطرق إليها.

خطة البحث:

أما خطة البحث التي اعتمدناها من خلال المادة العلمية، وللإجابة عن مختلف التساؤلات التي دفعت بنا إلى تقسيم بحثنا هذا إلى مقدمة، مدخل، ثلاثة فصول، خاتمة، ملاحق وقائمة بيبليوغرافيا.

جاء المدخل بعنوان السياسة الفرنسية في الجزائر في الجانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي.

أما الفصل الأول فعنوناه بـ: القوانين الفرنسية مابين 1865-1870م، تضمن عنصرين الأول تناولنا فيه قانون سيناتوس كونسيلت وظروفه وموقف الجزائريين والفرنسيين منه وأيضا مجالات تطبيقه.

أما العنصر الثاني تطرقنا فيه إلى قانون كريميو 1870م والذي احتوى على عناصر وهي كالتالي:

التعريف بشخصية كريميو، ظروف صدوره، محتواه والمواقف المختلفة منه.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان القوانين ما بين 1870-1874م احتوى عنصرين الأول بعنوان قانون الأهالي أو الانديجينا 1874م تحدثنا فيه إلى التعرف بهذا القانون ومحتواه، أما العنصر الثاني خصصناه لشرح آليات نقل ونزع الملكية العقارية من الجزائريين إلى المعمريين باسم قانون "الملكية العقارية" أو ما يسمى بقانون وارني 1873م احتوى عناصر عدة منها التعريف بشخصية وارني ومفهوم هذا القانون ظروف صدوره أهدافه ونتائجه.

أما الفصل الثالث الذي سطر تحت عنوان ردود الفعل الوطنية فحصرناه في العنصر الأول في المقاومات السلمية المتمثلة في الاحتجاجات والعرائض والهجرة إضافة إلى شراء أراضي الكولون. أما الجزئية الثانية فشمل ثورات وأخذنا نماذج لدراسة هذا النوع تمثلت في ثورة القبائل وأولاد سيدي الشيخ 1864م و المقراني والحداد 1871م.

أما الخاتمة فتضمنت مجموعة من الاستنتاجات المستخلصة من خلال هذه الدراسة.

أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة والقيمة التي ساعدتنا في إتمام بحثنا العلمي نذكر منها:

المصادر:

-فرانسوا ميبروا سانت اونروا أو الشرف الضائع هو كتاب يتناول بالتفصيل السياسة الاستيطانية والذي أفادنا في معرفة بعض جوانبها.

-لويس رين تاريخ انتفاضة 1871م في الجزائر الذي أولى اهتماما كبيرا لدراسة للمقاومات الشعبية.

المراجع:

-عدة بن داهة بجزئيه الأول والثاني بعنوان الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 الذي افادنا في ذكر القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستيطان والعقار كما ألم كثيرا بالموضوع نظرا لدراسته المتعمقة والمهمة.

-محمد بليل عنوانه تشريعات الاستعمار العقاري 1881-1914 الذي اعتمدنا فيه لمعرفة أهم أليات نقل ونزع الملكية من اللأهالي وإلى المستوطنين بإضافة إلى بعض الدراسات الاكاديمية كرسائل دكتوراه.

-مؤلفات يحي بوعزيز منها سياسة التسليط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954 والثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وغيرها والذي أفادتنا في بعض جوانب السياسة الاستعمارية في عهد الإمبراطورية، الممارسات ضد المقاومات الوطنية.

إضافة إلى مجموعة من المجالات مثل مجلة الاصالة والحوار المتوسطي وبعض الملتقيات كملتقى طاهر ملاخسو نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1862م

الصعوبات:

وكأي بحث لا يخلو من الصعوبات إلى وقد واجهتنا مجموعة منها، ويمكن أن ندرجها في النقاط التالية:

1 قلة المراجع الخاصة بموضوع دراستنا في مكتبة الجامعية، مما تطلب من التنقل لبعض المكتبات لتحصيلها.

2التطابق النسبي والتضارب في بعض المراجع فالمعلومات كثيرا ما كانت تتكرر ولا تأتي بالجديد لذا تعذر علينا غربلتها وتمحيصها.

3صعوبة الوصول إلى الوثائق الارشيفية.

المدخل

الوجود الفرنسي في الجزائر 1850م–1860م.

الوجود الفرنسي في الجزائر 1850م–1860م.

أولا: سياسيا

لقد عرف النظام السياسي الفرنسي في فرنسا خلال هذا العهد عدة تحولات وتقلبات أيضا،فمن الملكية التي على رأسها لويس فيليب Luis Philips* إلى الجمهورية الثانية التي كان على رأسها الأمير لويس نابليون Luis Napoléon إلى الإمبراطورية نابليون الثالث Napoléon III* ، لقد كانت لتلك التحولات والتقلبات أحيانا نتائج معينة على الوضع في الجزائر.[1]

وترد في هذه الفترة 1852م–1858م من الناحية السياسية فرصة العسكريين في أن يواصلوا تجربة حكمهم في الجزائر بكل حرية[2]، ولو بطريقة غير مستقرة على مبدأ أو سياسة واحدة حيث امتازت باضطرابات وتقلب فمن جهة اتخذ نابليون إجراءات إرضاء الأهالي ومن جهة أخرى فقد الأهالي الآلاف من الأراضي التي سلبت منهم، بفعل مصادرات وحيل القانونية التي مارستها اتجاههم إدارة الاحتلال لإرضاء المستوطنين.[3]

---

* – لويس فيليب: ولد سنة 1873م، وتوفي سنة 1850م، قضت الثورة 1848م على المملكة ففر إلى انجلترا، اشتهر بالجبن والنفاق. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تر: محمد لعربي زبيري، ط2، (ش وط ن ت)، الجزائر 1982م، ص240.

* – نابليون الثالث: كان رئيسا لفرنسا من 1848م إلى 1852م، ثم إمبراطورا لفرنسا تحت اسم نابليون الثالث من 1852م إلى 1870م شهدت فترة حكمه فرنسا حرب القرم 1854م–1856م، وفي حملة المكسيك 1861م–1867م، انهزام الجيش الفرنسي ضد بروسيا، ووقوعه أسيرا في يد الألمان، كما توسعت الإمبراطورية في عهده ثلاث مرات. ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830م–1912م، ج2، ط1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص 504.

[1] – أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية دار الرائد، ط خ، الجزائر، 2009، ص118.

[2] – شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص50

[3] – بن نوي ريمة، سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852م–1870م، أطروحة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018م–2019م، ص20.

1– مشروع المملكة العربية

أراد نابليون الثالث أن يصبح إمبراطورا ليس على فرنسا فقط، بل كان يطمح لجعل بحر المتوسط بحيرة فرنسية وامتداد طبيعي لها، ليتحكم في الطرق التجارية الإستراتيجية ويتخلص من منافسة بريطانيا خاصة، ومن هذا المنطلق أعلن عن مشروع المملكة في الجزائر كان هدف هذا المشروع توطيد فكرة الاستعمار، وتجسيدها لتغير من واقع الجزائريين ويكون ذلك بأساليب أقل تكلفة، وأكثر نجاح عن نظام السيف.

وظهر مصطلح المملكة العربية في التسعينات من القرن 19م، ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القادر* ملكا عليها نيابة عن نابليون الثالث إمبراطور الفرنسيين، وقد استعمل هذا التعبير من قبل أنصار وخصوم الفكرة ولكن الأمير عبد القادر لم يقبل الفكرة وانتهت بسقوط نابليون في الحرب السبعيين مع بروسيا.[1]

نجد أن نابليون الثالث يهدف إلى سياسة هادفة التي كونت المملكة العربية، ترمي إلى تحقيق غايتين أساسيتين هما:

– **القسم الأول**: يشمل المجتمع الجزائري التقليدي.

– **القسم الثاني**: يشمل المعمرين واعتبر نفسه كذلك إمبراطور للعرب.[2]

ولكن ما يميز سياسته حسب شارل أندري جوليان هو الغموض، ومن جهة حاول أن يرضي الجزائريين بعدد من الإجراءات ومن جهة أخرى شجع حركة الاستعمار الرسمي والرأس مالي[3]، رغم كل هذه المساعي لم

---

*– الأمير عبد القادر، ولد سنة 1807م، وهو من أسرة شريفة يتصل نسبها بالإمام الحسن ابن علي رضي الله عنهما، بدأ تعليمه بمسقط رأسه بالمدرسة التي كان يشرف عليها والده، كان منذ مطلع شبابه مولعا بالصيد والفروسية فكان يجيد ركوب الخيل، توفي سنة 1883م، ينظر: مذكرة الأمير عبد القادر، ط2، دار الأمة، الجزائر، 1995، ص 44.

[1]– حسين الحاج مزهود، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852م–1870م، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، العدد 7، جانفي 2020، ص ص 223 224.

[2]– صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830م–1925م، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص 110.

[3]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830م 1954م،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص15.

يتمكن من تجسيد هذا المشروع الاستعماري الفخم بسبب رفضه من طرف الجزائريين والمعارضة، ولم يجد صدى واسع بين الفرنسيين سواء المعمرين أو الحكومة العامة وكذا الهزات الأوربية الهائلة ضد فرنسا.[1]

كل هذه الأوضاع أقلقت نابليون الثالث، فقرر زيارة الجزائر لأول مرة 17-19 سبتمبر 1860م للوقوف على الحقيقة بنفسه، وقد أصابته خيبة أمل من عدم نجاح سياسة الإدماج بسبب ما لمسه من شلل وانقسام الجهاز الإداري القائم في الجزائر بين المستوطنين وخصومهم العسكريين الذين كانوا يستندون في صراعهم مع المدينين بالدفاع على معالم الأهالي، وصادرت بعد هذه الزيارة الرسمية مرسوم أما الرسالة فأرسلها نابليون الثالث إلى ممثله في الجزائر معبرا فيها بأن الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا يتساوى فيها الجميع.[2]

صرح المحافظ دوبوزيت قائلا: "نحن في الجزائر جمهوريون ولقد صرنا ألد أعداء الإمبراطورية أو المملكة العربية أو أحزاب الاستيطان..." وهذا الكلام يعبر عن عاطفة المستوطنين وعن ردود أفعالهم إزاء الإمبراطورية الثانية، فلقد كان معارضين للنظام الإمبراطوري والسبب الرئيسي في ذلك هو كون السياسة المتبعة من طرف نابليون الثالث كان تضع الأهالي في مركز الاهتمام.[3]

إن مشروع نابليون الثالث كان يسعى إلى تصهير المجتمع الجزائري مع الأجناس ما يسمى بالمملكة العربية التي واجهت ردود أفعال و المعارضة والمشاكل في كل الجوانب لم تتطور وتحقق على أرض الواقع وانتهت بانتهاء نابليون الثالث في حرب السيدان.[4]

2- السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطورية 1850م–1870م

سلك الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث في بداية عهده سياسة الحد من التهجير و الاستيطان الأوروبي[5]، بسبب نتائج الثورة التي حدثت في فرنسا إنما حكمت بإبعاد العناصر السياسية الغير مرغوب فيها إلى الجزائر، وبذلك جاء

[1]- حسين الحاج مزهود، مشروع المملكة ...،المرجع السابق، ص 231.

[2]- بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 142.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...،المرجع السابق، ص ص 470-471.

[4]- جمال خرشي، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر1830م-1969م ، مر: مصطفى صافي، دار القصبة، الجزائر، 209، ص251.

[5]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 16.

إلى الجزائر عدد من السياسيين ذوي الاتجاهات المختلفة المعادية للنظام الجديد، وكان على هؤلاء أن يجدوا الأمن والعمل والعيش في الجزائر على حساب أهلها، وقد أصبحت الجزائر ملجأ يرسل إليه المعارضون الفرنسيون.[1]

ولم يتوقف الاستعمار الفرنسي إلى هذا الحد بل واصل سياسته الجائرة اتجاه الجزائريين بتفقيرهم ومصادرة أخصب أراضيهم الفلاحية عنوة أو بواسطة قوانين منحها للمعمرين الأوربيين من مغامرين و متشردين إسبان وايطاليين ومالطيين لا ذمة لهم ولا ضمير، مولعين بحب المال ويعيشون نهبا وخطفا فانتشروا كالبلاء الخطير فأصبح الجزائريين خماسين عندهم غرباء في بلادهم لا يتمتعون بأبسط الحقوق.[2]

بلغ عدد المهاجرين الأوربيين سنة 1854م في الجزائر إلى 520 ألف أوروبي، أي بنسبة تقدر ب 107.14 ويمكن حصر عدد هؤلاء المهاجرين من 1853م إلى غاية 1857م في الجدول التالي:[3]

السنة	عدد المهاجرين	الزيادة بالنسبة المئوية
1853	142.379	6.55
1854	151.712	2.56
1855	155.607	1.72
1856	158.281	14.02
1857	180.472	25.99

المصدر: أحميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 78.

وفي سنة 1850م تكاثرت الهجرات الأوروبية بشكل ملحوظ وكذا بناء مستعمرات فلاحية بالقطر الجزائري عامة، وكان سقوط عرش لويس فيليب في 1848م وقد زاد من تلك الهجرات، وفي ديسمبر 1856م أصبح عدد المعمرين 27382 معمر وبقيت الهجرة متواصلة وذات صلة قوية لتأسيس القرى الفلاحية[4]، واتجهت

[1]–أبو قاسم سعد الله، أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص120.

[2]– عمار عمورة، الجزائر بوابة على ماقبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 251.

[3]– أحميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 78.

[4]– عدة بن داهة، الإستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص235.

الحكومة الإمبراطورية إلى تشجيع الاستيطان الرأس مالي التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كبيرة تتكفل هي بتهجير الأوربيين وإسكانهم بها وهذا مقابل حصولها على الأراضي والأملاك العقارية الواسعة.[1]

أ– السياسة الإستيطانية في عهد راندون 1852م–1858م

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث أوائل سنة1852م[2]، ففي عهد الإمبراطورية الثانية استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الجنرال راندون*Randon(1852م و 1858م)[3]، الذي سار على خطى أسلافه بعد أن عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1851م[4] الذي شجع عملية الاستيطان الأوروبي حيث اتخذ من الاستيطان عمل قاعدي وربطه بالمصلحة العليا لفرنسا.[5]

اهتم الماريشال راندون اهتمام كبير للاستيطان وقد كان من أنصار الاستيطان الصغير[6]، حيث تمكنت إدارة الاستعمار في عهده من بناء 56 قرية استيطانية أوروبية.[7]

تمكن المستوطنون فيما بينهم 1852م–1853م من إقامة مستوطنات وقاموا بغزو الأقاليم العسكرية ففي قسم وهران العسكري تم إقامة مستوطنات بسيق[8].

---

[1]– جهاد ساعد، السياسة الاستيطانية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830م–1900م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص 28.

[2]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 15.

*– راندون جاك لويس، عسكري سياسي فرنسي، حاكم عام للجزائر نتقل إلى الجزائر 1838م–1847م، عين حاكم عام على الجزائر في 11–02–1857م، ينظر: عدة بداهة، المرجع السابق، 495.

[3]– المرجع نفسه، ص39.

[4]– يحي بوعزيز، الكفاح الجزائري من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1986م، ص132.

[5]– يحي بوعزيز، سياسية التسلط...، المرجع السابق، ص15.

[6]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص55.

[7]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 16.

[8]– عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق،ص140.

وخلال السنوات الأولى من حكم راندون أصبح عدد الكولون في تزايد مخيف وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال:

- أزمة العمل الموجودة في فرنسا.

- الكوارث الطبيعية كالفيضانات التي ضربت منطقة الراين سنة 1852م[1].

تشبه راندون في سياسته بمعلمه بيجو حيث قام بمصادرة أملاك الأهالي، وتفتيت أراضي الأعراش المعاشية، حصل على أكثر من 58ألف هكتار مابين 1851م –1858م[2]، وبذلك ارتفع عدد المستوطنين الأوربيين في الأرياف الجزائرية من 119ألف شخص عام 1871م إلى 200 ألف شخص كانوا من مختلف الجنسيات الأوروبية.[3]

كانت الفترة الممتدة من 1850م إلى 1857م فترة انتعاش للمشاريع المقامة بحيث تم بناء الطرقات والسدود عام 1854م والسكك الحديدية عام 1857م، أمام هذه الوضعية حاولت السلطات الاستعمارية مضاعفة جهودها لربط المهاجرين الأوربيين لهذا ارتكزت على توفير أراضي سكنية وتوفير أراضي زراعية ومنحهم إياها بالمجان وإيصال مياه لحقولهم.[4]

صدر مرسوم في 31 أوت 1858م بهدف إعادة تنظيم الإدارة في الجزائر، وتضمن التقرير الإيضاحي انه يجب على الحكومة من الآن فصاعدا أن تجعل من الاستعمار والهجرة والاستيطان هدف أساسي لها، من أجل ذلك يجب علينا إخماد المقاومة الصادرة عن الشعب.[5]

[1]– عدة بن دهة، المرجع نفسه، ص 140.

[2]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص15.

[3]– المرجع نفسه، ص 33.

[4]– عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق،ص261.

[5]– بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م، ط1، دار النفائس، الجزائر، 1982م، ص 65.

ب– السياسة الاستيطانية في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858م–1860م

في هذه المرحلة طبق نابليون الثالث سياسة إدماج جديدة في إطار إنشاء ما عرف بوزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858م[1]، وعين على رأسها الأمير جيروم نابليون Jerome Napoléon[*2]، وكان جيروم شديد الكره للعسكريين وصمم على تطبيق القوانين بحذافرها الجزائر التي لم يكن يعرفها أصلا وتوسع في قبول المعاملات الاقتصادية دون قيود وأصر على تفكيك المجتمع الأهلي وبالكاد تفكيك الأملاك الواسعة لتسهيل مصادرتها وشرائها.[3]

وحسب النصوص القانونية فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل في الجزائر، بحيث تصير تخضع جميع المصالح للسلطة المركزية الواحدة، والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي أنها تحل محل حاكم العام بالجزائر، والمهمة الثالثة لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر، بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على القضايا العادلة والشؤون الدينية والتعليم.[4]

عمل الأمير جيروم نابليون على تفكيك المجتمع الجزائري متخذا سياسية "فرق تسد"، فكان يفضل مصلحة العائلة على مصلحة القبيلة بهدف تحطيم الأرستقراطية الأهلية وإضعاف سلطة قادة الثورة وزعماء الأهالي.[5]

---

[1]– أحميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 61.

[*]– جيروم نابليون، إبن أخ الإمبراطور نابليون الثالث، ترأس وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858م، استحدث مجلسا أعلى إلى جانبه ومجالس عامة إقليمية في كل مقاطعة، ينظر: يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 504.

[2]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية الاستقلال، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م، ص 127.

[3]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص18.

[4]– عمار بوحوش،التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص 127.

[5]– شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار(1827م–1871م)، ج1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص68.

استحدث جيروم مجلسا أعلى إلى جانبه ومجالس تعليمية في كل مقاطعة، بهدف الإدماج الكلي للجزائر في فرنسا[1]، من أجل ذلك عمل على توسيع الرقعة المدنية، واستحداث ستة مناطق فرعية جديدة، كذلك إنشاء خمس مفوضات مدنية في المنطقة العسكرية مع إنشاء مجالس عامة، وسعى إلى تفكيك المجتمع المحلي، وشجع على قطع العلاقات بين المالكين والخماسين (الفلاحين الجزائريين العاملين في أراضي المستوطنين) مما سبب ترك عدد كبير من الخماسين لأرباب العمل دون أن يوفوا بديونهم وعملوا لدى مستوطنين بالمنطقة التي كانوا يعفون منها من الضرائب العربية وخلال حكم تلك الوزارة تم إنشاء 17 قرية استيطانية وتوزيع 4600 قطعة أرضي زراعية مجانا على المستوطنين، وهذا يكشف الدعم الغير المحدود للمستوطنين سياسيا واقتصاديا وإداريا.[2]

في 30 اكتوبر 1858م تم توسيع بعض الصلاحيات ومنها إخضاع الأوقاف العقارية المطبقة في فرنسا،وسمح لليهود وبعض المسلمين من امتلاكها وتوارثها بعد 15 سنة، وتم تصفية الأوقاف لصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر.[3]

شهدت نهاية 1858م استقالة جيروم من منصبه وعين مكانه الكونت دي شاسلوب لوبات Chesseloup loubart الذي واصل العمل بسياسة سابقيه[4]، واتبع شاسلوب لوبات سياسة الاستعمار الرأسمالي، وقدم للمستوطنين الأوروبيين خدمات جلة فنظم بيع الأراضي التابعة للدولة الجزائرية، كما أصدر مرسوما بتاريخ 21 ديسمبر 1859م، ألغى بموجبه القضاء الإسلامي، وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي والمحاكم الفرنسية[5]، وكرد فعل على السياسة قامت عدة ثورات شعبية كثورة الأوراس عام 1859م، وثورة

[1]– – بسام العسلي، محمد المقراني وثورة ...، المرجع السابق، ص 75.

[2]– رشيد سلوان، رمضان الجوكاني، مقال الاستيطان الأوروبي بالجزائر (1830م–1871م)، مجلة الجامعة تكريب للعلوم، مجلد 20، العدد 4،2013، ص205.

[3]– فروسنواميسيروا، سانت اورونوا أو الشرف الضائع، تر: مسعود الحاج مسعود، مر: أحمد بكلي ، دار القصبة، 2009، ص 168.

[4]– جمال خرشي، الاستعمار.....، المرجع السابق، ص 256.

[5]– صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنين، (1830م–1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 1998م، ص ص 36–37.

الحضنة والبابور 1860م، وثورة أولاد سيدي الشيخ، كما شهدت هذه الفترة موجة من هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي هروبا من الظلم والمعاناة.[1]

ج– السياسة الاستيطانية في عهد بيليسيوماكماهون 1860م– 1870م

بعد أن ألغى وزارة المستعمرات في 11–1860م، تم استرجاع منصب الحاكم العام من طرف الإمبراطور نابليون الثالث، وذلك بتعيين بيليسي[*] Jacques Pleessier، حاكما عاما جديدا 23–11–1860م عمل هذا الأخير على تدعيم السياسة الاستيطانية بإقامة عدة مشاريع رأسمالية، وإصدار بعض القرارات والتشريعات العقارية، فعلى ما انطوت هذه المراسيم؟ ومن بين المراسيم التي افتتح بيليسي عهدته بإصدار أوامر خاصة بمصلحة الغابات، وذلك بتشديد الخناق على الجزائريين الذين يسكنون بجوار الغابات ومنع الرعي داخلها[2]، 24جويلية 1860:نص بيليسي على فرض غرامات مالية تعادل 4 مرات قيمة الزكاة على القبائل ،التي يشتبه في تورطها في حرائق الغابات أو تحالفها في إطفاء الحرائق .

–قرار 1862/11/1،والذي ينص حجز ومصادرة أراضي قبيلة مسريدة والسواحلية .

–قرار 22أفريل 1863،الخاص بالملكية .[3]

–قرار 7جويلية 1864،الذي يقضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث إلى حكم القبائل العسكرية التي اشتدت قبضتهم على البلاد ،كما كانوا في عهد بيجو وخلافاتهم ولكن المستوطنين الأوربيين لم يستلموا لهذا

---

[1]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900م–1930م)، ج2، ط4،دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان،1992 ص ص 15–16.

[*]– بيليسي: (1794م–1864م)، درس في الأكاديمية العسكرية في Saintcyr la fleshe ، شارك في حملة اس بانيا، 1823م وحملة الجزائر 1830م، أباد قبيلة جزائرية بأكملها في الظهرة (مستغانم) 18–06–1845م، شارك حرب القرم1855م كان عضو في مجلس الشيوخ (1859م– 1858م) كما كان سفير لفرنسا بلندن، ينظر عدة بن داهة، الاستيطان...ج2 المرجع السابق، ص 491.

[2]– بوعلام بلقاسمي، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19، (اعمال الملتقى الأول والثاني)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص31.

[3]– عبد الحميد زوزو،مرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ،مؤسسات وموالين ،ط1،دار العومة للنشر والتوزيع ،الجزائر 2005،ص21

الأمر بل استقبلوه بتحفظ وتعيين الماريشال ماكماهون حاكم على الجزائر في سبتمبر 1864م خلفا لبيليسي الذي كان قد توفي .[1]

وبسبب هذه الأوضاع المستعصية على الجزائر عزم الإمبراطور شخصيا على الحضور إلى الجزائر مرة أخرى، ليطلع على الأوضاع بنفسه وعلى المشاكل في عين المكان، ودامت زيارته منذ 03 ماي إلى 07 جويلية 1865م، وانتقل إلى عدة جهات وزار عدة مدن في مختلف أرجاء الوطن، وبعد عودته إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياسته الجديدة، التي يقترح تطبيقها وبعثها إلى ماكماهون يوم 20 جوان 1865م.[2]

د– المراسيم والتشريعات الصادرة في عهد ماكماهون 1864م– 1870م

بعد وفاة بيليسي عام 1864م، شغل ماكماهون[*] Mcmahon المنصب فقام بتمرير رسالة طويلة تتضمن أفكاره السياسية الجديدة، ومن بينها ينبغي الاعتماد على الجزائريين في التطوير والسماح لهم بالانضمام إلى الوظائف العمومية والعسكرية، وعدم تهجير الأوروبيين بتكاليف باهظة ومراقبة الزوايا والأهالي عن طريق الجواسيس، شجعه الإمبراطور على فكرته إلا أنها وجدت اعتراضا من قبل العسكر والمستوطنين[3]، شهدت فترته عدة تشريعات ومراسيم نذكر منها:

- مرسوم 09 ديسمبر 1865م، قضى هذا المرسوم بإعفاء 13 قبيلة مخزنية في إقليم وهران.
- منشور مؤرخ في 21 ماي 1866م، أصدره الحاكم العام ماكماهون والذي يقضي على تطبيق التعليمات الصارمة كحاكم الأقاليم بشأن تحرير مناطق الاحتلال.
- مرسوم 25 أفريل 1866م والذي حدد أراضي أولاد سعيد بني شقران.[4]
- مرسوم 16 جوان 1966م، المحدد للأراضي قبيلة الغراقة، معسكر.[1]

---

[1]– يحي بوعزيز :سياسة التسلط ...، المرجع سابق ،ص19.

[2]– المرجع نفسه ،ص20.

[*]– ماكماهون Mcmahon ، (1808م–1893م) ماريشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية من أصل ايرلندي، عين حاكما على الجزائر سنة 1864م، في عهده دشن ميناء وهران 27–07–1867م، ينظر إلى عدة بن داهة، الاستيطان...ج2، المرجع السابق، ص501.

[3]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 21.

[4]– عدة بن داهة، الاستيطان...ج1، المرجع السابق، ص 352.

- مرسوم 22مارس 1865م، والذي مس بتقسيم أراضي العرش لأراضي فردية ل 124 قبيلة.
- مرسوم 20 جوان 1866م، ينص على تعيين 73 قبيلة يجري عليها تطبيق القرار المشيخي.[2]
- مرسوم 21جوان1866م، قرار بتقسيم قبيلة الغراقة وهران إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاث فصائل.[3]
- مرسوم 25 ماي 1869م، مرسوم عقاري ينص على عدم مصادرة الأملاك الغابية لمنشوط بضواحي معسكر، إلا أن هذا المرسوم خرق وتمت المصادرة.[4]

ونظرا لما عاشته الجزائر في السنوات الأخيرة من هذا الحكم، أي تعدد الحرائق 1865م–1868م، وكثرة المجاعات والأوبئة 1866م–1868م كلف مجلس الشيوخ لجنة تقوم بتحقيق في سبب هذه الظروف عام 1868م برئاسة الكونت لوهون، وأرجحت في تقريرها أن سبب هذه المشاكل يعود إلى عجز الجزائريين عن استغلال أراضيهم، وطلبت بإلغاء التشريعات التي صدرت لصالحهم 1863م، ونظرا لعد اقتناع نابليون بتقريرها، ألف لجنة أخرى أولى برئاستها إلى الحاكم الهام السابق راندون دام تحقيقها عدة أسابيع، وأعدت مشروعا لإقامة النظام المدني بالجزائر للمستوطنين الأوربيين وافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في جلسة يوم 09-03-1870م ومن ضمن خطوطه العريضة، إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية، وإقامة حكم وإدارة مدنية وكان هذا في 04 سبتمبر 1870م وهو تاريخ إعلان جمهورية وقيام النظام المدني.[5]

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان...ج1، المرجع السابق، 352.

[2]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 24.

[3]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...ج2، المرجع السابق، ص74.

[4]– المرجع نفسه، ص 98.

[5]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 24.

ثانيا: اقتصاديا

كان الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي يرتكز أساس على ازدواجية النشاط، المتمثل في ممارسة زراعة الحبوب والحرفة والرعي، في إطار تنظيم القبلي المبني على أساس المالية الجماعية[1]، وبعد احتلال الجزائر وتحقيق السيطرة السياسية والعسكرية، بدأت الإدارة الاستعمارية بالتفكير في السيطرة الاقتصادية ولمعرفة نوع الزراعة الموجودة في أرض الجزائر، فكرت إدارة السلطة الفرنسية بوضع عدة دراسات على المجتمع في أنحاء القطر الجزائري، حيث وجدت أن الزراعة المعاشية "حبوب" هي الأساسية في تنمية نشاطه الاقتصادي.[2]

أ– قطاع الزراعة

سلطت فرنسا أنظارها على قطاع الزراعة، بهدف تحقيق منفعة وقدرة إنتاجية مرتفعة، من بين الزراعات التي برز فيها المستوطنون هي:

1– زراعة الحبوب

شهدت هذه الزراعة تشجيعا منذ 1851م، حقول القمح سنة 1854م مساحة 483616هكتار، إلا أنه باءت بالفشل خاصة سنة 1867م بسبب الظروف المناخية.[3]

2– زراعة الكروم

شهدت هذه الزراعة تطور ملحوظ بالجزائر فأصبحت مساحتها تقدر ب 2.036 هكتار عام 1854م، وفي سنة 1857م بلغت 4آلاف هكتار خاصة منها الكروم المخصص للمائدة.[4]

[1]– دليلة رحموني، السياسة الزراعية في الجزائر وآثراها على المجتمع الجزائري 1830م–1914م، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة ، 2012–2013، ص 48.

[2]– مارمول كربخال، افريفيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج2، دار المعرفة، الرباط، 1989م، ص 381.

[3]– عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص 163.

[4]– شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 655.

3– زراعة التبغ

كانت هي زراعة الأهالي التقليدية أو محل التجارب الرسمية منذ عشر سنوات، شرع المعمرون في تطوير هاته الزراعة لكن اتسمت بنوعها الرديء مقارنة بالبلدان الأخرى وبعد سنتين من المحاولات ظهر تقدم فيها سنة 1854م ابتداءا من منطقة القبائل الصغرى بالقرب من بجاية، وفي هضبة بونة وضواحي تلمسان معسكر وفي منطقة العلمة، وحتى متيجة، وفي سنة1858م شمل إنتاج4 آلاف هكتار،أما أحسن نوعية التبغ كانت تأتي من عين تموشنت ومن مونتنت(سيدي عكاشة حاليا)، وتمكنت المستعمرة من توفير 6ملايين كلم للاستغلال الحكومي، وهكذا تطورت في عهد الإمبراطورية الثانية، وظلت هذه الزراعة الصناعة الوحيدة التي بقيت معتبرة في الجزائر.[1]

4– القطن

عملت الحكومة الفرنسية على استصلاح الأراضي الصالحة لزراعة القطن، وكان يعد القطن مناجم ذهبية حقيقية للمستعمر، لهذا خصص الإمبراطور ضمن قائمة المدنية 100ألف فرنك، كمكافئة لتأسيس جائزة بقيمة 25 ألف فرنك سنة 1854م لمن يزرع كمية من أجود أنواع القطن، وذا ماأعطى نتائج هامة، فبلغ إنتاج القطن سنة 1854م 57000ألف كلغ، وارتفع إلى 780ألف كلغ سنة1857م، في حين حظيت المنطقة الغربية بهذه الزراعة، ومن بداية عام 1867مشهدت هذه الزراعة تراجعا كبيرا [2].

الجدول التالي يوضح تطور مساحات المزروعة قطنا في الجزائر من سنة1853م إلى 1858م.

السنة	العمالة	المساحة بالهكتار
1853	الجزائر	245 هـ
	وهران	188.50هـ
	قسنطينة	139هـ
1857	الجزائر	75هـ
	وهران	902.92هـ
	قسنطينة	522.9هـ
1858	الجزائر	807.8هـ

[1]– شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر...، المرجع سابق، ص 653.

[2]–عدة بن داهة،الاستيطان ...ج1،المرجع السابق،ص214.

	وهران	1.082.78هـ
	قسنطينة	814.94هـ

المصدر: عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص 215.

ب– قطاع التجارة

تراجعت التجارة بسبب تغير المكاييل والموازيين ،وتحويل الجزائر لسوق البضائع الفرنسية،أما فيما يخص المنتجات التجارية كانت في تزايد مستمر بلغت قيمتها في أسواق مدينة الجزائر وحدها سنة 1858م مبلغ يقدر مبلغ 15.727.236 فرنك، ولم يكن الاهتمام الأوروبي ينحصر في الشمال فقط، بل امتد أيضا إلى الجنوب،وفي سنة 1866م شملت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا الآلاف من رؤوس البقر [1].

ج– قطاع الصناعة

واجهت الإدارة المستوطنون أنظارهم إلى مقاطعة قسنطينة بشكل خاص، قاموا باستخراج معدن الفولاذ الذي بلغ 800ألف طن في سنة 1858م، تم استكشاف مناجم الحديد غرب بونة، وفي منطقة الجزائر تم استغلال معدن النحاس، أما في منطقة الغرب اكتشفوا بها الرصاص جنوب مغنية،وفي سنة1858م كان يستخرج حوالي 2.500 كغ[2]،من المعادن في اليوم، ولهذا قد تكون السلطات الاستعمارية قد استنزفت الثروات الجزائرية الخام، ونقلها إلى فرنسا على شكل مواد خام لخدمة الصناعة الفرنسية[3].

د– قطاع الخدمات والمواصلات

دعمت فرنسا هذه النشاطات الاقتصادية بشبكة من الطرق والمواصلات، فقامت بإنشاء طرق وسدود عام 1854م [4]، والسكك الحديدية عام 1857م، وفق المرسوم الصادر في 21افريل 1857م، كان انتصار المذهب السانسيمون السباقين في هذا المجال، وكان كبداية لأول خط حديدي في 07افريل1858م، خط كبير موازي للساحل يربط المقر الرئيسي للمقاطعات المتفرعة لتلمسان عبر سيدي بلعباس،بالإضافة إلى خطوط تنطلق

[1]–محفوظ قداش،جزائر جزائريين،تاريخ الجزائر 1830–1954م، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة،وزارة المجاهدين،الجزائر 2008،ص61

[2]–. شارل اندري جوليان ،تاريخ الجزائر ...المرجع السابق،ص656

[3]– يحي بوعزيز ،تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية الدولية ديوان مطبوعات الجامعية ،الجزائر،(د.ت)،ص78.

[4]– يحى بوعزيز،سياسة التسلط ...المرجع السابق ص 14

من الموانئ الرئيسية لضمان الاتصال من بونة إلى قسنطينة، ومن بجاية إلى سطيف، ومن تنس إلى أورلنيفيل، من مستغانم و ارزيو إلى غليزان[1]،أما بالنسبة للنقل الصحراوي،تم إقامة عدة مشاريع كمشروع خط حديدي يمتد من بوسعادة وورقلة إلى أن يتفرع بعد ذلك إلى فرعين واحد إلى تونس وطرابلس، وواحد إلى عين صالح والهقار وذلك سنة1853 م.

بالإضافة إلى بناء الطرق البرية والجسور الكبرى عام 1857م أما فيما يخص رؤوس الأموال،تم إنشاء مؤسسات مصرفية أهمها بنك الجزائر الذي أسس عام 1851،بورصة الجزائر سنة 1852م [2].

[1]– شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص657

[2]– أحميدة عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838–1858)،دار الهدى،الجزائر،2004،ص89

ثالثا:دينيا و ثقافيا

السياسة التعليمية (1852–1870)

–ما إن استقرت السلطة الفرنسية في الجزائر حتى شرعت إدارتها في تسخير عدد من كتابها وباحثيها لإجراء دراسات في مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الجزائرية.

فقررت السلطة الفرنسية تنظيم التعليم الجزائريين والثقافة في الجزائر، بعد أن وجدت نفسها بحاجة إلى رجال الدين الإسلامي والمدرسين تضعهم بيدها على الطريقة التي تنشدها إن التعليم كسياسة استعمارية لم يصبح موضوع لدراسة والعناية إلا بعد سنة1850م [1].

- كانت السياسة التعليمية فيه تهدف إلى نشر التعليم بين أوساط معينة من المجتمع، لتكون ميدان تجربتها الاستعمارية وتتمكن من خلالها من تحويل المجتمع الجزائري العربي المسلم إلى مجتمع فرنسي، ويتم بعد ذلك إلحاقه مباشرة بفرنسا وتصبح الجزائر امتداد طبيعي لجنوب فرنسا، وأخذت الإدارة الاستعمارية تهتم أكثر بمقارنة تعلم اللغة العربية والتضييق على أصحابها الراغيبين في تعليمها بواسطة إصدار قوانين وتشريعات غربية وخطيرة [2].
- جاء المرسوم الرئاسي المؤرخ في 14 جويلية 1850 م أقر بدوره المشروع في تأسيس المدارس الفرنسية في كل من الجزائر، وهران وقسنطينة .[3]
- إصدار قانون بتاريخ 06أوت 1850م الذي ينص بإنشاء 6مدارس عربية–فرنسية بالعاصمة، وهران، البليدة، عنابة، مستغانم، وذلك لتدعيم اللغة العربية والفرنسية معا.

[1]– عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائرية ،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،برج الكيفان ،الجزائر،2010، ص 49.

[2]– شارل روبير آجيرون،الجزائر مسلمون وفرنسا 1871م–1919، ج1، تر: الحاج مسعود وآخرون، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص 585.

[3]– بوعزة بوضارساية،سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930م وانعكاساته على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 131.

- قانون 30سبتمبر 1850م الذي ينص على إنشاء ثلاث مدارس واحدة في قسنطينة والأخرى في تلمسان والثالثة في المدية، كان لكل مدرسة ثلاث معلمين مسلمين جزائريين سميت تلك المدارس الفرانكو–إسلامية .

- القانون الصادر1857م الذي طالب بضرورة الشروع في تكوين جيل جديد من الجزائريين في المدارس الفرنسية الذين لم يحضروا الغزو والمقاومة.[1]

بعد إنشاء أول معهد إمبراطوري عربي–فرنسي–، بموجب المرسوم 1857/03/14م، فتح في مدينة الجزائر في مارس 1858م برمج الاستقبال 150 تلميذا يمنحه من أبناء الضباط الموظفين الأهالي وأيضا لاستقبال تلاميذ مسلمين في النظام الخارجي[2].

قانون1859 : الذي تم فيه تحديد الكتاتيب والمدارس القرآنية بقرارات ولائية في كل من المقاطعات الجزائر، قسنطنية وهران [3].

القانون الصادر سنة1865م : الذي ينص على تنظيم المدارس الشرعية وإخراجها من مجرد وهم، تقدمت به الإدارة الاستعمارية وتثبيت وجودها في الجزائر[4].

- وفي سنة1865/06/16م :صدر مرسوم إمبراطوري آخر تصاعديا على تأسيس معهدين آخرين في كل من قسنطينة، وهران، وكان الهدف من هذه المعاهد تقليص عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس العربية الإسلامية الخاصة ومنافستها[5].

- في سنة1870اتخذت الحكومة قراراتها بتوجيه تلاميذ المدارس العربية نحو مدارس الزراعة أو البيطرة وحتى نحو الورشات الصناعية فلم يحظ هذا القرار المتأخر كثيرا بالتنفيذ [6].

---

[1]– عثمان سعدي،الجزائر في التاريخ ، الأمة للطباعة والنشروالتوزيع، الجزائر –2010، ص 632

[2]– شارل روبير آجيرون، الجزائر ومسلمون ...مرجع سابق ،ص590.

[3]– عبد القادر حلوش ،سياسة فرنسا التعليمية ... المرجع السابق ص16.

[4]– أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية...ج1، المرجع السابق، ص16.

[5]– عبد القادر حلوش،سياسة فرنسا...المرجع السابق ص57.

[6]– شارل روبير آجيرون .....المرجع السابق ص592.

- كان الهدف من هذه السياسة صبغ البلاد بصبغة فرنسية حتى تنقطع جميع الروابط التي تربط الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا بتقاليدها العربية الإسلامية وفصلها عن شقيقاتها في المغرب والمشرق العربيين وبهذه الطريقة تصبح الجزائر أسهل انقياد وأكثر قابلية للسياسة الفرنسية والاندماج النهائي[1] .

السياسة الدينية:

منذ احتلت فرنسا الجزائر لأول وهلة عملت على طمس الهوية الإسلامية فيها، وذلك من خلال القضاء على الرموز الدينية[2]، حيث تعرضت المؤسسات الدينية للهدم والتدمير والتخريب وكان على رأس هذه المؤسسات المساجد والجوامع والزوايا خاصة أن هذه الإدارة أدركت أن المؤسسات الدينية تسعى للحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري وبالتالي القضاء عليها يعني القضاء على معالم كثيرة للمجتمع[3].

ومن جهة أعطت إدارة الاحتلال أوامر للجيش الفرنسي بهدم هذه المؤسسات الدينية، وتحويل البعض منها إلى كنائس وكاتدرائيات ومرابط للخيول ومستودعات عسكرية إضافة إلى محاولة توسيع الشوارع وإقامة بنايات جديدة في محلها[4].

وقد عمد النظام الاستعماري إلى السلب والنهب،التي استهدفت الأملاك الوقفية، مما يثبت فيه الإدارة الفرنسية في ضرب المجتمع الجزائري في مقوماته الدينية والثقافية والحضارية، ففي 23مارس 18 أصدرت سلطات الاحتلال أمرية، تنص على ضم أملاك الأوقاف إلى أملاك الدومين.[5]

كما أن الحاكم العام راندود كان من المشجعين لنشر الديانة المسيحية في الجزائر ودعم مؤسساتها التي أنشئت في عهد سابقيه،وقد ربطت بينه وبين الأسقف بافي* Pavy علاقة وثيقة حيث كان راندون يصطحب الأساقفة في حروبه ضد الجزائريين ليضفي على تلك الحروب بعد دنيبا[1].

---

[1]–عبد القادر حلوش،سياسة فرنسا...المرجع السابق ص63.

[2]–محمد الطيب العلوي،مظاهر المقاومة الجزائرية (1830–1954) طبع المؤسس الوطنية الإشهار،الجزائر، 2004، ص36.

[3]– بوعزة بوضارسية،سياسة فرنسا البربرية ....المرجع السابق ص 136.

[4]– المرجع نفسه ، ص 137.

[5]– صالح حمير،السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830–1930) رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة لخضر باتنة–2013–2014 ، ص58.

لقد تمثل مخطط الأسقف بافي بعد توليه أسقفية الجزائر في تنصير القرى والمداشر وأعماق الجزائر ،معتمدا في ذلك على فقر الجزائريين وجهلهم، بعدما مهد له الأسقف ديبوش الطرق بإنشاء الكنائس وتكوين الرهبان .

افتتح بوهران سنة 1850م معبدا سماه معبد سيدة خلاص،وقام بوضع الحجر الأساسي لكنيسة السيدة الإفريقية بالعاصمة في أعلى نقطة من جبل بوزريعة وذلك سنة 1854[2].وقد أنشأ الأسقف بافي عددا كبيرا من الخورنيات أي تلك المقاطعات الترابية التابعة للسلطة الدينية المسيحية والتي يعرف المسؤول عنها بالخوري، فقدد وصل عددها إلى أكثر من 79 خورنية مابين(1850–1858)

–مقاطعة مدينة الجزائر :33خورنية.

مقاطعة مدينة وهران :24 خورنية.

–مقاطعة مدينة قسنطينة :22 خورنية.

أما ما بين (1859–1866) فتزايد عددها إلى

–مقاطعة مدينة الجزائر :27 خورنية.

–مقاطعة مدينة وهران :15 خورنية.

–مقاطعة مدينة قسنطينة :11 خورنية.

سعى الأسقف بافي منذ دخوله الجزائر إلى تنصير المسلمين الجزائرين وقد ركز في ذلك على مختلف موظفي كنيسة وكذلك على أعمال الجمعيات الخيرية ومن الجمعيات التي وفدت الجزائر في عهد الأسقف بافي وهي:[3]

---

[*] – الأسقف بافي: كان أسقفا لمدينة ليون، واشتغل أستاذا في التاريخ والتربية التبشيرية بجامعة ليون 1838، ثم أصبح عميدا لهذه الجامعة خلف الأسقف دبوش، وصل إلى الجزائر بتاريخ 09 جويلية 1838م، أسس كنيسة السيدة الإفريقية بتاريخ 31 ماي 1866م، ينظر: حميد قريتلي، البعد الديني والسياسة الفرنسية (1830م–1907م)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، بوزريعة، 2009، ص 20.

[1] – شاوش صباسي،من مظاهر الروح ....، المرجع السابق،ص29.

[2] –أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي،ج6،ط1،دار العراب الإسلامي ،بيروت، 1983،ص110.

[3] – أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص118.

1- جمعية اخوان المدارس المسيحيةLes frères desécoleschrétienne

2- جمعية إخوان العقيدة المسيحية les frères des la doctrine chrétienne

3- أخوات الإحسان[1] les sœurs de bon secours

استغل الكردينال شارل لافيرجي* الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية للأهالي للتوغل بين السكان متسترا م وراء ذلك تحت ستار المساعدة والأعمال الخيرية[2]، حيث حاول التعامل مع هذه الظروف بطريقة تمكنه من مواصلة مشروع الأساقفة الذين سبقوه في نشر المسيحية من خلال إظهار الكنيسة بمظهر للأيتام والفقراء، التقط الكاردينال لافيجري نحو 1753 طفلا تتراوح أعمارهم مابين 8-15سنة بدعوة إنقاذهم من المجاعة اختار المنطقة التي أثرت فيها المجاعة كثيرا وهي منطقة سهول شلف الشرقية بنامية منطقة العطاف[3].

-فتح لافيجيري بهذه المنطقة المدارس والملاجئ ودور الأيتام وبعض الورشات لتعليم البنات الطب والخياطة والتدبير المنزلي واللغة الفرنسية، وكانت الأخوات البيض هي من يشرف على تلك الورشات، أما الأولاد فكانوا يتعلمون الأعمال اليدوية وقد أرسل حوالي 300منهم إلى مرسيليا[4].

وهذا القول يوضح أن فرنسا كانت لها نوايا خفية عكس ما كانت تظهرها، وهي تحقيق غاياتها بجعل الجزائر مسيحية، وما ساعد الكاردينال لافيجري على نشر الديانة المسيحية بالجزائر هي تلك المساعدات والدعائم التي كانت تقدمها له السلطات الفرنسية والمتمثلة في المساعدات المالية [5] ،المتعاقبة فإن البرلمان منحه مابين 1869-

---

[1]- حميد قرتيلي، البعد الديني...، المرجع السابق، ص ص 326- 327.

*- لافيجري: ولد في مدينة بايون سن 1825م، وصل إلى الجزائر أثناء المجاعة التي حلت بالجزائر فاستغل هذا الظرف لتنصير الجزائر ما بين 1868م-1892م، وعرفت فترة رئاسته الأسقفية قمة التنصير في الجزائر وحتى في افريقيا، حتى أنه لقب بأبي التنصير، توفي لافيجيري يوم 26 نوفمبر 1892م، عن عمر 67 سنة، ينظر: أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج6، المرجع السابق، ص 125.

[2]- خديجة بقطاش، حركة التبشيرية في الجزائر 1830م-1871م، دار دحلب، الجزائر، 1977م، ص 52.

[3]- المهدي البوعبدلي، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الدولي، الأصالة، ع 8،منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011، ص 312.

[4]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج6،الرجع السابق، ص 129.

- أنظر إلى الملحق رقم 03.

[5]-- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج6،الرجع السابق، ص 126.

1874 مبلغ مالي لإنجاز مشروعه قدر ب545000 فرنك إلى جانب مختلف التعويضات المدفوعة للأساقفة الذين يعرفون بالآباء البيض*[1].

نفذ الكاردينال لافيجري مشروعه التنصيري مع اليتامى والمرضى والميؤس منهم والأطفال غير الشرعيين وبعض المغامرين بحثا عن المادة ولعل أسوء من استغلهم هم العجزة والشيوخ ومن لا نسل لهم،والذين تخلت عنهم أسرهم وهم يعانون الفقر والحرمان[2].

* – جمعية الأباء البيض، عبارة عن تنظيمات ومؤسسات من رجال ونساء المخلصين لعقيدتهم الدينية، و المؤمنون برسالة بلادهم الاستعمارية، تجندوا لنشر المسيحية وجذب سكان الجزائر في أحضان فرنسا بلغتها وثقافتها، وكان لبساهم إسلامي مع بعض الفوارق البسيطة ، ينظر : المرجع نفسه، ص407.

[1] –شارل روبير أجيرون، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، تر: محمد العربي ولد خليفة ، ط2، تاله للنشر، الجزائر، 2013 ، ص 556.

[2] –خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية...، المرجع السابق، ص 124.

الفصل الأول:

القوانين الفرنسية ما بين 1865–1870

أولا: قانون سيناتوس كونسيلت 14/جويلية1865م.

ثانيا: قانون كريميو 1870م

أولا/قانون سيناتوس كونسيلت 14/جويلية1865.

بعد أن احتلت فرنسا مدنية الجزائر، قامت بتوسع تدرجيا على المناطق التابعة لها والتوغل فيها باستعمال القوة، ومن أجل التحكم أكثر في الشعب الجزائري، ارتأت الإدارة الفرنسية أن تفرض مجموعة من القوانين الزجرية التي تمثل جانب من القواعد السياسة الاستعمارية في الجزائر التي مست شخصيتهم الإسلامية وأصالتهم العربية مخالفة بذلك معاهدة الاستسلام التي نص بندها الخامس باحترام الديانة الإسلامية والهوية الجزائرية...كما قامت بإصدار القانون المشيخي (سيناتوس كونسيلت) الصادر عام 1865م، الذي يعتبر من أخطر القوانين الفرنسية الذي منح بعض الجزائريين الجنسية الفرنسية بغرض محاربة الدين والهوية الوطنية، وجعل الجزائريين رعايا فرنسيين.

1/ظروف صدوره:

عند زيارة نابيلون الثالث الإمبراطور الفرنسي إلى الجزائر عام 1860م[1]،لاحظ بنفسه المأساة التي لحقت بالشعب الجزائري،ورصدت بعد الزيارة الرسمية التي قام بها إلى الجزائر رسالتين إلى مميله في الجزائر المارشال بيليسي، فأعلن (أن المسألة الجزائرية خرجت عن السياسة المسطرة لها من يوم سميت مستعمرة)، كما أعلن(أن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة وإنما مملكة عربية)، [2] غير أن سياسته لم تطبق على ارض الواقع. [3]

وزد على ذلك تطورات التي حدثت قانون المشيخي1863م من أبرزها[4]، تعين المارشال ماكماهون حاكما عاما جديد للجزائر في سبتمبر 1964 خلفا لبيليسي، رغم كونه سيمارس نفس سياسة سلفه. [5]

ولما كان نابليون يتطلع لرؤية نتائج سياسته معانية فقد قرر أن يزور الجزائر مرة ثانية،[6] وفي عام 1865 من 5 ماي إلى 7جوان 1865،[7] وهذا بسبب غضب الجميع ومن أجل الاطلاع على الأوضاع والمشاكل [8]وخلال

---

[1]_ عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ بوابة على ما قبل التاريخ 1962، دار المعرفة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص:295.

[2]_ بشير بلاح وأخرون، تاريخ الجزائر....،المرجع السابق، ص:68.

[3]_ عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ....، المرجع السابق، ص:295.

[4]_ يحي بوعزيز، سياسة التسلط....، المرجع السابق، ص:20.

[5]_ يحي بوعزيز، موضوعات ....،المرجع السابق، ص: 45.

[6]_ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، المرجع السابق ، ص:24.

[7]_ عيسى يزير، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقرية في الجزائر 1830-1914م، رسالة الماجستر في التاريخ المعاصر

[8]_ يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص:23.

زيارته صرح قائلا(عن فرنسا لم تأتي للقضاء على جنسية شعب ولا كن أرغب في تحسين مستواكم المعيشي ومشاركتكم الحياة السياسية لبلدكم).[1]

وخلال زيارته تنقل في عدة جهات وزار عدة مدن في الوسط والغرب والشرق، ونوع اتصالاته بالشخصيات الأوروبية والجزائرية حتى يكون لنفسه صورة واضحة وصادقة،[2] من أجل تجسيد فكرة الكيان غير أنه استقبل بكل برودة من طرف الكولون والحاكم العام.[3]

غادر نابليون الجزائر دون إعلان نواياه حيث أدلى بها في رسالة موجهة إلى ماكماهون في 20يونيو 1865ن وفي خلال حوالي عشرة أيام تمكن من تحرير مذكرة مستفيضة من 88صفحة بقطع ربع[4]، حمله عنوان(سياسة فرنسا في الجزائر)[5]، وفيها جميع الموضوعات العزيز على الجزائريين وأصدقائهم[6].

اقترح نابليون اعتبار الجزائر أرض فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا، منذ صدور دستور 1848 مع الاحتفاظ بالمقومات الشخصية الوطنية،[7] وصادق مجلس الشيوخ الفرنسي*، أمر نابليون الثالث في 14 جويلية 1865، بإصدار قانون سيناتوس كونسيلت[8]، أي بعد حوالي شهر فقط من عودته الثانية من الجزائر.[9]

ويعتبر هذا أول النصوص القانونية التي فتحت الباب أمام منح الجنسية الفرنسية للجزائريين[10].

---

[1] _ عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ...، المرجع السابق، ص:295.

[2] _ يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص:21.

[3] _ عيسى يزير، السياسة الفرنسية إتجاه الملكية العقرية...، المرجع السابق، ص:24.

[4] _ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص:705.

[5] _ عيسى يزير، السياسة الفرنسة اتجاه الملكية العقرية...، المرجع السابق، ص:24.

[6] _ أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص:24

[7] _ يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص:23.

***مجلس الشيوخ الفرنسي**: هو مجلس أعيان البرلمان الفرنسي تأسس سنة 1795م، عقب الثورة الفرنسية يظم 60عضو يعينون مدى الحياة ثم زاد عدد أعضائه، منحه نابليون الثالث لقب الولاء، **ينظر**: منى بن التومي، قوانين ومشاريع التجنيس الفرنسية وموقف الجزائريين منها 1865-1936/ مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص:5.

[8] _ المرجع نفسه، ص:6

[9] _ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنيةج2 ...، المرجع السابق، ص: 24.

[10] _ علي مراد، الإصلاح الإسلامي في الجزائر، تر: محمد يحيان، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص:45.

2/مضمونه:

ينص قانون سيناتوس كونسيلت على أن الجزائري مادام يتمسك بدينه فهو من رعايا الفرنسيين ولا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيون، إما أن يتخلى عن أحواله الشخصية فيصبح مثله مثل الفرنسيين احتوى هذا القانون على جملة من المواد وهي كالتالي[1]:

-المادة الأولى:

الأهالي المسلم هو فرنسي ولكنه يبق خاضعا للقانون الإسلامي وقد يتحصل على موافقة للعمل في خدمة الجيوش البرية والبحرية وقد يستدعى للقيام بمهام ووظائف مدنية في الجزائر ويمكنه التمتع بطلب منه بحقوق المواطن الفرنسي ويكون في هذه الحالة خاضعا للقوانين المدنية والسياسية لفرنسا[2].

-المادة الثانية:

-الأهالي إسرائيلي فرنسي، ولكنه سيظل خاضعا للقانون الخاص الذي يحكمه.

- يمكن إذا يسمح بالجيش البري والبحري.

-يمكن أن يدعي إلى ممارسة الوظائف وأشغال مدينته بالجزائر.

-ويمكن على طلب منه أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، وفي هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي. [3]

-المادة الثالثة:

أن الأجنبي يثبت تواجده في الجزائر لمدة 3سنوات يمكن أن يقبل بأن يتمتع بكل الحقوق مواطن الفرنسي. [4]

---

[1] _ منى بن التومي، قوانين ومشاريع ...، المرجع السابق، ص: 5.

[2] _ صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص:89.

[3] _ مصطفى عيد، قانون الأحوال الشخصية والتجنيس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي 1865/7/14م،تر، تع:كتاب مجلات في تاريخ الجزائر والمغرب العربي الكبير والمعاصر، ص:20.

[4] _ كمال كاتب، الأوروبيون الأهالي واليهود الجزائر 1830-1962م، تر: رمضان زبيدي، دار المعرفة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2011ن ص:486.

-المادة الرابعة:

نوعية الوطني الفرنسي لا يمكن أن تملك أو تنال طبقا للمواد 1،2،3 الموجودة في القرار المشيخي" Senatus consulte" إلا في سن العشرين، وفي عام مكتمل، كان البحث من قبل مرسوم امبراطوري راجع لمشورة الدولة.[1]

-المادة الخامسة:

إن قانون الإدارة العامة يحدد:

-شروط القبول، بعمل أو ترقية الأهالي المسلمين والأهالي الاسرائليين في الجيوش البحرية والبرية.

-الأعمال والوظائف المدنية التي يمكن أن يعين فيها الأهالي المسلمين والأهالي الاسرائليين بالجزائر

-إن الصيغ التي يمكن أن توقع فيها الطلبات المذكورة في المواد 1،2،3 من المرسوم الحالي. [2]

3/ أهدافه:

في الحقيقة هذا القرار الجديد كانت أهدافه خدمة مصالح الفرنسيين والأوروبيين وتمثلت فيما يلي[3]:

-مسح الشخصية وجعل الشعب الجزائري مجرد بلا هوية.

-تحطيم كيان الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا.

-محو الوجود التاريخي والحضاري للشعب الجزائري من خلال تحطيم القوى المادية والروحية لذا الشعب.

-إدماج الجزائري في المجتمع الفرنسي وفرنسة الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا.

-إقناع الجزائريين بأن فرنسا لم تأتي إلى الجزائر لاضطهاد أهلها ولكن لتجلب لهم الحضارة[4] .

[1] _ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج2...، المرجع السابق ص:25.

[2] _ كمال كاتب، الأوروبيون...، المرجع السابق، ص:486.

[3] _ يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص:23

[4] _ صالح فركوس، تاريخ الجزائر..، المرجع السابق، ص:399.

4/ المواقف من قانون سيناتوس كونسلت:

– موقف الجزائريين

تمحورت مواقف الجزائريين إزاء هذا القانون،[1] وهم أقلية طلبوا الجنسية الفرنسية فأصبحوا مواطنين فرنسيين، والأغلبية الساحقة رفضت التجنيس واعتبرت هذا القانون تخلي[2] عن الأحوال الشخصي يعتبر مرتدا عن الدين الإسلامي وأنهم سيتعرضون لتجنيس جماعيا من طرف السلطات الاستعمارية[3].

ولقد وقعت حوادث شهيرة في بلاد القبائل البربرية حول هذه المسألة، حيث امتنع الطلبة هناك من تلاوة القرآن والقيام بصلاة الجنائز على الأموات من المتجنسين، وقد رويت تلك الحوادث في جريدة(البلاغ الجزائري) وقد رفضت العائلات الكبرى بالعاصمة أن تزوج بناتها من أبناء الذين تجنسوا منها. [4]

موقف الفرنسيين:

رغم أن سياسة الامبراطور "نابليون الثالث" لا تخدم سوى مصالح فرنسا إلا أن الأوروبيين في الجزائر لم يرتاحوا لها حيث أعلن أوربيو الجزائر بالإجماع وعلى رأسهم"بيليسي" و"مكماهون" معارضتهم الشديد لما جاء في رسالة الإمبراطور لأنها تحد من نشاطاتهم ونفوذهم وسيطرتهم على البلاد، لذلك شنوا حملة من المسخ والتشويه ضد هذه الرسالة، وضد"نابليون الثالث" نفسه، وتصدوا لعرقلة تطبيق ما جاء فيها من أفكار ومشاريع. [5]

وأخذوا يشعون بأن الجزائريين ليسوا أهلا لتلك الصلاحيات والتشريعات التي تحاول حكومة الإمبراطور تطبيقها لصالحهم، وهذا الأمر يعطينا الدليل القاطع على مدى احتقار الأوروبيين للشعب الجزائري. [6]

---

[1] _ عمار عمورة، الجزائر بوابة ...، المرجع السابق، ص:296.

[2] _ رابح لونيس وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص:68.

[3] _ أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، كتاب الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص: 727.

[4] _ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر ....، المرجع السابق، ص:44.

[5] _ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا....، المرجع السابق، ص:510.

[6] _ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر...، المرجع السابق، ص ص:142-141.

5/مجالات تطبيقه:

إن فتح باب التجنيس بصدور قانون سيناتوس كونسلت*، اعتبره معظم الجزائريين بأنه إهانه لهم ولدين الإسلامي، ولم تلقى هذه الحركة من الشعب الجزائري أي إقبال بالمرة، وعدد الذين اقبلوا على التمتع بالحقوق الفرنسية ضئيل جدا لا يكاد يذكر. [1]

الواقع أن مقتضيات القانون الإمبراطوري بخصوص مسألة التجنيس لم تكن كما كان يتوقع لها، فمذ سنة 1865إلى 1881م لم يتجاوز عدد الجزائريين المسلمين المجنسين 4428أي ما يعاد 276فرد في السنة من مجمع سكان يبلغ تعدادهم 181000 نسمة. [2]

وبناء على قانون سيناتوس كونسلت عام 1865م، فإن الجزائريين لم يكونوا تحت النظام الجديد لا مواطنين فرنسيين ولا جزائريين وطنيين فقد كانوا في نظر القانون الفرنسي رعايا وكانوا في نظر المعمرين(الكولون) عبيدا(سلالة مقهورة)، ولكن في نظر أنفسهم كانوا لا شيء. [3]

رغم محاولات نابليون في إنجاح مشاريعه الإصلاحية كونسيلت سيناتوس1865/1863م، والذي نص على التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية وإستغل الجنس العربي إلا أنها باءت بالفشل ولقيت معارضة شديدة.

---

[1] _ Julien chrarles andre ,histoire de l algerie contemporaine, la conquete et de buts la colomisation(1827-1871), casbah editions, alger,2005,p :433.

***أنظر إلى الملحق رقم 5**

[2] _ شارل روبير أرجيرون، الجزائر المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص:631

[3] _المرجع نفسه، 636.

ثانيا/ قانون كريميو:

شهدت الطائفة اليهودية في الجزائر تحولات وتطورات عميقة مست جميع مجالات حياتها أثناء الفترة الاستعمارية، خصوصا بعد أن منحت لهم حق المواطنة العامة بمقتضى مرسوم كريميو وتحسن أوضاعهم منذ بداية الاحتلال الفرنسي، فتجسدت هذه التغيرات فبدائ الأمر في قانون سيناتوس كونسلت1865م، لتظهر مؤشراتها أكثر بعد صدور قانون كريميو.

1/التعريف بشخصية اليهودي أدولف كريميو:

هو اليهودي أدولف إسحاق كريمو ولد بمدينة تيم سنة 1706م، موسى اسمه المقتبس من التوراة أضاف عليه أبوه اسما ثانيا هو أدولف ثم سحب الاسم ثم سحب الاسم اليهودي الثاني إسحاق ليحتفظ باسم أدولف، ولا يزال الاسمان الأول والثاني من أسماء كريميو مقيدين في السجلات الحالة المدنية[1] .

وكان كريميو شخصا ذكيا نبيها زاول دراسات متميزة في الحقوق ومارس مهمة المحاماة وعمر 21عاما، وانظم إلى سلك المحامات اشتغل بالدفاع عن يهود تلك المدينة، [2] وقد أضفت عنه فصاحته وبلاغته شهرة كبيرة وفتحت له أفاق العمل السياسي، [3] تولى وزارة العمل سنة 1848 في الحكومة المؤقتة، وقد ساند نابليون الثالث قبل أن يصبح إمبراطورا، ثم أنقلب ضده، دخل السجن ثم أطلق سراحه بعد بضعة أسابيع.

كان نائبا عن مدينة باريس سنة 1869م تولى من جديد في نفس السنة 1870، وعمره 74عام منصب وزير العمل في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من سبتمبر 1870إلى فبراير 1871م تحت أمرة الجنرال "طور شوزوا" وكانت خلالها إدارة شؤون الجزائر لبضعة أسابيع.[4]

وقد دأب هذا اليهودي على الدفاع عن مصالح يهود الجزائر إلى أن أثمرت جهوده بإصدار مرسوم كريميو من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس 24 أكتوبر1870حيث منع التجنيس الجماعي ليهود الجزائر[5]، وفي أكتوبر

---

[1] _ كمال كاتب أوروبيون، أهالي يهود...، المرجع السابق، ص:489.

[2] _ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج1، المرجع السابق، ص:83

[3] _ كمال كاتب أوروبيون، أهالي يهود..، المرجع السابق، ص:489.

[4] _ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، ص:239.

[5] _ رابح لونيس، تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص:83.

1870 صدر فيه مرسوم كريميو بتجنيس اليهود في الجزائر وتغير الوضع السياسي، وإدخال النظام المحلفين في القضاء، كان تجنيس اليهود جماعيا ودون استشارتهم، عملا إستغربه الفرنسيين قبل الجزائريين ولعل اليهود أنفسهم قد استغربوا ما داموا لم يطلبوا التجنيس الجماعي وقد كان مرسوم كونسيلت 1865حول الجنسية يسري عليهم كما يري على الجزائريين قرار كريميو لم يترك لهم خيار[1] وقيل عن كريميو نفسه أنه كان ديمقراطيا وجمهوريا ومحاميا يهوديا ورعا، كان مرتبط بمبادئ ثورة 1848م اليبيرالية التي أعلنت الجمهورية في فرنسا "الجمهورية الثانية" فأعطاها جميع الحقوق المدنية منها حق المواطنة[2] وقيل أنه زار الجزائر مالا يقل عن 12 مرة قبل ذلك لإقناع اليهود بفكرة التجنيس ولقد نص مشروع المعارضة كبيرة وكادت أن تنجح لولا استخدام كريميو السلاح الأخر، الذي مزال يستخدمونه إلى اليوم وهو سلاح المال والإعلام.[3]

فقد كانت فرنسا بحاجة قروض لتسديد ديونها لألمانيا ولتخليص نفسها من الإهانة والهزيمة ، وكان كريميو بيده مفاتيح ولا سيما بنك روتشيا فقدم هذه القروض مقابل لإبقاء على قرارا التجنيس.[4]

2/ظروف صدوره وقرارته:

-ظروف صدوره:

الظروف التي صدر فيها مرسوم كريميو هي ظروف حرب واضطرابات وغموض ومؤامرات سياسية غير بريئة مازال يكتنفها الغموض[5]حيث عرضت فرنسا في القرن 19م على الصعيد الأوروبي انكسار قوتها العسكرية أمام جيوش"بسمارك"*، في الحرب البروسية الفرنسية 1868-1870م فقدت بذلك قسطا كبيرا من هيبتها، خارج

---

[1] _ أبو قاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص:134.

[2] _ المرجع نفسه، ص:114.

[3] _ شار أندري جوليان، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص: 181.

[4] _ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، المرجع السابق، ص:239.

[5] _ فوزي سعد الله، الجزائر موعد الرحيل، ط1، ج2، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص:33.

***بسمارك:** سياسي بروسي كبير من أهم العاملين على توحيد ألمانيا، تولى منصبه مستشار من عام 1871، حتى 1990، وتعتبر أهم منجزاته تحقيق الحلف الداخلي وإقامة لإمبراطورية النازية الثانية، ثم وضع بعض التشريعات الاشتراكية أما في العمل السياسي الخارجي كان أعظم ما أنجزه هو تأميم مكانته في السياسة الأوروبية في بروسيا ثم فيما بعد ألمانيا، **ينظر:** عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ط، د س، ص:543.

أوروبا خاصة في المستعمرات الفرنسية التي كانت الجزائر أهمها على الإطلاق [1] أما في الجزائر كانت تعيش في الفترة الممتدة من 1865-1870 أوضاعا ومشاكل معقدة في الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية وهي التي مهدت لقيام ثورة عام 1871 التي تعتبر من أكثر الثروات الشعبية خطورة على التواجد الاستعماري في النصف الثاني من القرن19م[2] بعد القرار الصادر في جويلية 1865م حمل المحامي اليهود أدولف كريميو على عاتقه وتحقيق هذا الهدف عهد ملكية"لويس فيليب louis philippe" ووثق صلاته بيهود الجزائر خلال عهد الإمبراطورية وقام بحوالي سبعة عشر رحلة إلى الجزائر للإتصال بزعمائهم والاتفاق معهم على الإطار الذي يتيم فيه مشروع التجنيس. [3]

-قراراته:

قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر وإعطاء السلطات المطلقة للمعمرين الأوروبيين وبناءا على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر تقرر أن:

-أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر ويعوض بحاكم عام مدني يوضع تحت تصرفه 3رؤساء، عملات أو مقاطعات إدارية[4].

-منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدته الدينية، بالرغم من أنه شعر نفسه أنه ملزما أخلاقيا بتموين الهيبة. [5]

- إقامة نظام مدني في الجزائر، يهدف إلى إلحاق هذا البلد العربي الامازيغي الافريقي بفرنسا، بالقوة العسكرية وجعله جزء لا يتجزءا منها رغم رفض سكانها الأصليين لهذا الإجراء. [6]

---

[1] _ نجاة سليم محمود، المعارك التاريخية، الأردن، دار زهران، ط1، 2012، ص:293

[2] _ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا...،المرجع السابق، ص: 100.

[3] _ بسام العسلي، محمد المقراني.....، المرجع السابق، ص:81.

[4] _عمار بوحوش، التاريخ السياسي..، المرجع السابق، ص:137.

[5] _ شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر...، ج1، المرجع السابق، ص:465.

[6] _ بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص:77.

-يؤسس مسئولو المقاطعات مجالس عامة منتخبة خاصة بالفرنسيين دون سواهم ويحق لوزارة الداخلية أن تعين ستة مسلمين في كل مجلس عام. [1]

-كما نص القانون على تغيير الوضع السياسي فاليهود استغربوا أنفسهم من هذا القانون لأنهم لم يطلبوا التجنيس الجماعي، أما مرسوم كريميو لم يترك لهم القرار إذ كان يطمع لتحرير الجماعات اليهودية في الشرق عن طريق استغلاله للصحافة لكسب الرأي العام الكولون الجزائري ويعتبرون أنه يهدد الجزائر أنديجيان فبموجب هذا القرار صار متساوين معهم في الحقوق والواجبات. [2]

3/محتوى مرسوم:

هذا المرسوم هو ثمرة جهد طويلة يقدر عمرها بالعقود انطلاقا من أربعينيات القرن19، قوبل هذا المرسوم في ظل ظروف غامضة، بنقمة شعبية ومعارضة سياسية واسعة كادت تحدث أزمة سياسية في فرنسا،[3]ذكر أدولف الذي كان منفرد الدوافع المعارضة من يهود الجزائر لفكرة الحصول على حق المواطنة الفرنسية وعند تعليقه على فشل مرسوم سناتوس كونسلت الذي أصدره نابليون الثالث واستغل كريميو بعد دخوله البرلمان عام 1867 أن تبني فكرة المواطنة الفرنسية بشكل جماعي إلى يهود الجزائر ذكر في حديثه من البرلمان الفرنسي أن اليهود الجزائر لن يعارضوا أي قانون يجعل منهم مواطنين فرنسيين[4] ويتضح مما سبق أن هذا المرسوم قد ربط الجزائر مباشرة بوزارة الداخلية الفرنسية. [5]

[1] _ بن خليفة عبد الوهاب، الوجيز في تاريخ الجزائر من 1830إلى 8ماي1945م، ط2، دار مزغنة، الجزائر، 2006، ص:47.

[2] _ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج1، المرجع السابق، ص:24.

[3] _ فوزي سعد الله، الجزائر موعد الرحيل....، ج2، المرجع السابق، ص:33

[4] _ محمد الوكيل، تاريخ اليهود في القارة الإفريقية، ج2، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص:161.

[5] _ صالح فركوس، محاضرات في تاريخ....، المرجع السابق، صك165.

-نص قانون كريميو:

يمنح :

الأهالي اليهود صفة المواطنة الفرنسية وبناء عليه فإنه يتيح بمقتضى هذا القرار تسير أحوالهم الشخصية والقانونية وفق ما يقتضيه القانون الفرنسي، مع الاحتفاظ بجميع حقوقهم التي اكتسبوها من قبل.

-تلغى كافة الأحكام التشريعية والمراسيم والتنظيمات والأوامر المخالفة لهذا القرار.

حرر بمدينة تور في 24اكتوبر1870.

الإمضاء:

أدولف كريميو ل.غامبيطا.

ل.فوريشون أ.بيزران. [1]

[1] _ محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور، تر: مسعود مسعود، ج2، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص:366..

***أنظر إلى الملحق رقم5.**

4/ردود الفعل الأولية من المرسوم:

كان قرار التجنيس الجماعي لليهود نقطة تحول لكل سكان الجزائر، وفرنسا لما حمله من تغيير الأحداث والقوانين، الصفات مما تولدت تضارب في الآراء والمواقف إتجاهه على كافة المستويات واختلاف المواقف من قرار التجنيس كان بإختلاف الفئات التي مسها من بعيد وقريب. [1]

-موقف اليهود:

اختلفت ردود الفعل تجاه مرسوم كريميو بين اليهود فلم يرحب به الجميع وانقسموا إلى فرقين [2]، حيث فرح اليهود المساندون لمجهودات يهود (فرنسا) بالقانون يضاف لهم اشرف وأغنياء (الجزائر) من اليهود المنفتحين على النظام الاستعماري، غير أن النسبة الأكبر من يهود الجزائريين كانت تنتظر وتترقب التطورات[3]يسير مصالحهم وتطويرها إلى الأفضل[4].

أما النسبة الأكبر منهم لم تتحمس له وإن لم تكن رافضة للمرسوم رفضا قاطعا، بل بقيت صامتة ومحايدة نسبيا وخصوصا وأن أغلبيتهم كانت تعيش على الهامش منغلقين في شؤون الحياة اليومية وضرورة المعيشة والنشاط المهني. [5]

أما الفريق الثاني تخوف من هذا المرسوم ولم يؤيده، ونجد يهود قسنطينة المعروفين بمحافظتهم الشديدة، فقد بدوا بتحفظات كبيرة اتجاه المرسوم بسب تخوفهم من تأثيره على هويتهم ويتساءلون إذ كان هذا المرسوم يتنافى مع الشريعة اليهودية. [6]

---

[1] _ فطيمة الشيخ، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870 أو تجنيس اليهود الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، جامعة سيدي بلعباس، الحوار المتوسطي، ع:15-16، 2017، ص:523.

[2] _ بسام العسلي، محمد المقراني ...، المرجع السابق، ص:86.

[3] _ فطيمة شيخ، قانون كريميو.....، المرجع السابق، ص:523.

[4] _ بسام العسلي، محمد المقراني ...، المرجع السابق، ص:86.

[5] _ فوزي سعد الله، الجزائر موعد الرحيل....،ج2، المرجع السابق، ص:37.

[6] _ المرجع نفسه، ص:37.

أما في باريس لم يهمهم مرسوم كريميو وقيل عنه إذ تم تطبيق النص فعلا فإن الفرنسيون اليهود المتمدرسيين بنسبة 25% مقارنة بالفرنسيين الغير اليهود المتمدرسين بنسبة 26% فقد يستولون حتما عن طريق الانتخابات على الإدارات والبلديات وكل التأثير السياسي بالجزائر فأطلق هذا الشعار" **يستولون على كل منصب**[1]" وهكذا أصبح الفرنسيين واليهود في الجزائر متساوين في الحقوق والواجبات أمام القانون[2] إلا إن قانون كريميو لم يبلغ رسميا إلا لفترة قصيرة خلال الحرب العالمية الثانية. [3]

-موقف الجزائريين:

لقد عارض الأهالي المرسوم لسببين، الأول: ديني بحكم أن فرنسا اعتبرت العدالة الإسلامية عدالة مختلفة وإن اليهود من أهل الكتاب لذلك يجب أن يكونوا في المرتبة الثانية للمسلمين والثاني سياسي واجتماعي وهو الخوف من انتقام اليهود من المسلمين في مجالات القضاء والإدارة . [4]

عم سخط الأهالي في كل مكان في الجزائر واخذوا يرددون "**لم تعد فرنسا شيئا، إذ يحكمها يهودي**" وآخرون يقولون"**إنها إشارة على أن الله قد عمى فرنسا وقد قرب رحيلهم وجاء نصر الإسلام فعلا اللذين يدركون ذلك أن يستعدوا للحرب المقدسة** "[5]، وكما نظر المسلمين إلى المرسوم على انه جزئية من جزئيات أثار السياسة الاستعمارية، وشكل من أشكال الاعتداءات على حرية الأديان في الجزائر وخشي كبار المسلمون من أن تكون تلك خطوة نحو منح الجنسية الفرنسية للمسلمين بصفة جماعية [6]

كما وقعت مواجهات بين المسلمين اليهود مثل أحداث 1871/2/25 في العيد الأضحى حين اعتدى بعض الجنود اليهود على أشخاص مسلمين بمدينة الجزائر وهو الأمر الذي تحول إلى مشادات عنيفة بين الطرفين، تحولت إلى انتفاضة كبيرة انتهت بعد تدخل السلطات الاستعمارية فقط، وخلفت موتى وجرحى وحبس حوالي

[1] _ عيسى شنوف، يهود الجزائر 2000سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، ص:108.2008

[2] _ أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص:398.

[3] _ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص:240.

[4] _ المرجع نفسه، ص:241.

[5] _ فوزي سعد الله، الجزائر موعد الرحيل...، ج2، المرجع السابق، ص:86.

[6] _ أحلام قلعي، يهود الجزائر من مرسوم كريميو1870 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص:47.

260مسلم ظهر فيها التحيز الفرنسي لليهود على حساب المسلمين كما تولت المواجهات في عدة مناسبات من ضمنها أحداث مليانة وأحداث مستغانم 4/مارس/1871 ،ثم أحداث وهران وباتنة التي كانت أكثرها عنفا. [1]

وكرد فعل على التجنيس الجماعي لليهود أعلن الباشا الحاج محمد المقراني[2]، إن هذا المرسوم وسيلة قهر وإذلال الشعب الجزائري في يد المعمرين الذين استباحوا كل ما من شئنه ضمان مصالحهم[3]، كما أعلن انتفاضته سنة 1871التي تزامنت مع ذلك التغير الذي طرأ على الإدارة الاستعمارية في الجزائر[4] كما أعلن المقراني جملة من التصريحات المضادة لهذا القانون وقال" **لا أطيع ابد يهوديا وإذا كان جزء من بلادكم وقع تحت يهود فقد انتهى الأمر، وسأضع عنقي بسرور تحت السيف ليقطع رأسي أما تحت اليهودي فلن يخون ذلك أبدا واني أعطيت كلمة شرف للحاكم العام ولكن لم أعطيها للحكم الذي خلفه وهو نظام المدني**". [5]

[لعن مثل هذه الدولة يفعل فيها اليهودي ما يشاء] [6].

قد يكون لقرار كريميو دور في الثورة لكن بوجه أخر لأنه لم يكن السبب المباشر لثورة المقراني، بل كان من بين الدوافع فقط وكان تأثيره في الدرجة الثانية بالنسبة لإعلان النظام المدني الذي لم يقف

المقراني غضة منه ولم يتردد في إعلان الثورة بمجرد أن شرعت السلطات الاحتلال في تطبيقه. [7]

-موقف المعمريين:

مثل مرسوم كريميو خيبة أمل للمعمرين الفرنسيين الذين كانوا غير مستعدين نفسيا لتقبل التجنيس الجماعي لليهود، وبدأت بوادر الاحتجاج والعنف تلوح في الأفق، ففي الوقت الذي كان فيه المعمرون يطمحون لإستعاب

[1] _ فطيمة الشيخ، قانون كريميو....، المرجع السابق، ص:575..

[2] _ أسيا تميم، شخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، 2008، ص:43.

[3] _ بشير كاشة، المختصر ووقائع...، المرجع السابق، ص:79.

[4] _ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص:167.

[5] _ عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البحث، للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991ن ص:131.

[6] _ بسام العسلي، محمد المقراني...، المرجع السابق، ص:125.

[7] _ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر، من خلال الوثائق...، المرجع السابق، ص:194.

كامل الثقافة في الحياة السياسية الفرنسية وإلغاء التام للعنصر العسكري في إدارة البلاد وإلغاء الحكومة العامة وهو ما لم يحث إلا جزئيا والإدماج فقط. [1]

إضافة إلى هذا فإن المعمرين تخوفوا من ضياع امتيازاتهم نتيجة لهذا القرار، ولذلك استمروا في معارضتهم الشديدة له[2]، يقول أبو قاسم سعد الله نقلا عن شارل ادري جوليان:"**انه كان هناك ضغط شديد على حكومة بوردو لإلغاء المرسوم على درجة أن الرئيس الفرنسي تيارthier كان يريد التراجع عن هذا القرار**"[3] .

لقد اظهر الفرنسيون معارضة كبيرة للمرسوم، حيث رأوا أن قرار التجنيس طبق على مجموعة من السكان، وهم اليهود الذين يتبنوا الأفكار والعادات وحتى اللغة الفرنسية بعد، كما أنه لم يراعي وضع فترة انتقالية بين حالة الأهلية وحالة المواطنة، وهناك من الفرنسيين من ذهب إلى ابعد من ذلك، وقالوا بعدم استحقاق اليهود للمواطنة الفرنسية، إذ أنهم يشكلون فئة هامة من السكان تتميز بالشراسة القذرة الدناءة والخوف. [4]

في 29/افريل/1871 رفع دي قيدون تقريرا إلى الوزير الداخلية الفرنسية العريضة تأثر المسلمين ومدى استيائهم من قرار التجنيس حيث يقول ديقيدون"**لقد جرح العرب في أعماق قلوبهم، وفي وطنيتهم النظيفة بسبب التجنيس اليهود الجماعي الذي يسمح لليهود باحتلال مناصب المالية الإدارية وقضائية**". [5]

يقول بسام العسلي نقلا عن غارو garrot وأنه إستنكر قرار التجنيس وأكد أنه غلطة في حق الوطن حيث قال: **جعل أربعون ألف يهودي في يوم واحد على الجنسية وهو يوم النكبة والكارثة، وبواسطة الغش والخداع**[6]".

في الجزائر كان موقف المعمرين من المرسوم معتدلا نسبيا بينما في مقاطعتي وهران وقسنطينة كان متشددا حيث كان كقوة إنتخابية غير مرغوب فيها لأنها تشكل خطرا جسيما، كما اعتبر المرسوم في حد ذاته سابقة

[1] _ فوزي سعد الله، الجزائر موعد الرحيل....، المرجع السابق ص:194.
[2] _ المرجع نفسه، ص: 41.
[3] _ المرجع نفسه، ص:40
[4] _ أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج6، المرجع السابق، ص:399.
[5] _ بسام العسلي، محمد المقراني...، المرجع السابق، ص: 87.
[6] _ المرجع نفسه، ص:88.

خطيرة...، وهنا بدأت تتبلور حركة المطالبة الصريحة بإلغائه والتراجع عنه بإصداره من طرف الجماهير المعمرين والسياسيين المؤطرين له. [1]

جدول رقم1: عدد اليهود المرشحين لنيل الجنسية الفرنسية .[2]

عدد المترشحين خلال القرار المشيخي	عدد اليهود الإجمالي	المدينة
50كترشح	11 ألف يهودي	الجزائر
203مترشح من بينهم 113 يهودي مغربي.	14ألف يهودي	وهران
40مترشح	80ألف يهودي	قسنطينة.

المصدر: أتنجر صموائيل، اليهود في البلدان الإسلامية (1850–1950م)، تر: جمال أحمد رفاعي، عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص: 401.

نستنتج من خلال دراستنا لقانون كريميو 1870أنه أكسب السلطة الإدارية اختصاصات وصلاحيات السلطة القضائية، فقد شكل موضح ترحيب من قبل الطائفة اليهودية في الجزائر، إضافة إلى أنه فتح أبواب الفرنسي على كل شرائح الطائفة.

[1] _ فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص:41.

[2] _ المرجع نفسه، ص:41.

الفصل الثاني:

القوانين الفرنسية مابين 1870م–1874م

أولا: قانون الأهالي 1871–1874م.

ثانيا: قانون وارني 26 جويلية 1873م.

لا أحد من ينكر ما قامت به السلطات الاستعمارية الفرنسية في حق الشعب الجزائري، بسبب سياسته الزجرية والقهرية حيث استهلتها بالعمليات من القتل والتعذيب بأنواعه والنهب والسلب والتمييز العنصري، وقد رافق هذا هدم مقومات حضارية للشعب الجزائري وتجريده من ممتلكاته بسبب سن مجموعة من القوانين التعسفية قصد استنفاد الطاقات البشرية والتحكم في الشعب الجزائري من بين هذه القوانين:قانون الأهالي 1874م والذي يعتبر مجموعة من العقوبات والأنظمة الجائرة.

أولا: قانون الأهالي 1871-1874

بمجرد دخول الفرنسيين إلى الجزائر، أصدرت فرنسا جملة من القوانين الزجرية تهدف إلى سياسة التمييز العنصري والسيطرة على الشعب الجزائري ولعلى من أهمها وأبرزها قانون الانديجينا سنة 1871م le code d'inégrant الذي أصدر في عهد الجمهورية الفرنسة الثالثة ودخل حيز التنفيذ 1874م[1]، من طرف الحاكم العام الجنرال شانزي chanzy الذي كرس بدوره هيمنة المستوطنين على الجزائر.[2]

يعتبر قانون الأهالي سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام[3]، هو مجموعة من المخالفات الاستثنائية اللاإنسانية المخالفة لأبسط حقوق الإنسان تطبق على الجزائريين أي إذا ارتكبها الأوروبيون لا تعتبر مخالفات.[4]

حيث يعرفها أبو قاسم سعد الله أن الانديجينا "**هي مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنها ووصفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذي يشكون في ولائهم ولا يرتاحون لتصرفاتهم مضيفا بأن الذين سنو هذه الإجراءات التعسفية هم أعداء الجزائريين الذي اغتصبوا أرضه**".[5]

---

[1]- عمار عمورة ، الموجز في التاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر و التوزيع ، القبة ، الجزائر، 2002، ص 129.

[2]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا ....، المرجع السابق، ص 100.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...المرجع السابق، ص 48.

[4]-ولد النبية كريم: سياسة الإخضاع وقوانين، الإنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، المركز بالوادي، العدد 02، 2011، ص 60.

[5]-أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ...،ج1، المرجع السابق، ص 100.

ويعرفه عمار بوحورش: "**هو عبارة عن مجموعة من النصوص وضعت بقصد فرض النظام والانضباط في صف السكان المسلمين بحيث يتعين عليهم أن يظهروا الطاعة العمياء للأوروبيين**".[1]

يعرفها عمار عمورة "**هو نموذج في العنصرية والتفرقة بين الجزائريين حيث جعل منهم عبيدا لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق المدنية والسياسية**".[2]

إذ يعتبر مجموعة من النصوص الاستثنائية الغير مألوفة العقوبات الخاصة التي تطبقها السياسية الفرنسية على الجزائريين، ويعاقب عليها بالحبس والغرامة لا ينص عليها القانون العادي لا المدني ولا العسكري ولا يعتبرها مخالفات. [3]

حدد قانون الأهالي 41 مخالفة خاصة بالأهالي في 1871م، وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891م، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1879م، وبقي ساري المفعول إلى غاية 1944م. [4]

1- أنواع أحكام القانون

تتمثل أحكام قانون الأهالي في أربعة أنواع وهي: سلطة الوالي العام الفرنسي، سلطة المحاكم الابتدائية الزجرية، سلطة المتصرفين العدلية الزجرية والمحاكم الجنايات الخاصة بالمسلمين.

أ) سلطة الوالي العام الفرنسي

حول للحاكم العام الجزائري السلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بالنفي الإداري لمدة لا تتجاوز سنتين فرض الغرامات المشتركة على العروش، وحجز أملاكها بحجة حفظ الأمن. [5]

---

[1]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي ....، المرجع السابق، ص 172.

[2]-عمار عمورة، الموجز في تاريخ....،المرجع السابق، ص 129.

[3]-شارل روبير أجيرون، الجزائريون مسلمون ....،المرجع السابق، ص 105.

[4]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط....المرجع السابق، ص 38.

[5]-صالح فركوس، المختصر في التاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، 1814-1962، دار العلوم، ط ن ت، الجزائر، 2003 ، ص 131.

ب) سلطة المحاكم الابتدائية الزجرية

هيئة يرؤسها قاضي فرنسي بعضوية مسلم وأوروبي، تقوم بمصادرة أملاك المسلمين دون حكم قضائي وقد ألغيت بصفة رسمية في شهر جويلية 1931م.[1]

ج) سلطة المديريات ذات الصلاحيات المطلقة وسلطة قضاة الصلح

تقوم بسجن الأفراد وممتلكاتهم.

د) سلطة المحاكم الزجرية"

مختصة للمسلمين[2]

وبفضل هذه القوانين:

1- حول للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الاهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتعذيب.

2- حولت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة ممتلكاتهم دون صدور حكم قضائي بذلك.

3- ثم التوسع بالسلطات قضاة الصلح، كما حول الشيوخ البلديات حق المفاوضات الأهالي في حالة عدم وجود قاضي.

4- شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند الحصول على أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية لذلك.

5- شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم، المناطق دون رخصة او إذن من إدارة الشرطة[3].

من ضمن هذه المخالفات التي يعاقب عليها الأهالي نذكر منها:

- أقول ضد فرنسا.
- رفض خدمة الحراسة والمراقبة أو عدم القيام بها.
- رفض الأعوان المساعدين توفير الأغذية والنقل للموظفين.
- عدم تطبيق الأوامر الواردة في نص القوانين 26 جويلية 1873م و28 أفريل 1877 و23 مارس 1882م.

[1]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص325.

[2]- صالح فركوس، المختصر في التاريخ....، المرجع السابق، ص 131.

[3]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط، ...،المرجع السابق، ص 39

- الإخلال بالمقررات الإدارية الخاصة بإسناد الأراضي الجماعية.
- التأخر في دفع الضرائب.
- رفع دعوة القاضي.
- عدم التصريح بالمواد الموصفة.
- حجز الحيوانات الضائعة أكثر من 24 ساعة. [1]
- حق اللجوء لكل شخص أجنبي بدون رخصة تجوال.
- الأخطاء في تسجيل الأسلحة النارية.
- المساكن المنعزلة خارج الدوار بدون ترخيص والإقامة على الأماكن المحرمة.
- خروج من منطقة البلدية بدون إعلان والخروج من الإقامة وبدون جواز سفر.
- التغافل عن التوقيع في الرخصة الخروج من الأماكن التي تتجاوز فيها الإقامة أكثر من 24 ساعة.
- التعرض للقانون لكل من لا يحمل ترخيص في استعمال الحيوان.
- الخصومات واشتباكات وأعمال العنف.

الرفض والتهاون بالأشغال والخدمات في تقدير النجدة في الحوادث أو الضجيج أو الأضرار وكذلك في حالة الانتفاضة.

- الاجتماع بدون ترخيص لأكثر من 20 شخص في المناسبات الزردة أو الزيارة (الحج، الولائم).
- فتح المدارس الدينية أو التعليمية بدون رخصة.
- امتهان حرفة التعليم الابتدائي دون إذن.
- رفض المثول أمام الشرطة العدلية. [2]

[1]- عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830م-1914م، دراسة في أساليب الإدارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص 183.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...المرجع السابق، ص ص 50-51.

أما فيما يخص محاكمة الجزائريين عند ارتكاب مخالفات مذكورة في قانون الأهالي فإنها من اختصاص المتصرف المدني في البلديات المختلفة ومن اختصاص قاضي الحكم في البلديات الأخرى. [1]

وما يمكن قوله مما سبق ذكره فإن قانون الأهالي كان اداة قمع الجزائريين المسلمين وتقوية المستوطنين الأوروبيين، حيث كان الغرض منه القضاء الفوري على بذور أي مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود الاستعماري في بلادهم. [2]

وعلق عليه الضابط الجزائري المتعاقد وعضو مجلس بلدي بقوله "إن قانون الانديجينا ينهشنا ويقضي علينا، فعدم إلقاء التحية (الصباح أو المساء) (على المستوطنين) يكلف سجن ثمانية أيام.. وإذا عجز العربي على دفع الضرائب يكون القصاص من زوجته وإذا باع في السوق بدون رخصة تنقل غرم، فإذا لم يتمكن من الدفع سجن". [3]

وقد وصف أبو قاسم سعد الله القوانين التعسفية بقوله: "...والحق أن هذا القانون كان يقضي الإجراءات في الوقائع الاستعمارية يمكن لقوة المستعمر ومنه الضغط على رعاياها، ولكنه في واقع الإنسانية يمكن اعتباره بقية من ظلام العصور الوسطى والمحاكم التفتيش. [4]

نستنتج من خلال دراستنا لهذا القانون أنه تحكم في الشعب الجزائري وانتزع منه حريته وطمس هويته محاولا إذلال الأهالي وجعلهم خدما لدى المستعمرين القادمين من أوروبا.

---

[1]- بوعلام بوحمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 71.

[2]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا،...،المرجع السابق، ص ص 100-101.

[3]- عثمان زقب، السياسة الفرنسية، ...المرجع السابق، ص 183.

[4]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ....ج 1.المرجع السابق، ص 90.

سعت فرنسا عازمة إلى فرنسة العقار الجزائري ومزاد من الأمور تعقيدا تلك القوانين العقارية والتي أقرتها الجمهورية الثالث لفتح المجال للمستوطنين الأوروبيين للاستيلاء على السلطة في الجزائر حيث تبلورت سياستهم إزاء الجزائريين حول مسألة رئيسية ،تمثلت في تعميم عملية تشخيص الملكية التي ابتدأت عام 1863،و ذلك بإصدار قانون جديد يتمثل في قانون وارني المشهور عام 1873م.

ثانيا: قانون وارني 26 جويلية 1873

1- التعريف بشخصية وارني

هو وارني اوغيست august Warnier طبيب جراح وسياسي[1]، ولد سنة 8 جانفي 1810م[2]، هو زعيم ومفكر لمخططات المستوطنين الأوروبيين بالجزائر، والذي يعتبر المفكر الرسمي باسمهم في عهد نابليون الثالث[3]، درس الطب بباريس ما بين 1823 و1830م أرسل للعمل في عمالة وهران شغل منصب مدير الشؤون الأهلية لعمالة وهران وعضو مجلس الحكومة في الجزائر.

ومع سقوط الإمبراطورية عين كمحافظ للجزائر بتاريخ 5 سبتمبر 1870م إلى 1871م عين كعضو في لجنة المصادرة ورئيس لجنة التعويضات لضحايا انتفاضة 1870م، وكان نائبا عن عمالة الجزائر، وكان المحور الأساسي في لجنة الملكية العقارية لتحقيق في أحداث 1870م-1871م بالجزائر. [4]

لقد اهتم بالزوايا وبالطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال الفرنسي فيما بين 1852م، 1861م، اهتم بالسكك الحديدية الجزائرية، وتعلم لغة التوارق فيما بين 1863-1868م انضم إلى جول فيري، ودافع معه بقوة عن مصالح الكولون وعارض بشدة شروع المملكة العربية، عمل بالصحافة ونشر عدة مقالات في جريدة الأطلس فيما بين 1863-1871م. [5]

---

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع،...، ج2 المرجع السابق، ص 506.

[2]- ليلى بلقاسم، تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غيليزان، (الضفة اليسرى لواد شلف وسهل مينا)، فيما بين 1863-1900، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران 01 أحمد بن بلة 2017-2018، ص 180.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر...المرجع السابق، ص ص 157-153.

[4]- ليلى بلقاسم، تطبيق التشريعات...المرجع السابق، ص 188.

[5]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...ج1، المرجع السابق، ص 50.

اشتهرت هذه الشخصية بالفكرة الأساسية، التي قام عليها الاستيطان (**وهي نظرية الإدماج التدريجي للجزائريين**)[1]، عدم السماح للعرب بشراء الأراضي التي صدرت منهم، إضافة إلى إلغاء الأعراش وإقامة الملكية الفردية منها[2]، وترك هذا الأخير بصماته في قانون 1873م الذي عرف باسمه والذي جاء تتويجا لانتصارات المستوطنين على الحكم العسكري في الجزائر[3]، كما اهتم بهم في حين تم تهميش العنصر المحلي، القانون على حق تعبير فيفيان Viviani "وضع جسرا بين الماضي والمستقبل وأقام الملكية الفرنسية"، توفي بتاريخ 15 مارس 1875م، بفرساي بفرنسا.[4]

2- مفهومه

هو القانون الصادر في 26 جويلية 1873م[5] ، حمل هذا القانون اسم أحد الغلاة المستوطنين ألا وهو وارني[6]، عرف قانون وارني بقانون المعمرين والمستوطنين أو قانون التمليك العقاري[7]، إلا أنه أطلق العنان لتحقيق أهدافهم وإشباع نهبهم من أراضي الجزائريين، كما تضمن بالأساس فرنسة الأراضي الجزائرية وإخضاع الكلي والنهائي للقوانين الفرنسية وكل الأملاك المسيرة سابقا عن طريق القانون الإسلامي[8]، ويأتي هذا القانون ليستكمل مشروع القوانين والإجراءات التعسفية، الصادرة منذ 1848م من أعمال المصادرة الواسعة وتفكيك الملكية الفرنسية.[9]

---

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي....المرجع السابق، ص 152.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 21.

[3]- محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر انعكاساتها على الجزائريين 1881-1914م دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين على القطاع الوهراني، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م ، ص 60.

[4]- ليلى بلقاسم،تطبيق التشريع ،...،المرجع السابق،ص 188

[5]- محمد بليل، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجا، مجلة عصور الغد، 16 جوان، ديسمبر 2010، ص 134.

[6]- محمد بليل، تشريعات الاستعمار...المرجع السابق، ص 130.

[7]- عبد الحميد زوزو، الأوراس....المرجع السابق، ص 311.

[8]- عيسى يزير ، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830/1914م مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر قسم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2008-2009، ص 74.

[9]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1962) تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع 1983 ص 66.

بموجبه تم إخضاع جميع الأراضي في التشريع الفرنسي وتصنيف هذا الأخير قرار مجلس النياب العام 1863م، ثلاث عمليات متماثلة في تحديث أراضي القبائل توزيع الأراضي المحدودة إلى دواوير (جمع دوار) إلى الملكية الفردية وذلك بتفتيش القبائل وتحديد الأراضي ومن أحدث القطعية النهاية بين التوازن الاجتماعي والملكية الفردية، ونص أيضا على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر مهما كانت صفة ملكيتها وهدف هذا إلى القضاء على القوانين الإسلامية وأشكال التعاون والتضامن بين اطراف القبيلة وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية أي أنه أخضع بشكل تام مصير الملكية للقانون الفرنسي طبقا للمادة الأولى من القانون. [1]

وكان قانون فاربي ضمن المراسيم الاستيطانية، وكان من الناحية الشكلية خداعا يوضع عزل فرنسا على ملكيات الجزائريين مما أعطى انطباعا أوليا بأن هناك تغييرا في السياسة الفرنسية خاصة أن الوعي لدى المواطنين لم يكن قادرا على فتح أبعاد السياسة الفرنسية. [2]

3- ظروف صدوره

لقد اعتبرت سنة 1870م منعرجا هاما في تاريخ فرنسا، وذلك نتيجة الهزيمة التي منيت بها أما بروسيا حيث كان لها انعكاسات هامة على الوضع الداخلي لفرنسامن جهة، وكذا اتجاه سياستها الاستعمارية في الجزائر، فهي تعد مرحلة انتقالية من الحكم العسكري المدني، وذلك بسقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية الثالثة فبعد قيام الحروب البروسية الفرنسية التي اندلعت يوم 11 جويلية 1870م انتهت بهزيمة وأسر نابليون الثالث يوم 20

[1]- عدي الهواري، الاستعمار....، المرجع السابق،ص 67.

[2]-عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي، في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، 1983، ص 26.

***أنظر على الملحق رقم 6**

سبتمبر 1870م في معركة Sedan [*] سيدان شمال شرق فرنسا ومن نتائج هذه الحرب تنازلت فرنسا عن مقاطعة الالزاس[*] واللورين[*] .[1]

لقد حقق المعمرون في عهد الجمهورية الثالثة مطالبا من مصالحهم الكبيرة وهو فتح مجال لهم للدخول في أرض العرش[2]، وذلك من أجل احتكار ثروات الجزائريين لفائدة المستوطنين دون سواهم.[3]

وكان الوضع بين المسلمين والأوروبيين كارثيا على الصعيد الاقتصادي وذلك بسبب التوسع الانتصاري الذي استولى على أراضي الثوار 1871م، حيث أصدر أمر في 25 مارس لحجز ممتلكات المقراني والقبائل المساندة له[4]، إذ تم مصادرة أكثر من 446، 406 هكتار بقرار واحد[5]، نتج عن هذه الثورة حجز 313 ملكية جماعية 146 منها أعيد شراءها بمتوسط 50 فرنك للهكتار الواحد بالنسبة للأراضي الزراعية و10 فرنك بالنسبة للأراضي الرعوية، وتعويض خسائر فرنسا في حربها مع بروسيا وأراضي الالزاس واللورين[6]، كما أرغم

---

[*] – معركة سيدان: هي معركة وقعت بين القوات الفرنسية والقوات البروسية بقيادة بسمارك وكان الهدف منها ضم الالزاس واللورين إلى الاتحاد الألماني، أسفرت عن إلقاء القبض على الإمبراطور الثالث: ينظر إلى نجاة مسلم محمود، معجم المعارك التاريخية، مرجع سابق، ص 295.

[*] – الالزاس Alssace: تعود أصول المنطقة الثقافية واللغوية إلى الشعب الجرماني وهي منطقة تقع في شمال شرق فرنسا وأصبحت بعد الحرب السبعين منطقة ألمانية، ينظر: نادية زروق،سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870/1900،د ط،دار الهومة ،الجزائر ،2014.

[*] – اللورين Lorrigin هي إحدى أقاليم فرنسا 26 عاصمتها ميس واللورين هي المنطقة الفرنسية الوحيدة التي تشترك بالحدود الثلاثة بلجيكا – لكسمبورغ– ألمانيا ينظر : المرجع نفسه، ص 136.

[1] – علي عبودي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899، القطاع الوهراني نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014، ص 113.

[2] – صالح عبادي، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870، 1900م، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 1984، ص 77.

[3] – رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 78.

[4] – محفوظ قداش، جزائر الجزائريين...، المرجع السابق ص 227.

[5] – عيسى يزير ، السياسة الفرنسية....المرجع السابق، ص 72.

[6] – فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870، 1900، المجلد الأول، عدد خاص، مدارات تاريخية –دولية محكمة ربع سنوية، أفريل 2019، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، ص 296.

الأهالي على دفع غرامات مالية قدرت بمبلغ 38.325.914 فرنك وخفض قيمتها فيما بعد إلى 36.500.000 فرنك[1]، وقد كانت سياسة الجمهورية في مطلع القرن 19م ترمي إلى رفع المحتويات للمستوطنين الأجانب بالجزائر عن طريق تقدير معونات مالية وعقارية إليهم حتى يتمكنوا من توطيد أقدامهم بالجزائر حيث تجسدت هذه السياسة في إصدار المراسيم من بينها.[2]

مرسوم 31 مرسوم 1871 والذي صدر بعد اندلاع ثورة المقراني حيث نص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ومنح بعضها للنازحين إلى الألزاس واللورين.[3]

ونجد من نتائج هذه الانتفاضة:

- إجبار العديد من الجزائريين على الهجرة إلى المناطق الداخلية الفقيرة ونفي أعداد كثيرة منهم إلى كالدونيا الجديدة، أو تشريد عروشهم عبر التراب الوطني.
- هروب 16 ألف جزائري إلى تونس وسوريا وحدها، سبعة آلاف منهم من منطقة القبائل وحولها.
- تخلص فرنسا من العائلات التقليدية الكبرى والتقليل من نفوذ بعضها.
- إصدار قانون وارني في 26 جويلية 1873 الذي أعطى الحق كل مستوطن في الاستحواذ على 200 هكتار، وبالتالي لجأ أكبر الملاكين الجزائريين الذين انتزعت أراضيهم إلى العمل كمستأجرين أو خماسين، ولجأ الكثير من الفلاحين إلى رهن أراضيهم أو بيعها بأبخس الأثمان.[4]

وإلى جانب ذلك صدر مرسوم 21 جوان 1871م تضمن منح 100.000 هكتار من الأراضي للاجئين الفرنسيين من الألزاس واللورين، كما افترضت اللجنة البرلمانية مصادرة 340.000 هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لتسكين الوفود الجديدة في الجزائر.[5]

---

[1]- يحى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871م الدار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 353.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي....المرجع السابق، 100.

[3]- الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي ....المرجع السابق، ص 90.

[4]- بطاش علي، لمحات عن تاريخ منطقة القبائل، حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 154.

[5]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص 141.

كما بعث الحاكم العام للجزائر الأميرال دي قيدون[1]، تقرير إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 14 اكتوبر 1872، حيث تضمن التقرير العبارات التالية: "..لقد أخضعنا القبائل الثائرة واستلمنا منها 80.000 قطع سلاح حربية...وعوضنا خسائر الكولون في الأرواح والمعدات بمنهج ممتلكات احتجزت من الجزائريين تتمثل في أراض فلاحية ومباني والحيوانات".[2]

بعد فشل ثورة المقراني في 26 جويلية 1873 المعروف بقانون فاريي أو قانون المعمرين وقد صدر خاصة بعد فشل القرار المشيخي في تحقيق طموحات المعمرين وإدارة الاحتلال الفرنسي في توفير أراضي قابلة للبيع والشراء بين الأهالي والأوروبيون في الجزائر.[3]

تعود الدراسات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية بخصوص هذا القانون في ببداية سنة 1871 في اجتماع حضره كل من أليسكي لامبيرث والأميرال دوقيدون حافظ الأختام ولوفرانك دوغور وزير الخارجية[4]، حيث تمت المصادقة عليه في الجمعية الفرنسية بعد إدماج ثلاث مشاريع قانونية الأول بتاريخ 14 أكتوبر 1871، عمل على إعداده عسكريون ومدنيون ومشروع عرضه دي قيدون بتاريخ 28 نوفمبر 1872، أي مشروع على رأسه تقرير تقدم به وارني في 4 أفريل 1873م يهدف القضاء على أراضي العرش وتأسيس الملكية الخاصة وتمليك الكولون.[5]

وتم التصويت عليه دون تعديلات بتاريخ 26 جويلية 1873، فأصبح هذا القانون معروف تاريخيا باسم قانون وارني 26 جويلية 1873م.[6]

---

[1]-دي قيدون: لويس هنري (1809-1886) من أصل إيطالي عين حاكما عاما بالمارتنيك 1853، نائب لرئيس المجلس الاستشاري للمستعمرات ثم رئيسا لمجلس الأميرالية، فحاكما عاما على الجزائر 1871/03/20 واجه ثورة المقراني، أنشأ في عهده 200 مركزا استيطانيا، استجابة لقانون 1871/06/21 الذي نص على منح المهاجرين من الألزاس واللورين 100.000 من الأراضي الفلاحية، ينظر إلى عدة بن دهة، الاستيطان ج1، مرجع سابق، ص 3،4.

[2]- بطاش علي، لمحة ....، المرجع السابق، ص 155

[3]- عثمان زقب، السياسة الفرنسية....، المرجع السابق، ص 212.

[4]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، المرجع السابق، ص 150.

[5]- ليلى بلقاسم،...، المرجع السابق، ص 188.

[6]- عدي هواري،...، المرجع السابق، ص 67.

4- مضمونه

عن قراءتنا لمحتوى المواد 32 التي وردت في القانون مجزئة إلى ثلاثة فصول الفصل الأول يتناول 07 مواد خاصة بالإجراءات العامة جاء في مادته الأولى:

أولا: تؤسس الملكية العقارية في الجزائر من حيث تثبيتها والانتقال المستمر للعقارات وحقوقها، فمهما كان المالكون لها فإنها تدار بواسطة القانون الفرنسي[1]، ويفهم من هذه المادة أن جميع الأراضي في الجزائر تكون خاضعة لسلطة القانون الفرنسي ملغية بذلك كل الحقوق العينية والاتفاقات مهما كانت مسببات القرارات القائمة على الشريعة الإسلامية أو تلك الخاصة بالقبائل الأعراض السائدة آنذاك.[2]

ثانيا: الأملاك المسجلة لدى الموثقين وكتاب الضبط أو الإداريين والتي لا تستدعي الضرورة تجديد سنداتها، كما تنص على ذلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون.[3]

ثالثا: منح الملكية العقارية لأفراد القبيلة إلا في حدود المساحات المشغلة فعليا والمساحة العامة تبقى ملكا للدوار أو البلدية أو الدولة دون مالك وهذا بهدف تقليص ملكية الأهالي وتمكين المستوطنين من شراء أراضي موثقة إن وجدت أو الاستفادة من أملاك شاغرة.[4]

حق استعمال الشفعة لا يمكن أن يعارض المشترين إلا في حالة سحب حق الميراث من طرف الأولياء، مستحق الإرث وفقا للشريعة الإسلامية وطبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 841 من القانون المدني.

وقد نص هذا القانون أيضا على أن الأراضي التي تثبت فيها الملكية الجماعية لصالح قبيلة تؤسس الملكية الفردية بمنح قطعة أو عدة قطع أرضية لذوي الحقوق وتسيير سندات طبقا للمادة 80 من نفس القانون.[5]

---

[1]- محمد بليل، تشريعات الاستعمار ...، المرجع السابق، ص 61.

[2]- طاهر ملاخسو، نصائح التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830، 1962، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، 20-21 نوفمبر 2005، ط خاصة، وزارة المجاهدين بالجزائر، 2007، ص ص 36-37.

[3]- عدة بن داهة، سياسة الاستيطان...، المرجع السابق، ج1، ص 394.

[4]- بوعزة بوضرياسة، الجرائم الفرنسية والإبادة الاجتماعية في الجزائر خلال القرن 19، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين منشورات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص 288.

[5]- عيسى يزير ، السياسة الفرنسية ....، المرجع السابق، ص 77.

وفي حال عدم تثبيت الملكية بواسطة العقد التوثيقي أو إداري فإنه يعترف بحق الملكية الخاصة طبقا للإجراءات التي حددها الحاكم المدني بالجزائر من خلال إصدار قرارات تنتشر وتتضمن أقطار من أجل تحضير كل الوثائق التي تثبت ملكية العقد أو إحضار اليهود من أجل إثبات حقوقهم. [1]

وقد أقر هذا القانون أيضا جملة من الاجراءات التي تنص شأن الأهالي غير المجنسين لا يسمح لهم التملك أو الاستفادة من حق الإيجار أو من البيوع في المزاد العلني حق يشتري من التملك ومنح كل الامتيازات والإعفاءات التي أقرتها الإدارة الفرنسية إلى المعمرين. [2]

كذلك فقد نص هذا القانون جملة من الأحكام، التي تشجع المعمرين المالكين للشركات التي تلتزم بالبناء والتعمير بهدف صناعي من خلال جذب أكبر عدد المعمرين وتشجيعهم للاستقرار في القرى بمنحهم الأولوية لحصول على الأراضي لإنجاز مشاريعهم شريطة أن يتنازل هذا الأخير لفائدة عائلات العمال أو الفلاحين من أجل فرنسي[3].

5- أهدافه ونتائجه

- الأهداف

يمكن اكتشاف أهداف هذا القانون من خلال التقرير الذي تقدم به النائب وارني أمام المجلس الوطني، حيث حلل وارني أهداف هذا القانون وأهم ما جاء فيه :

يهدف هذا القانون إلى تحقيق غايتين:

الأولى: هي تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل ملكية.

الثانية: هي وضع حد لحالة اللاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأراضي بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية، فلتطلب الحكومة من المجلس الوطني سن قانون يؤسس الملكية الخاصة أو الفردية، حيث انعدمت حتى تتوصل دون اضطرار إلى تمييز أو تحفظ، إلى وضع جميع الممتلكات تحت سلطة التشريع الفرنسي. [4]

---

[1]- الطاهر ملاخسو، نظام التوثيق،...،المرجع السابق ص ص 36-37.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق ص 191.

[3]- عيسى يزير ، السياسة الفرنسية ...،مرجع سابق ص 77.

[4]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 150.

يعتبر هذا القانون من أخطر القوانين حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى مراقبة كل العمليات الخاصة بالبيع، وتوفر لها كل الشروط لتنقل لصالح الفرنسيين أو الأجانب من الأوروبيين للتقليص من الملكية الجماعية واستبدالها بالملكية الفردية. [1]

الاستيلاء على أراضي الأهالي لتوطيد حركة الاستيطان وتوسيعها بدرجة أن الملكية المشتركة هي عبارة عن حكم اشتراكي يشجع على انتصار الشيوعية في الأذهان.[2]

يهدف إلى فرنسة شاملة وكاملة لجميع الأراضي الجزائرية والإدماج السريع والكامل إلى الملكية الفرنسية. [3]

- إجبار الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب بإقناعهم بأن هذا القانون يخدم مصالحهم ويقدم أهم سندات قانونية يستطيعون بواسطتها الاستقرار في أراضيهم وتطوير علاقتهم الاجتماعية. [4]

- إقامة الملكية الفردية في أراضي العرش في الحقيقة لم يكن الهدف منها تحرير القرى الجزائرية من قيود القبيلة، ودفع المجتمع الجزائري نحو التطور كما بدعي الفرنسيين وإنما كان الهدف منها تفتيت القبيلة وكسر روابط التعاون والتكافل بين إفرادها، مما يسهل السيطرة عليها خاصة أن الوحدة الاجتماعية التي كانت تتمتع بها القبيلة. [5]

- إبعاد القاضي المسلم من كل عمليات العقارات والمنقولات والنزاعات. [6]

- **النتائج**

منذ بداية تطبيق قانون 1873م وجد الفلاحون الجزائريون أنفسهم أمام حقيقة مرة وهي استيلاء المستوطنين على أراضيهم[7]، حيث استطاع هذا القانون فتح باب واسعم أمام الاستيطان الريفي الذي لم يجد قبل

---

[1]- جمال بلعيدوني، السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال، أعمال الملتقى الثاني حول العقار بالجزائر الاحتلال 1830-1962، 20-21 ماي 2006، طبعة خاصة وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص 48.

[2]- بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع في الجزائر، 1976م، ص 128.

[3]- سعيد علمي، الاستعمار والعمران، السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج1، تر: نسرين لولي، محمد رضا بوخالفة، دار حطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 224.

[4]- محمد بليل، تشريعات الاستعمار...، مرجع سابق، ص 61.

[5]- صالح عباد، المعمرون والسياسة ا...، المرجع السابق، ص 14.

[6]-محمد بليل، تشريعات الاستعمار...، المرجع السابق، ص 64.

[7]-صالح حمير، السياسة العقارية...، المرجع السابق، ص 167.

هذا التاريخ نجاحا كثيرا لعوامل عدة، فارتفعت إعداد المستوطنين المتنامية في المناطق الريفية، واستقطاب الكثير من الإيطاليين والكورسيكيين والإسبان. [1]

تصدر الإشارة إلى أن الجزائريين تحملوا نفقات مالية لا تطاق، وهي المتعلقة بالوسائل المالية الخاصة بتنفيذ هذا القانون ان تشرف الدولة أو البلديات المعنية على نفقة الاجراءات العامة مع دفع الجزائريين 07 فرنك للهكتار ثم 05 فرنك فيما بعد وهذه القيمة ثقيلة جدا على الجزائريين[2]، فقد أظهرت الإحصائيات نتائج هذا القانون يوضح أكبر في الإحصائيات التي تبين انتقال ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين والعكس[3]، فخلال عشر سنوات من صدوره فقد الجزائريون نحو 300 ألف هكتار مقابل 25 ألف هكتار استعادوها عن طريق الشراء من المستوطنين وهي قيمة ضئيلة بالنظر خسارتهم، الأمر الذي حول قوة وسلطة بيع وشراء الأرض إلى أيادي المستوطنين، وبذلك استطاع هذا القانون أن يمكن الأوروبيين ويقوي نفوذهم ويؤسس الاقطاعية جريدة وينطح شؤون العقارات وفقا للقوانين الفرنسية. [4]

إن قانون واربي زاد من الوضع سلبا لأنه لا يعرف بين ملكية المسلمين الجزائريين وملكية الفرنسيين، وهكذا أصبح الكل خاضعا للقانون الفرنسي، بأكمله كما أنه يزيل الفارق الذي هو أساس بين أرض ملك وأرض عرش. [5]

الجدول يوضح و عدد الالزاسيين اللورينيين ونسبهم لعدد الفرنسيين الذين وفدوا على الجزائر مابين 1845و 1876

السنة	النسبة % المئوية بالنسبة للفرنسيين	عدد الفرنسيين	عدد و الالزاسيين و و اللورنيين
1845	14.06	46.339	6.515
1851	21.13	66.050	13.927

[1]- الغالي عزي وآخرون، العدوان ...، المرجع السابق، ص 207.

[2]- عيسى يزير، السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص 78.

[3]- صالح عباد، المعمرون والسياسة، المرجع السابق، ص 116.

[4]- المرجع نفسه، ص 180.

[5]- محفوظ سماثي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترك محمد الصغير، يتاني عبد العزيز شعيب، منشورات حلب، 2007، ص 165.

1856	23.64	92.756	21.927
1866	19.71	122.199	22.058
1876	19.62	155.708	1.876

المصدر:ارزقي شويتام ،سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914،مجلة التاريخ المتوسطي ،مج02 ،ع02،شهر ديسمبر2020،جامعة الجزائر 02،2020،ص 201.

لاحظ الحاكم العام شانزي Chanzuy في جلسة المجلس الأعلى المنعقد في ديسمبر 1873 أن المشروع قد استحوذ في جانبه النظري على الشق الأسهل من المهمة تاركا متاعب تطبيق وهي أكبر بكثير من التي عرفها ميلاد القانون، فمنذ سنة 1870م تم الشروع في تنفيذ القانون حيث أشار في تقرير خاص أن دائرة سيدي بلعباس وحدها شهدت 82 تنازلا للبيع الأوروبيين فور تسليم العقود الفردية. [1]

لقد حقق للمعسكرين بفضل هذا القانون عدة مآرب وزادتها سهولتهم للحصول على المزيد من أراضي العرش[2]، حيث نتج عن هذا القانون نوع من المضاربة والتسابق إلى التخلص من الأرض[3]، قادت هذه العملية إلى نشوب خلافات لدى الجزائريين كانت تحبو أصحابها إلى المحاكم، حيث نجد القضاة والمحامون الفرنسيين فرصتهم للسطو على الأرض ما دامت السلطة والقوانين تحول لهم الصلاحيات. [4]

بمقتضى هذا القانون حدث انقلابا في التركيبة الاجتماعية في البنايات الزراعية الجزائرية، أو بمعنى آخر انقلابا في نمط الإنتاج الزراعي، وهذا بطبيعة الحال لصالح الإنتاج الرأسمالي الناشئ في الجزائر في الشكل المميز لصالح الإنتاج الاستعماري تحول من خلال الكولون إلى وسيلة ضغط[5].

الجدول يوضح المساحة الإجمالية للأراضي المعنية بتطبيق قانون 1873.

المقاطعات	عدد القبائل	عدد الدواوير	المساهمة الإجمالية للدواوير	عدد سكان الدواوير
الجزائر	51	100	668.277	223.822
قسنطينة	61	110	662.989	208.740

[1]- شارل روبير أجيرون....،المرجع السابق، ص 109.

[2]- صالح عباد، المعمرون والسياسة...،المرجع السابق، ص

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص 142.

[4]- عدة بن داهة، الاستيطان....المرجع السابق، ص 176.

[5]- المرجع نفسه، ص 364.

وهران	55	108	907.829	227.027
المجموع	167	318	2.239.095	669.589

المصدر: فؤاد عزوز، التشريعات العقارية،...، المرجع السابق، ص .300

6- مجالات تطبيق قانون وارني

- **تثبت الملكية الخاصة:** أشار القانون إلى الوضعية العامة للأراضي في الجزائر والمناطق التي يمكن تطبيق القانون فيها حسب حاجيات الاستيطان والدولة عن طريق لجان التحقيق والإشهار في المناطق المختلفة المحددة بمدة 03 أشهر، لكن بتقدير المعنيين لهذه العملية لجميع ملفاتهم الخاصة بفرنسة عقاراتهم تقديمها للجنة المكلفة لهذا الغرض، حيث ستقدم إلى المعنيين في مدة ثلاثة أشهر بصفة مؤقتة. [1]
- **تأسيس ملكية الفردية:** لقد وجدت الإدارة الاستعمارية بأن أفضل وسيلة للقضاء على أراضي العرش إلى إقامة الملكية الفردية بهذه الأراضي، التي سمح بانشغالها إلى الأوروبيين بكل سهولة وهذا يعني أن قانون 1873 قد جاء ليكمل العملية الثالثة التي نص عليها قانون سيناتيس كونسيلت 1863 وهي تأسيس الملكية الفردية بحيث اهتم قانون وارني بالعملية الثالثة ويبقى الهدف المنشود هو التعرف على المالكين وإنما التصرف على المساحة الأرضية للمالكين ضمن أرض القبيلة، [2]أما بالنسبة لتأسيس الملكية الفردية الملكية الجماعية فقد تمت تقريبا على نفس منوال عمليات إثبات الملكية الخاصة، مع وجود فراق يتحلف بالجهة التي تفصل في النزاعات التي تنشأ بين المحافظين المحققين والأشخاص المعنيين. [3]
- **الاستقصاء التحقيق الجزئي:** نظر العقار في الجزائر وحصول الإداريين على عقود سابقة، قام المشروع في إطار القانون الجديد التي وضع لجان تحقيق خاصة بها بهدف إعطاء شرعية المعاملات السابقة بتقدير عقود نهائية لهؤلاء المعمرين بهدف فرنسة العقار من خلال القانون الفرنسي.[4]

نستنتج من خلال دراستنا لقانون وارني 1873م انه تكملة لقواني وقرارات سابقة خاصة قرار سناتوس كونسيلت 1863م، وهذا من خلال إقراره للملكية الفردية والهدف من كل هذا تفكيك للبنية الاجتماعية ووحدة المجتمع

[1]- محمد بليل، التشريعات العقارية،... المرجع السابق، ص 62.

[2]- عيسى يزير، السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص 77.

[3]- عدة بن داهة، الاستيطان...ج1، المرجع السابق، ص 265.

[4]- محممد بليل، التشريعات العقارية، ...المرجع السابق، ص 62.

الجزائري، أضف إلى ذلك مساهمته الكبيرة في تفعيل عملية الاستيطان من خلال انتزاع الأراضي وتحويلها لفائدة المستوطنين.

الفصل الثالث:

انعكاسات هذه القوانين على الجزائريين

أولا:المقاومة السلمية.

ثانيا: المقاومة المسلحة (بعض النماذج)

أولا: المقاومة السلمية

اتخذ الجزائريون أساليب سلمية في التعامل مع خصومهم، وفي التعبير عن مدى رفضهم للظلم وعدم الاستسلام للذل والجبن من جهة أخرى، فاعتمدوا على وساءل حضارية وذكية في نضالهم ضد المحتل.

1/ عرائض والاحتجاجات:

تعتبر هي كل وثيقة أو بلاغ أو بيان يتقدم به أعيان البلاد ووجهائها لإدارة الاحتلال وأحيانا تتقدم به العامة للمعارضة قانون ما قصد إصلاحه أو تغيره .[1]

- **الإحتيجاجات الجماعية:**

إن المطلع على العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال فترة سنة1870-1830، يكشف لنا بأن مسألة الأراضي الفلاحية هي استحوذت على محتوياتها، كما أن المذمرات تعتبر سجلا أمينا لموقف الفلاحين الجزائريين من كولون وقياد، وكثيرا ما منحت للفلاحين تعويضات عينية، أي أراضي فلاحية مقابل أراضيهم صدرت منهم، علا أنه تبين فيما بعد أنها أراضي غير قابلة للتقسيم[2]

حيث احتجت قبيلة بني خنيس على قرار راندون بتحديد أراضيهم وحجز ممتلكاتها سنة6 185م،[3] وفي إقليم سيدي بلعباس اصطدام المشروع الاستيطاني بمعارضة شديدة من قبل الفلاحين، كما منحت مصلحة الأملاك العامة بمعسكر الأراضي التي يستولي عليها الأمير في قبيلة أولاد عوف إلى محمد بن برجي إلا أن أحد أهالي أولاد عوف طالب بحقه في ملكية هذه الأرضي، أو يتلقى مقابلها مبلغا ماليا تحدده له السلطات الرسمية، فردت عليه السلطات الاستعمارية على هذا الشيء بأن مصلحة الأملاك العامة قد سلمت محمد بن برجي هذه الأراضي خطأ لاعتقادها أنها أرضا مخزنيه ليس من حق احد المطالبة بها[4]

[1] _ أبو قاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص:12.
[2] _عدة بن داهة، الاستيطان وصراع ....، ج2، المرجع السابق، ص:64.
[3] _ محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، الجزائر، 1994، ص:74.
[4] _ عدة بن داهة، الاستيطان وصراع...، ج2، المرجع السابق، ص:67..

أيضا احتجاجات قبيلة عكرمة الغرابة الواقعة في قسم مستغانم، والتي اقتطعت منها مساحة بقدر 1.200 هكتار من أجود أراضيهم لإنشاء مركز يلل الاستيطاني، فقد رفعت ثمانية قبائل احتجاجات خاصة إلى السلطات الاستعمارية الكف عن مصادرة الأراضي وحجزها. [1]

احتجاج جماعة قرية تاورة على أرضهم التي تم مصادرتها في 21/06/1871 نجد أن وعودهم بشرائها وتقدر هذه الأراضي بـ2.57 هكتار. [2]

وفي سنة 1873 رفع الفلاحون الجزائريون احتجاجات إلى سلطات الاحتلال عن طريق الجماعات يشتكون فيها من عمل للجان، حيث آلت إلى تحويل أملاك خاصة إلى أملاك عمومية(البلدية) واعتبرت الأراضي الفلاحية المتروكة للراحة السنوية شاغرة وإدرجتها ضمن الأراضي الجرداء وضمتها إلى أملاك الدولة [3].

- ففي 31 جويلية 1873 تقدم سكان قرية زموري الذي طرد من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالتهم المأساوية، بحيث لم تبقى أهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين وبعض البساتين ويناشدهم بالتدخل حتى يسمحوا لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من مساحات أرضية وابلغوه بأنه يعز عليهم مغادرة أراضيهم التي لدوا فيها. [4]

- احتجاج أولاد بوحنيفية وأولاد سيدي سليمان 1867 رفقة جيرانهم أولاد بو هادي مطالبين من السلطات الاستعمارية الكف عن مصادرة أراضيهم وحجزها . [5]

– وهناك عريضة تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حجاجة ببلدية معسكر المختلطة إلى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيه أن السلطات الاستعمارية قد صدرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس، وتنازلت لهم عوضا عن أراضيهم تقع بالمالح في دوار سجرارة وبعد مرور عشرين سنة طردتهم منها. [6]

---

[1] _ عدة بن داهة، الاستيطان وصراع...، ج2، المرجع السابق، ص:68.

[2] _ المرجع نفسه، ص:79.

[3] _ شارل روبير أرجيرون، الجزائريون مسلمون...، المرجع السابق، ص:7.

[4] _ عدة بن داهة، الاستيطان وصراع...، ج2، المرجع السابق، ص:83.

[5] _ عدة بن داهة، الاستيطان والصراع....، ج1، المرجع السابق ص: 87.

[6] _ المرجع نفسه، ص:88.

-الاحتجاجات الفردية:

عريضة فردية تقدم بها المدعو "زين عبد الرحيم"* يحتج فيها حول الأراضي التي منحت له بوادي المالح، وذلك منذ عشرين سنة بمقتضى عقد مكتوب تعويض عن أرضه، التي صدرت منه في إطار توسيع مركز عين فارس الاستيطاني.

احتجاج المدعو عبد القادر ولد عيسى، الذي رفض التعويض عن أرضه التي صدرت منه في دوار العزاينية والمقدر مساحتها ب20هـ. [1]

2/شراء أراضي الكولون:

قبل اعتماد هذا السلاح السلمي من المقاومة، قام الجزائريين بأساليب أخرى للدفاع عن أراضيهم كالامتناع عن بيع الأراضي للكولون، واستبدالها بأراضي أخرى وعدم قبول بدفع الضرائب المفروضة عليهم، والاهم من هذا اعتمد الفلاحين الجزائريين على أسلوب شراء الأراضي من الكولون لاستعادة أملاكهم الضائعة منهم. [2]

تعود المحاولات الأولى لاستعادة الجزائريين لأراضيهم المغتصبة عن طريق شراءها من الكولون إلى سنة 1863، حيث قام الجزائريين بشرائها بمبالغ جد مرتفعة مقارنة بالأوروبيين الذين اشتروها منهم بمبالغ منخفضة نسبيا، ويرجع البعض إلى أن هذا الارتفاع يعود إلى جودة هذه الأراضي، بعد ما دخل عليها عمليات الاستصلاح التي قام بها الكولون كجلب الماء إليها وحفر الآبار [3]، وفي حين صرحت لسلطات الاستعمارية أن الأراضي التي تم شرائها من الكولون من قبل الجزائريين أراضي جبلية ورملية وعرضة للانجراف، وإنها أراضي ينعدم فيها الأمن، والامتناع عن بيع أراضي للكولون فكان من طرف سكان بلاد القبائل فهؤلاء استغنوا عن بيع أراضيهم للأوروبيين أو على الأصح من النادر أن يبيعوا لهم في حالة الفقر والمجاعة التي تعرضوا لها. [4]

---

[1] _ شارل روبير آرجرون، تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص:86.

***عبد الرحيم**: ولد محمد من جوار السحاحرة التابعة لقبيلة أولاد بوعلام لبلدبة معسكر.**ينظر**: عدة بن داهة، الاستيطان وصراع...، ج2، المرجع السابق، ص:88

[2] _ أبو قاسم سعد الله، الحرة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص:41.

[3] _ عدة بن داهة، الاستيطان....، ج2، المرجع السابق، ص:160.

[4] _مصطفى الاشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص:20

3/الهجرة:

لقد لعبت الظروف الاجتماعية السيئة في الجزائر دورها في الهجرة* على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك جراء التشريعات العديدة التي مست كيانه وثقافته وهويته الوطنية. [1]

ومن أبراز أسباب الهجرة نذكر منها:

-فقدان الجزائريين لأراضيهم، وتحولهم إلى عمال أراض مستغلين وتدهور لمستويات المعيشية نظرا لفقد الجزائريين كل ما يملكونه وانتشار البطالة والفقر والجوع والمرض وكل هذه الأسباب دفعتهم إلى الهجرة خارج الجزائر طالبين لقمة العيش. [2]

-خوف الجزائريين من نشأة ابناهم في وسط استعماري حيث أغلب الأهالي كانوا يحرصون كل الحرص على نشأة أبنائهم نشأة إسلامية عربية المنهج. [3]

-كما أثقلت الضرائب كاهل المجتمع الجزائري الذي يعيش في حالة لا يرثى لها، فالأرض كانت تعود بالنفع على الجزائريين والتي صودرت من طرف فرنسا. [4]

وبصيغة عامة كانت الهجرة من أجل البحث عن حياة أفضل والهروب من الواقع الأسود. [5]

***الهجرة:** ظاهرة قديمة تتمثل في انتقال الأفراد والجماعة من منطقة إلى أخرى، لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، أو هربا من اضطهاد سياسي أو ثقافي أو حروب مدمرة أو من كوارث طبيعية وغيرها من الأسباب. ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص:317.

[1] _ محمد بليل، تشريعات الاستعمار...، المرجع السابق، ص:365.

[2] _ بشير بلاح، تاريخ الجزائر....، ج1، المرجع السابق، ص:318.

[3] _ صالح لميش، الدعم السوري للثورة التحريرية(1954-1962م)، دار بهاء الدين، الجزائر، 2013، ص:60.

[4] _ صباح نوري هادي، حنان طلال جاسم، تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضل الاستعمار الفرنسي(1924_1962)، مجلة ديالي، ع:52ن 2011، ص:2.

[5] _ أحميدة عميراوي، السياسة الفرنسة بالصحراء الجزائرية1844-1910، دار الهدى، الجزائر، 2009ن ص:150.

- اتجاهات الهجرة الجزائرية في القرن التاسع عشر:

كانت القبلة الأولى للهجرة إلى البلدان العربية المتمثلة في تونس، مغرب، مصر والشام وذلك بحكم الرابط الديني واللغة المشتركة التي تجمع هذه الشعوب بالإضافة إلى معرفة الجزائريين لهذه المناطق بحكم التجارة بينهم. [1]

-الهجرة نحو البلدان المجاورة(تونس–المغرب.)

لقد شهدت الجزائر في السنوات 1860،1854 ، 1861، 1864، 1870، محاولة بعض القبائل والعشائر المغادرة برمتها إلى تونس [2]، حيث كانت لعمليات المصادرة الجماعية للأراضي دور كبير في عملية الهجرة خاصة بعد مصادرة أراضي المنهزمين في ثورة المقراني 1871، حيث هاجر حوالي 16ألف جزائري نحو تونس، [3] كما شهد الجنوب الجزائري هو الأخرى هجرات متتالية، أولها ضمت 300فرد قطعوا الجنوب وصولا إلى الجريد التونسي سرا، ومجموعات أخرى من واد سوف وقدرت بحوالي 2000و1208شخص من واد ميزاب.

وازدادت وتيرة الهجرة بعد 1874 خاصة نحو تونس بسبب السياسة الاستعمارية والدعاية الدينية للطرق الصوفية، وكذلك التسهيلات التي وجدها هؤلاء المهاجرون من قبل السلطات التونسية بحيث منحت بين عامي 1868-1873قطع زراعية للجزائريين مع إعفاءات الضريبة وكانت منطقة القبائل من ابرز المناطق التي عرفت الهجرة كبيرة إلى تونس بعد 1871[4]، وقد قدر عدد الجزائريين بتونس 1874 بحوالي 10000شخص بينما قدر سنة 1876بحوالي16600 شخص. [5]

[1] _ عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص:16.

[2] _ شار روبير اجيرون، الجزائريون....، ج2، المرجع السابق، ص:75.

[3] _ علي بطاش، لمحة عن تاريخ...، المرجع السابق، ص:154.

[4] _ نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء احتلال، د ط، دار هومة، الجزائر، 2007، ص:259-261.

[5] _ المرجع نفسه، ص:263.

-نحو بلدان المشرق العربي:

كان المشرق العربي ثاني وجهة قصدها الجزائريون في القرن التاسع عشر، حيث ارتفع عدد المهاجرين إليها تدريجيا وكانت مقصد المهاجرون بسبب ملائمة بيئتها الدينية والثقافية، وبالأخص سوريا إضافة إلى مصر والحجاز وفلسطين ولبنان. [1]

ففي سنة 1846 نزحت أكثر من 200عائلة من بلاد القبائل إلى سوريا من بينها 60 عائلة من أولاد الشرفة و30عائلة من بني آيت بوغدة وقد واصلت الجمعيات الدينية تشجيها لهجرة الأهالي إلى المشرق مما ترتب عن انتقال أكثر من 2000 عائلة من بلاد القبائل إلى سوريا، حيث استقر معظمهم في دمشق هذا ما شجع أقارب هؤلاء على الالتحاق بأقاربهم وأبناء عمومتهم بسوريا. [2]

وكانت الدفعة الكبيرة في هجرة تلك التي أعقبت هزيمة الأمير عبد القادر والمقراني وكانت وجهتها المشرق العربي، خاصة مصر والشام حيث استقر عبد القادر بالشام وقد قدر تعداد هذه الهجرة بأكثر من 60الف جزائري في ظرف قصير جدا. [3]

كما دفعت الأزمات الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائريون ما بين سنتين 1867-1868والتي أدت إلى مجاعة رهيبة بسبب الجفاف وقلة المحاصيل الزراعية، كما اجتاح الجراد مناطق هامة في الشرق الجزائري، وأتى على الأخضر واليابس الشيء الذي دفع بالفلاحين الجزائريين إلى الهجرة، ومغادرة بلادهم منها هجرة 1885 التي حصلت بسبب قحط والجفاف الذي مس شرق البلاد إضافة إلى عامل الدعوة بداية بدعوة الدولة العثمانية نفسها التي دعمت الجزائريين للسفر إلى ولاياتها وتأثرا بدعوات المهاجرين السابقين قي كل من سوريا ولبنان وفلسطين، ونشطت هذه الحركة الدعوة خاصة ما بين 1856-1860. [4]

[1] _ عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام....، المرجع السابق، ص:19.

[2] _ المرجع نفسه، ص:16.

[3] _ مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر1945 في الجزائر دراسة الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954-2008 ، ص:19.

[4] _ عمار هلال،الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام...، المرجع السابق، ص:17.

-الهجرة نحو فرنسا:

تميزت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا في القرن التاسع عشر أنها كانت فردية، واختلفت دوافعها من شخص إلى أخر.

وهناك من ذهب إليها بدافع الخدمة العسكرية حيث كانت حينها أمرا اختياريا قام به عدد من الجزائريين لتحسين وضعيات أسرهم المعيشية بحيث كان هناك 7000 مسلم جزائري يخدمون في الجيش الفرنسي بداية عهد الإمبراطورية الثانية، كما شارك الجزائريون في حرب القرم كما تم رفع أعدادهم تدريجيا خلال سنوات، ووصل إلى 70000 تم إلى حدود 12963 في أكتوبر 1818 بينما قدر عددهم سنة 1870 بحوالي 13273 جندي.[1]

ولقد كانت أغلب دوافع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا اقتصاديا ومنها ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها في بالجزائر فقد كانت الأجور المدفوعة للعمال الجزائريين تعادل على الأقل مرتين ما كانوا يتقاضونه، مما شجع العديد على الهجرة بحثا عن العمل في فرنسا.[2]

-نتيجة السياسة القهرية الفرنسية قام الجزائريين، بردود أفعال مختلفة تمثلت في الاحتياجات والعرائض إلى أنها باءت بالفشل وإتخذت مجرى أخرى تمثل في الرد العنيف عرف بالمقاومة المسلحة.

[1]_شارل روبير أرجيرون، الجزائريون مسلمون....، المرجع السابق، ص:722-723.

[2]_ المرجع نفسه، ص:400.

*الأغا بوزيد، كان احد احفاد الطيبين سالم خليفة الأمير عبد القادر على البويرة وقد أصبح من عملاء الفرنسيين، وشكل عقبة في وجه مقاومته المقراني والإخوان الرحمانيين في منطقة ونوغة وسور غزلان والبويرة، ينظر: بسام العسلي، محمد المقراني... المرجع السابق، ص139.

ثانيا: المقاومة المسلحة (بعض النماذج) .

إن السياسة التي أدت إلى رخاء المستوطنين على حساب معاناة السكان الأصليين وإفقارهم تسبب في ردة فعل شملت مقاومة السلمية تمثلت في الشكوى واحتجاجات سواء فردية أو جماعية، ومن بين المقاومات العسكرية الثورية تجسدت في الانتفاضات الشعبية متتالية .

كانت المقاومة المسلحة إحدى أهم ردود الفعل اتجاه السياسية الاستعمارية عامة وسياسة نابليون خاصة.

1/مقاومة أولاد سيد الشيخ 1864-1871م:

استقرار أولاد سيد الشيخ* في منطقة الجنوب الوهراني منذ مطلع القرن 16م[1]، حيث تبنى الاحتلال الفرنسي كثيرا من الطرق في عملية بسط نفوذهم، مستغلا السلطة التي كانت تتمتع بها أولاد سيد الشيخ ليثبت نفسه بالجنوب، وبناءا على ذلك عين الفرنسيون سي سليمان بن حمزة* باشا بعد موت أبيه بو بكر وفرضوا عليه شروطا لم يتحملها منها[2].

-رفض الاحتلال الذي يمثل الجوهر كل المقاومات.

-ثقل الضرائب المفروضة على السكان بغرض تفقير وتجريدهم من أملاكهم[3].

-الظلم الإستعماري[4].

-إلغاء لقب الخليفة واستبداله بمنصب الباشاغا[1].

---

[1]_ بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 130.

[2]_ الجيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962م، تر: قندوز عياد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر 2010، ص 50.

***سي سليمان بن حمزة**: سي سليمان بن حمزة خلف أبوه حمزة بن بكر من أولاد سيدي الشيخ الشراقة، الذي تم تعيينه على الجنوب الجزائري 1850م، والذي توفي 15 أوت 1861م مسموما، **ينظر**: مالك بخوص: ثورة أولاد سيدي الشيخ، دار الغرب الإسلامي للنشر وتوزيع الجزائر، ص 80.

[3]_ الجيلالي صاري، تجريد الفلاحين...، المرجع السابق، ص 50.

[4]_ عمار عمورة، الجزائر بوابة...، المرجع السابق، ص 154.

-تعيين قواد في البيض سيدي الشيخ دون استشارة سي سليمان مما أثار غضبه[2].

-وما زاد الطين بلة هو اعتداء جنود الصبايحية التابعين للكتب العربي بالبيض على سي فضيل كاتب سي سليمان بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ يوم20 فيفري 1864م [3]وكان سبب ذلك الاعتداء لأنهم كانوا يلعبون لعبة "الهف"، وهي لعبة كانت شهيرة واسعة في الجنوب وهي تشبه لعبة الشطرنج خلال هذه اللعبة تدخل أحد جنود الصبايحية، وحرك بيدق بطريقة غير صحيحة وأدى ذلك إلى حدوث مشاجرة بين جنود الصبايحية وسي فضيل فاقتادوه إلى مقر المكتب العربي وعوقب هناك، ولم علم السي سليمان بالحادث شارع إلى المكتب وأطلق سراحه وبذلك أعتبر هذا الأخير أن ما حدث إهانة له ولعائلته. [4]

فتمرد عليهم وأعلن الثورة سنة 1864، متوجها برسالة إلى السكان، هاجم سليمان القوات الجنوب الوهراني طالبا منهم الاستعداد لحمل السلاح. [5]

المرحلة الأولى 1864-1867:

كان أول لقاء بالعدو يوم 1864/4/8 في معركة عوينية بوبكر كبد خلالها العدو الفرنسي خسائر فادحة بحيث لم ينجوا منها حتى قائدهم"بوبريتر Beauprétre" الذي قتل إلى جانب سي حمزة قائد الثورة[6]، ويعد سقوط سي سليمان بن حمزة في ميدان الشرف[7]، عين السي حمزة من طرف أهله للقيادة وساعده نظرا لصغر سنه أعمامه سي الزبير وسي لعلى، وتعززت المقاومة في 4/17بالتحالف مع قبيلة أولاد شعيب من دائرة بوغة،

---

[1] _ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1...، المرجع السابق، ص32.

[2] _ابراهيم مياسي، من قضايا تاريخية الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م، ص 143.

[3] _ بشير بلاح ، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص:277.

[4] _ إبراهيم المياسي، ثورة ولاد سيدي الشيخ، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، ع:3،(ب.م.ن)، 1995م، ص:211.

***الصبايحية** : هي من الفرق المجندين في صفوف الجيش الإفريقي والمعروفة منذ العهد التركي وكانت عامة الشعب يسميها السبيس وإلتحق الصبايحية بخدمة فرنسا منذ بداية الاحتلال وأسست فرق الزواوة أيضا، وتم تأسيس أول كتيبة نظامية للصبايحية في مدينة الجزائر بتاريخ 1834/9/10م، **ينظر**: محمد بجاوي، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي(1830م-1900)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، 2005-2006م، ص ص: 93-94.

[5] _ عثمان سعدي، الجزائر في .....،المرجع السابق، ص:149

[6] _ مالك بخوص، ثورة أولاد سيدي ...، المرجع السابق، ص:71.

[7] _ عثمان سعدي، الجزائر في تاريخ...، المرجع السابق، ص:149.

يقودها الأغا النعيمي من جديد مع 500 من الفرسان كان قد قاموا بهجوم مفاجئ مع معسكر بالتجسس وجمع المعلومات وخلال هذا الهجوم تم تصفية الملازم أحمد بن رويلة، إضافة إلى ضابطين اثنين والفارس الشرقي،[1] وأما هذا الوضع الخطير جندت فرنسا كل قواتها للتصدي لهم، فعينت لهذا الصدد أربع جنرالات فأرسلت الجنرال "يوسف" إلى جبال عمور وجينرال"دوليني" إلى جنوب وهران والجينرال "لهييرا" إلى جنوب مدينة تيارت والجينرال "روز"إلى مليانة لملاحقة سي لزرق بلحاج.[2]

ومن بين المعارك الأكثر شهرة التي قادها سي محمد بن حمزة كانت معركة ابن الخطاب في 1864/4/26م، ضد الفيلق الجينرال "مارتينو" الذي كان متوجها إلى المبيض في 1864/05/13م، ووقعت معركة ستينين بين السي محمد والجنرال"ديليني"، وهناك كانت خسارة لسي محمد مما لجأ للانسحاب نحو الجنوب، وفي 1864/7/12م تم مهاجمة فرندة لمعاقبة الخونة الخليفة، وفي 1864/9/30م قام سي محمد بمهاجمة دورية الجينرال"جولغو" المتمركزة بعين البيضاء وكبدوها خسائر فادحة وفي ضل هذه الانتصارات تأتي الخسائر على يد الجينرال "دو كولومب"، نظرا لخبرته وأهمها معركة الشلالة في أفريل 1866م.[3]

المرحلة الثانية 1867-1881 م:

لم تقل الهزائم الأخيرة من عزائم أولا سيدي الشيخ على المواصلة المقاومة، فقد تجمع المقاتلون في الجنوب وعلى حدود الجزائرية المغاربية من أجل معاودة المعارك وفقا لطريقة الهجوم والانسحاب، حيث تعتبر هذه المرحلة مخيفة بالنسبة للجزائر[4]، حيث في أكتوبر 1868 توفي الزعيم الثالث للثورة "سي قدور ولد حمزة" إلى جانب عمه الأعلى فقاموا بمهاجمة القبائل المعارضة والمتواطئة مع الاستعمار الفرنسي ورغم محاولات الفرنسية المتكررة للدخول في مفاوضات مع أولاد سييدي الشيخ لتوقيف القتال إلا أنها لم تنجح وبقي الوضع هكذا حتى تقلص نشاط الثورة شيء فشيء ليفسح المجال من جديد لثائر أخر من أولاد سيدي الشيخ أكثر صمود وشجاعة وهو الشيخ بوعمامة الذي كرس حياته مجاهدا ضد الكفر والطغيان ابتغاء مرضات الله.[5]

---

[1] _ محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب ...، المرجع السابق، ص:33.

[2] _ مالك بخوص، ثورة ولاد سيدي...، المرجع السابق، ص:74-76

[3] _ محمد الشريف ولد الحسين، ،....المرجع السابق، ص:34.

[4] _ المرجع نفسه، ص:35.

[5] _ العربي المنور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، المعرفة، بيروت، دت، ص:213.

نتائجها:

لقد خلقت ثورة أولا سيدي الشيخ نتائج وانعكاسات نذكر منها:

-إن الثورة التي امتدت ما يقارب الستة عشر عاما أقلقت الإدارة الفرنسية وألحقت خسائر كبيرة بجيوشها العسكرية.

-لقد أدت الخلافات والمصالح الشخصية إلى حدوث عدة انقسامات بين أفراد أسرة أولاد سيدي الشيخ.

-توزع زعماء أولاد سيدي الشيخ مع فتور الثورة على مختلف المناطق: الساورة والمنيعة وقورارة والمغرب....إلخ، وقد تدخلت الإدارة الفرنسية لتفرض توزيعهم علة مختلف المقاطعات بشرق البلاد وغربها.

-ارتبطت ثورة أولاد سيدي الشيخ بروابط وثيقة مع زعماء المقاومة الشعبية، وبخاصة مع إبن ناصر بن شهرة، والشريف بوششة، وسي لزرق بالحاج والمقراني. [1]

-إذ كانت هذه الثورة لم تحقق أهدافها فقد كانت صفحة خالدة في تاريخ المقاومة الوطنية لأنها حلقة ضيقة من سلسلة بطولات الشعب الجزائري، وإنها وضعت اللبنات الأساسية في صرح تشيد سادة البلاد لهذا فيجب إقرار الحقيقة التالية فإنها إن كانت لم تربح المعركة فقد ربحت الحرب لأن في الأخير قد تحقق ما كانت تصبوا إليه هذه المعركة وهو الحرية والاستقلال والعهد الله. [2]

---

[1] _ عبد الله المقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، د،م،ج، الجزائر، 2014، ص:99-100.

[2] _ إبراهيم مياسي، من قضايا....، المرجع السابق، ص:159.

***محمد المقراني**: هو إبن محمد الشريف، أحد قادة الثورات الشعبية التي عرفتها الجزائر ولد في 1815 وتوفي في 5ماي 1871، عين باشاغا على منطقة (مجانة) (الهضاب العليا) بعد وفاة أبيه قاد المقاومة بدعم أخيه، ثم انضم إلى الشيخ الحداد وكانت القروض اليهودية من أسباب قيام مقاومته. **ينظر**: شيخ فاطمة، قانون كريميو....، المرجع السابق، ص:529.

***الباشاغا**: لقب عثماني أطلق على رتب متعددة عسكرية ومدنية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر يمنح لبعض شيوخ القبائل وإلى كل من يحمل مكانة مرموقة وتعني رئيس الأغوات.**ينظر**: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000، ص:55.

***الشيخ الحداد**: هو محمد أمزيان بن علي ابن الحداد، أجداده يمارسون الحدادة ولد بصدوق بولاية بجاية 1790، تلقى التصوف من عدة شيوخ عبد القادر التفيشي. **ينظر**: مزيان وشن، مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2002، ص:157.

2/ مقاومة المقراني والحداد:

ساد الفزع في نفوس الجزائريين وأصبحوا في حيرة على مستقبلهم ولم يجدوا الوسيلة للتعبير عن غضبهم إلا الثورة التي اندلعت سنة 1871م بزعامة المقراني* والحداد *والتي اعتبرت ثورة شعبية وطنية جاءت تعبيرا عن رفض الشعب للاحتلال الفرنسي، وكانت استمرارا للثورات التي قادها الشعب منذ ثورة بن زعموم بتيجة، أمير عبد القادر واحمد باي بالشرق. [1]

كان لقيام ثورة الباشاغا* المقراني 1871م، أسباب عامة ومنها وخاصة أما الخاصة فتتعلق بشخص الباشاغا وإلى تتمثل في تعرضه لمضيقات متكررة امتدت طوال سبعة عشر سنة تقريبا فعند تقلده لمنصب الباشاغوية سارعت فرنسا لتحديد سلطته وتقليص لنفوذه. [2]

فمنذ عام 1853م بدأ التقليص من سلطته وامتيازاته فقد انتزعت منه صلاحياته اقتراح الشيوخ أو القياد لتصبح من اختصاص ضباط المكاتب العربية، واتهمت أسرة أولاد المقراني على أنها تعرقل تطور الإدارة الاستعمارية، كذلك لاحظ مكتب البرج أن الباشاغا محمد المقراني رجل خطير فتم تجريده من الامتيازات التي ورثها عن والده وخصص له راتب سنوي يقدر ب10،000 فرنكا، مما جعل منه موظف لا يتمتع بحرية التصرف، هكذا بدأت وضعية الأسرة تتعقد وتتأزم بعدما اجبر محمد المقراني على دفع الزكاة التي لم تكن مفروضة عليه. [3]

***أسرة المقراني**: تنتسب أسرة المقراني إلى فاطمة بنت لرسول صلى الله عليه وسلم هاجر أجدادهم من قبائل عياض، هاجروا إلى إقليم المغرب العربي في القرن الحادي عشر ميلادي، خلال الزحف الهلالي، واستقروا بجبال قاعة بني حمادة في شمال مدينة قسنطينة. **ينظر**: بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، ج3، دار العزة والكرامة للكتاب، ط خ، 2009، ص:364.

***الحداد**: هو محمد أمزيان بن علي ويكنى ابن الحداد لكون أجداده يمارسون الحدادة، ولد في صدوق بولاية بجاية سنة 1790، تلقى التصوف من عند شيوخ من بينهم الشيخ عبد القادر التفيشي، **ينظر**: مزيان وشن، مجانة عاصمة ...، المرجع السابق،ص:157.

1-علي بطاش، لمحة عن تاريخ ....، المرجع السابق، ص:131.

[2]_ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في ...، المرجع السابق، ص:50

[3]_ صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد1844-1971م، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006، ص23.

وبعد تدهور الأوضاع بشرق الجزائري طلب المقراني من السلطات الفرنسية انم تقبل استقالته من منصبه باشاغا، لكن رفضت ذلك هذا ما اعتبره تحدي له واهانة بالغة. [1]

إن ظلم فرنسا وجرائمها دفعت المقراني والحداد إلى الثورة للدفاع عن الجزائريين المظلومين ذوي الحقوق المظلومة، حيث قام المعمرين بالاستيلاء على أراضي الفلاحين،[2]وقامت فرنسا بانتزاع خمسة ألاف هكتار من أراضي المقرانيين لأولاد بن قندوز بمنطقة البرج لتوطين المعمرين الفرنسيين[3]، ومثلا على هذا عندما اصدر لامبيرLambert في 1871/3/25م، أمر يقضي بمصادرة أملاك المقراني.[4]

بالإضافة إلى عملية تهجير الأوروبين خاصة بعد انهزام فرنسا أمام بروسيا،[5] فهذه الهزيمة كانت ضعف في نظر الجزائريين، فرأوا من الواجب عليهم حمل السلاح لمحابهتهم. [6]

منع فرنسا الباشاغا المقراني من تطبيق نظام تويزة الذي يتطلب جهدا جماعيا، وفرضت عليه تسليم أموال الضرائب إلى الخزينة بعدما كان يحتفظ بها لإدارة المنطق، بل وصل الأمر ترسيم قياد جدد تابعين لسلطة المقراني حيث تواصلت تجاوزات النقيب مارمي حتى تمكن من تقليص سلطة الباشاغا إلى الحد الأدنى. [7]

هنا أدرك المقراني أن السلطات الفرنسية تسعى لتطبيق سياسة تحطيم نفوذ الأسر الجزائرية ذات السمعة ولنفوذ في البلاد. [8]

[1] _ عمار بحوش، تاريخ السياسي.....، المرجع السابق، ص:146.
[2] _ العربي منور، المرجع السابق، ص:62.
[3] _ علي بطاش، لمحة عن تاريخ، المرجع السابق، ص:133.
[4] _يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا...، المرجع السابق، ص:109
[5] _العربي المنور، المرجع السابق، ص:62.
[6] _ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر....، المرجع السابق، ص:263.
[7] _ علي بطاش، لمحة عن تاريخ..، المرجع السابق، ص:133.
[8] _ لويس رين، تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2013، ص:20.

-انطلاق الثورة ومراحلها:

يعد تقديم الباشاغا محمد المقراني استقالته من منصب الباشاغا يوم 1871/03/09 أعلن رسميا عن الانطلاق في الثورة، فاخذ المقراني يخطط ويشكل مجموعة من رجاله تقوم بإدارة المنطقة وجمع الضرائب. [1]

ولكي يقطع المقراني كل صلاته بالسلطات الفرنسية، قام بقطع الخط الهاتفي الذي كان يربط مجانة ببرج بوعريريج، وهذا في اجتماع قرر أن يكون الإعلان في الهجوم يومين أي في 16 مارس 1871م، وان ينزح هو بنفسه على مدينة الرج، في حين يتوجه للعمل في سور الغزلان. [2]

ويذكر أمزيان وشن في كتابه مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، ان المقراني عقد أول اجتماع له لأعيان المنطقة وقادتها العسكريين الذي كلفهم بحمل السلاح يوم 14 مارس 1871، [3] فاستطاع المقراني أن يجند25،000 شخص وارتفع هذا العدد بعد انضمام أبناء الشيخ الحداد المشهورين، ابنهم محمد والذي كان رجل دين والذي حارب بجانب بومعزة 1852م، ومن أبائه أيضا عزيز وبفضل هاتين الشخصيتين وأعلن جهادهما وبذلك أصبح عدد المجاهدين 120،000. [4]

في صباح يوم 16 مارس 1871م، سار المقراني بقواته إلى مدينة البرج فأنظم الجزائريون العاملون ضمن الحراس الفرنسي، فبلغ عدد قواته ستة ألاف رجل، استعرضهم بعين السريحة، وكانوا بأزياء مختلفة وأسلحة متنوعة وكان من ضمنهم قوات الحضنة الغربية وأولاد إبراهيم بزعامة مقدمهم وبذلك فرض المقراني الحصار على المدينة وسط زغاريد النساء وبدأت الاشتباكات الأولى بالنيران حوالي التاسعة صباحا ولكن القتال الحقيقي لم يبدأ إلى حوالي منتصف النهار واستمر حتى غروب الشمس. [5]

---

[1] _ مولود قايد، ثورة سنة 1871 ونتائجها، مجلة الأصالة، ع:23، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011م، ص:51.

[2] _ بسام العسلي، محمد المقراني...، المرجع السابق، ص:131.

[3] _ مزيان وشن، مجانة عاصمة....، المرجع السابق، ص:154.

[4] _ بوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830-1954، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص:180.

[5] _ بسام العسلي، محمد المقراني...، المرجع السابق، ص:131.

فكل هذه الاستعدادات التي قام بها المقراني لم تكثف بالرغم من محاصرته مدينة البرج أربعة أيام، لأنه لم يتخذ قرار حاسم بمهاجمة تلك المدينة وأعطى فرصة للقوات الفرنسية التي دخلت المدينة وأعطى فرصة للقوات بقيادة الجينرال"سوسي*" Soussier، الذي استطاع أن يحاصر قوات المقراني من الخلف بانتقاله على ساقية راحا شمال مجانة التي لم تكن محصنة من طرف المقراني بإحراق كل منازلهم ثم تمركز في قصر باشاغا نفسه. [1]

وفوز عودة المقراني إلى شمال شرق مجانة شرع في توسيع اتصالاته وإرسال عددا من المبعوثون إلى جهات مختلفة من ولاتي قسنطينة والجزائر، واقترح عليهم الإتحاد معه وتأسيس جبهة قوية يقاومون بها النظام المدني ويحمون سلطاتهم، فنظم المقراني شبكة من الاستخبارات تزوده بالأخبار الكافية عن الأوضاع فقد كان في رسائله يركز على نقطتي:

أولا: الجهاد في سبيل الله.

ثانيا: أسفه على خدمة الاستعمار. [2]

إن معظم جهود المقراني في استمالة رؤساء القبائل ضاعت،[3] إذ رفض الكثير منهم الاستجابة لدعوته، فأولاد بن قانة*، بالصحراء الشرقية أعلنوا معارضتهم له في رسالة وجهوها إلى الحاكم الفرنسي بقسنطينة، وأكدوا فيها استعدادهم لمحاربة المقراني وقد فعل مثلهم قائد صحاري بسكرة محمد بن هني بن بوضياف وإلى جانب هؤلاء نجد كذلك وجهاء قسنطينة. [4]

---

*سوسي: هو جينرال فرنسي اسمه الكامل فليكس قستاف سوسيfélix gustave soussier ، ولد سنة 1828م، ضابط في فرقة المشاة شارك في جميع الحملات التي قامت بها الإمبراطورية الثانية، قاد حملة على تونس 1881م، ينظر:إبراهيم المياسي، الجينرال سوسي، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، ع:4، 1996م، ص:201.

[1] _ إبراهيم مياسي، لمحات...، المرجع السابق، ص:154.

[2] _ بسام العسلي، محمد المقراني...، المرجع السابق، ص:134.

*تعود جذور هذه العائلة إلى قرية كوكو المتواجدة في جبال جرجرة ابن كانت تعيش امرأة تسمى قانة، وبهذا أصبح أبنائها وأحفادها يلقبون بن قانة. ينظر: شهرزاد شلبي، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص:17.

[4] _ بسام العسلي، محمد المقراني...، المرجع السابق، ص:134.

الذين ينعتون أنفسهم بالمتحضرين، استذكروا كذلك أعمال المقراني ووصفوها بالتخريب وسفك الدماء، وطالبوا بإنزال أقصى العقوبات عليه، على الرغم من فشل المقراني في استمالة رؤساء العائلات الارستقراطية، إلا أنه نجح في استمالة الحداد إليه بأتباعه وهذا بالنسبة إليه مكسبا عوضه كل ما فقده في الأخرين. [1]

في يوم 08 أفريل 1871م انضم إلى المقراني الشيخ الحداد ودارت معركة كبيرة بين القوات الفرنسية قوات الثوار يوم 12 أفريل 1871م وفي معركة أخرى يوم 05 ماي 1871م واجهت قوات الشيخ المقراني قوات الكولونيل"ترمولي" الذي كان يحكم سور الغزلان وعندما خف الاقتتال اغتنم المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفاقه، وبينما كان يؤدي فريضة الصلاة فاجأه جنود الزواف *Zouave، فأطلقوا عليه النار فأصاب الرصاص جبهته فسقط شهيدا،[2] وهو يردد الشهادة ولفظ أنفاسه الأخيرة في عين المكان،[3] كما سقط معه ثلاثة من إخوانه فتوقف الرمي تماما وذلك لهول الصدمة التي نزلت بأتباعه، فحمل الثوار في الحال جثة المقراني إلى القلعة بني عباس ودفنوه بمسقط رأسه. [4]

وهكذا اختفى المقراني من ميدان الجهاد بسرعة وبعد واحد وخمسين يوما فقط من بداية ثورته، ولم يعش خلالها أحداثا حاسمة فقد كان من نصيبه الاصطدام بالصعوبات حيث فشل في السيطرة على برج بوعريريج كما فقد قصره بمجانة وكل أملاكه، وعجز في احتلال البويرة وإخضاع الأغا بوزيد* ولكن في مقابل ذلك حقق نجاحا في توحيد جبهات أبناء عمومته ضد المستعمر، ودعم كذلك قوته بتعاونه مع الحداد، واقناعه على رفع راية الجهاد في سبيل الله هذا ما ضمن للمقاومة الصمود والاستمرار. [5]

---

[1] _ يحي بوعزيز، ثورة الباشا...، المرجع السابق، ص:217.

*الزواف: هي قوات جندتها فرنسا من بين الأهالي وتعود تسميتها إلى اسم زواوة الالعائدة معناه إلى القبائل الأولى التي تم منها التجنيد، ينظر: الصديق تاوتي المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، دار الأمة، الجزائر،2007 ، ص:67.

[2] _ عمار بحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص:147.

[3] _ الصديق تاوتي، المبعدون...، المرجع السابق، ص:67.

[4] _ يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص:227.

* الأغا بوزيد، كان أحد أحفاد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر على البويرة وقد أصبح من عملاء الفرنسيين، وشكل عقبة في وجه مقاومة المقراني والاخوان الرحمانيين في منطقة ونوغة وسور الغزلان والبويرة، ينظر: بسام العسلي، محمد المقراني... المرجع السابق، ص 139.

[5] _المرجع نفسه، ص 143.

فخلفه أخوه بومرزاق* الذي التحق بمعسكر الشيخ الحداد (تيزي الجمعة) قرب بجاية،[1] حيث بقي بومرزاق يواصل المقاومة من خلال معارك أنهكت قواته ولم يستطع مجارات الحرب ضد جيوش العدو خاصة بعد استسلام الحداد الذي أثر على معنويات بومرزاق المقراني، رغم محاولته رص الصفوف بين قادة الزاوية الرحمانية لكنه فشل في مسعاه. [2]

وبعد انهزامه في معركة بالغرب من قلعة بني حماد في 8أكتوبر1871م اتجه إلى الصحراء لكن الفرنسيين اكتشفوا أمره بالقرب من رويسات بورقلة وألقى عليه القبض حيث نقل إلى معسكر الجنرال دولكروا ومنه أرسل إلى سجن كاليدونيا الجديدة. [3]

-دور الشيخ الحداد في الثورة 1871م:

يعد الشيخ الحداد رمز من رموز انتفاضة 1871م منذ بدايتها إلى غاية وفاته. [4]

لم يتوان الشيخ الحداد في إعلان الجهاد ضد الفرنسيين باعتبارهم أعداء الدين والوطن إذ تحمس لخوض المعركة ضد الاحتلال الفرنسي على الرغم من عدم قدرته على ذلك بسبب كبر سنه ما جعله يعتمد على ابنيه سي

---

* بو مرزاق : هو أحمد بومرزاق شقيق محمد المقراني الأصغر، لقب ببو مرزاق لكونه يحمل عودا رقيقا طويلا يدعى بالأمازيغية (أمرزاق امشحاط)، كان قائدا على ونوغة بمنطقة سور الغزلان عاش أحداث الثورة من بدايتها إلى نهايتها، كان دوره عظيما توفي 1905م عن عمر 63 سنة بعد أن عاش منفيا بكاليدونيا الجديدة مدة 30سنة، ينظر : مزيان وشن،مجانة عاصمة...،المرجع السابق ص 162.

[1] _العربي المنور، المرجع السابق، ص 357.

[2] _حنيفي هلايلي، الظروف التاريخية المهددة لثورة مقراني والشيخ الحداد ونتائجها على السياسة الاستعمارية والحوار المتوسطي، مجلة علمية محكمة تعني بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والفكرية يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلالي ليابس –سيدي بلعباس- الجزائر- ع 8- مارس 2015م،ص:19

[3] _المرجع نفسه، ص20.

[4] _آسيا تميم، الشخصيات....، المرجع السابق، ص42.

* سي عزيز: الابن الثاني للشيخ حداد أحد أهم القادة والسياسيين والعسكريين لثورة 1871م ولد سنة 1842م لصدوق ارتكز نشاطه السياسي والعسكري وادي صومام، البابور وجرجرة ثم نفيه كاليدونيا الجديدة، 2 أفريل 1881م، ينظر: الصديق تاوتي، المبعدون ....، المرجع السابق، ص 72.

عزيز* ومحمد ففي صبيحة 8 افريل 1871 ظهر الشيخ الحداد رفقة بنيه وسط حشد كثيف من الناس معلنا دعمه المطلق للجهاد ضد فرنسا صارخا بعبارة "بعون الله ورسوله سينصر الإسلام".[1]

-لقد كان أولاد الحداد متحمسين جدا للجهاد خاصة سي عزيز، الذي كان المعارض الأساسي في الحلف المبرم بين والده والباشاغا المقراني، فهو الذي أقام صلاة بسوق صدوق دعا فيها للقضاء على الفرنسي،[2] فقد نشط في العمل مع أخيه وأمر بقطع الخط الهاتفي الذي يربط بجاية بأربعاء نايت ايراثن، وكلف أتباعه بالدعاية الواسعة لحشد الناس إلى الجهاد، كما أمر بإشعال النيران ليلا على قمم الجبال لإشعار الإخوان ببداية الجهاد.[3]

-فبعد أن تجمع لدى سي محمد فالقسم الأول الذي وضع تحت قيادته بلغ عدده خمسة آلاف مقاتل أما رجال سي محمد فبلغ عددهم أربعة آلاف مقاتل.

كما أن سي عزيز لم يهمل أمر الاستخبارات وعين جماعة لذلك وكان على رأسهم عبد العزيز صهر محمد بن الحداد.[4]

قام بشن معركة كبيرة ضد الفرنسيين في جبل تافات بمنطقة البابور حيث تمكن من تحقيق الإنتصار وإجبار بعض المترددين الانضمام للثورة كما واصل معاركه إلى منطقة سطيف التي ألحق فيها الهزائم عديدة بالجيش الفرنسي، وبعد تحقيقه لعدة انتصارات سارع سي عزيز للعودة إلى الصدوق مكان تمركز أخيه لكن ما لبث أن غير وجهته بعد الوضعية التي وجد عليها سي محمد بسبب الهزائم التي منى بها على يد الفرنسيين.[5]

كما امتنع بعض القبائل القتال تسبب في هزيمة جيش الإخوة الحداد حيث وجد سي عزيز نفسه محاصرا من كل الجبهات المعادية للثورة ما أجبره على تسليم نفسه للجنرال الفرنسي لألمان في 30 جوان 1871م، لتسارع بعدها الحكومة الفرنسية في محاكمة الإخوة الحداد خوفا منها من قيام ثورة جديدة وكانت أول محاكمة بقسنطينة

[1] _ مولود قايد، ثورة سنة ....، المرجع السابق، ص 145.

[2] _ Louis Rinn , Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie Adoph Jourdan Libraire, Editur, Alger, 1891, p60.

[3] _محمد الشريف ولد الحسين، .... المرجع السابق، ص 16.

[4] _مزيان وشن مجانة عاصمة....، مرجع سابق، ص 155.

[5] _الصديق تاوتي، المبعدون... مرجع سابق ، ص ص 74-75.

ما بين 10 مارس إلى 21 افريل 1873م بتهمة التمرد والتحريض على أعمال الحرق، والفوضى والتخريب، حيث تولى محامي "سيرو" مهمة الدفاع عن عزيز الذي فشل في إنقاذه من حتمية السجن أو النفي. [1]

هكذا يتضح من التهم الموجة ضدهم، أنهم في نظر السلطة ورجال العدالة مجرمون وينبغي تطبيق أقصى العقوبات عليهم، وبذلك للحكم على سي عزيز بالنفي خارج البلاد إلى كاليدونيا الجديدة وعلى أخيه محمد بالسجن لمدة عشر سنوات، لكن كان ذلك خطأ فقد ألغي الحكم في 14 أوت 1873م واستبدل بالنفي خارج البلاد (كاليدونيا الجديدة) لمدة خمس سنوات، في حين حكم على ابن علي الشريف بالسجن لمدة خمس سنوات في إحدى القلاع القديمة، لكن السلطات الفرنسية اعتبرت أن هذا الحكم على سي عزيز وأخيه غير عادل[2] لأنه لم يكن في مستوى الجرم الذي قاما به وعلى عكس ابنه الشريف الذي كان في نظرهم مظلوما. [3]

بقي عزيز الحداد مدة العشر سنوات في كالودونيا الجديدة قبل أن يقرر الفرار في أفريل 1881م، أين استقر بمكة المكرمة [4] قبل أن يقرر العودة إلى منطقة القبائل للمطالبة بإستعادة أراضيه وأملاكه التي صودرت بعدما عرض عليه قنصل فرنسا بمكة المكرمة المساعدة لكن سي عزيز لم يتمكن من تحقيق ما أراده بعدما وفته المنية بباريس أثناء سفره من مكة محاولا العودة إلى الجزائر. [5]

أما الشيخ الحداد فكانت البداية بتوجيه الاتهامات عليه فجاء فيها " عمره ثمانون عاما متزوج وله ولدان وقام هو وجماعته بناحية بجاية بحركة تمرد وتعدي وتهجم إما بالدعوة للحرب المدنية المسلحة أو بجمع المواطنين والسكان لحمل السلاح أو بالقيام بالنهب والتخريب في كثير من القرى والدواوير". [6]

وهي التهم التي أصدرت بموجبها السلطات الفرنسية عقوبة السجن لمدة 5 سنوات لكن الحداد واجه مصير الموت فلم يلبث في السجن إلا عشر أيام بعد وفاته في 29 أفريل 1873م.

---

[1] _ محمد الشريف ولد الحسين، .... المرجع السابق، ص14.

[2] _ يحي بو عزيز، وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز (م، و، ك)، الجزائر، 1989م ، ص 48.

[3] _المرجع نفسه، ص 48.

[4] _المرجع نفسه، ص 49.

[5] _محمد الشريف ولد الحسين من المقاومة إلى الحرية ...، المرجع السابق، ص 18.

[6] _يحي بو عزيز وصايا الشيخ الحداد...، المرجع السابق، ص 43.

-نتائج مقاومة المقراني والحداد:

- دفع 70 فرنك فدفع من طرف الأشخاص الذين يلفتون انتباه المسئولين في الإدارة الفرنسية.
- دفع 140 فرنك ضريبة كل من تجند وقدم المساعدات للتطور.
- دفع 210 فرنك ضريبة على كل من شارك في الحرب وأظهر عداءه العلني لفرنسا كما تم تحديد المبالغ المالية التي تدفعها كل عائلة، وفي حالة رفض الدفع يتم الاستيلاء على الأملاك، هذا إلى جانب إجراءات الحجز والتحفظ على النساء والأطفال، أما ما دفعه مختلف المناطق بسبب الثورة كان كما يلي:
- منطقة دلس: 1444100 فرنك.
- الإقليم المدني: 254450 فرنك.
- منطقة تيزي وزو: 3070630 فرنك.
- منطقة ذراع الميزان: 1325200 فرنك. [1]
- ناحية الجزائر: 1260000 فرنك.
- الأقاليم المدني: 210000 فرنك.
- منطقة سور الغزلان: 668292 فرنك.
- منطقة بني منصورر: 561330 فرنك.

أما عن مجموع القبائل التي حملت لواء الثورة فقد كلفت بدفع مساهمتها فيها بصور كاملة وقد بلغت قيمة الدفع 26844220 فرنك، بالإضافة إلى تجريد القبائل من أسلحتها منها 6365 بندقية و 123 مسدس و 1826 سيف وثلاثة مدافع كما تم إحالة الموقوفين من قادة الثورة الرئيسين على المحاكم المدنية والعسكرية وقهرهم وإذلالهم واستمرار تغريم السكان حيث قدر المبلغ ب 36 مليون ونصف فرنك خص للاستيطان خاصة ما بين 1871 -1888 وقد استفاد منه بالتحديد المستوطنين القادمون من الألزاس واللورين والقادمين من جنوب فرنسا.

[1] _ يحي بو عزيز، ثورة....، المرجع السابق، ص ص: 316-323.

*أنظر إلى الملحق رقم7.

تبقى هذه باختصار إحدى مظاهر المقاومة بالوطن الجزائري، وأولئك بعض من روادها الذين جاهدوا وعملوا على الوقوف في وجه السلطات الاستعمارية.

خاتمة.

نستخلص من هذه الدراسة الموسومة بالقوانين الاستثنائية الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1865/1874م)، حيث تناولت القوانين الفرنسية في الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870م) إضافة إلى القوانين التي طبقت خلال عهد الجمهورية الثالثة (1870-1874م) حيث نتج عن هذه القوانين التعسفية انعكاسات مست المجتمع الجزائري بالدرجة الأولى في شتى ميادينه سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا... وعليه توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات ويمكن حصرها في عدة نقاط تمثلت على النحو التالي:

-اعتمدت فرنسا في ترسيخ قواعدها على العديد من السياسات وكان أهمها الاستيطان حيث انتهجت سياسة التهجير والاستيطان واتخذت منه قاعدة أساسية لتثبيت أقدامها بالجزائر ولإنجاح هذه السياسة قامت فرنسا بتوزيع المناشير في أوروبا عارضة على جميع الجنسيات الأوروبية الهجرة نحو الجزائر، حيث عمدت على تقديم تسهيلات وامتيازات للمستوطنين من خلال منحهم مراكز وقوة استيطانية، كما عملت على سلب ونهب أراضي الجزائريين سواء عن طريق القوة أو عن طريق سن قوانين زجرية.

-وكمرحلة ثانية قامت سلطات الاحتلال إبان هذه الفترة إلى سن مراسيم وتشريعات تهدف إلى التجنيس من خلال القرار المشيخي سناتوس كونسولت الصادر عام 1865م بأمر من الإمبراطور نابوليون الثالث الذي يعتبر الجزائريين إما رعايا فرنسيين إذ استمروا خاضعين لأحكام الشرع الإسلامي أو فرنسيين إذ تخلو عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وفي هذه الحالة يصبحون خاضعين للقانون الفرنسي، حيث نجده يسعى لكسر دين ووطنية المسلم الجزائري، حيث كان يهدف إلى تجريد الشعب الجزائري من مقوماته الشخصية، ورغم هذا نجد أن السلطة الفرنسية فشلت في تطبيق هذا القانون، فطالبات التجنس بالجنسية الفرنسية باءت نادرة جدا ولم تلقى أي إقبال من قبل الجزائريين، كيف وأن الجزائر من أشد الشعوب العربية الإسلامية المحافظة

-يعتبر القرار المشيخي 1865م الخطوة الأولى التي طبقتها فرنسا من أجل كسب يهود الجزائر إلى صفها، فقام بمنح الجنسية بصفة فردية واختيارية مع إمكانية الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية، أما مرسوم كريميو 1870م جاء مكملا للقانون الأول الذي فرض الجنسية على اليهود بصفة إجبارية وجماعية فكان بمثابة المحرك الرئيسي والحاسم للعملية الفرنسة الجماعية لليهود، بحيث جاء هذا المشروع لمنح اليهود امتيازات تميزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

-أن السبب وراء نجاح مشروع كريمبو هو سكوت المعارضين عنه سبب الظروف الصعبة التي كانت تمر بها فرنسا آنذاك، بحيث يعد المشروع مكسبا لفرنسا إذ يمكنها من تعويض خسائرها في حربها ضد ألمانيا، لأنها كانت في حاجة ماسة للمساعدات المالية التي يقدمها رجال مال اليهود.

-إن هذا القانون قد لقي تخوفا في بداية الأمر من طرف اليهود ومعارضة شديدة من طرف المعمرين و المسلمين، فبعض منهم عارض القرار والبعض الآخر لم يبالي به.

-كان لقرار منح حق المواطنة الفرنسية لليهود، انعكاسات سلبية على اليهود فقد كان له أثر في انسلاخ اليهود من شخصيتهم وهويتهم والتشبع بأخلاق الأوروبيين وعاداتهم.

-من أهم ما حققه مرسوم كريميو هو استحكام قبضة الإدارة الاستعمارية على الجزائر بسبب الانتشار الواسع لليهود واطلاعهم بتفاصيل المجتمع الجزائري من جهة وارتقاء الأوضاع العامة لليهود وزيادة نفوذهم من جهة أخرى.

-انتهجت الجمهورية الثالثة جملة من التشريعات والقوانين استهدفت الأرض والإنسان، منها قانون الأهالي أو ما يعرف بقانون الأنديجينا الذي اقترح سنة 1871م ودخل حيز التنفيذ 1874م والذي طبقت من خلاله الإدارة الفرنسية سياسة الزجر والإرهاب ضد الأهالي الجزائريين، وبلغت في قسوتها واضطهادها لهم حيث تم بمقتضاه تحويل اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية وأصبح الجزائريين يخضعون لعقوبات جماعية مما ألحق لهم أضرار جسيمة وحولهم إلى شعب يعيش تحت تهديدات مستمر كما عمل هذا القانون على استعباد الجزائريين ويمكن القول أن فرنسا من خلال هذا الإجراء تمادت كثيرا في تطبيق العقوبات على الجزائريين دون محاكمة وتنفيذ إجراءات الحبس ومصادرة والتغريم دون حكم قضائي.

-عمدت فرنسا على تأسيس محاكم استثنائية تمثلت في المحاكم الردعية والجنائية نتجت عنها مجموعة من العرائض والاحتجاجات من طرف الجزائريين للمطالبة بإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية.

-إن قانون الأهالي كان مجحفا في حق الجزائريين إذ راح ضحيته الجزائريون عامة والفلاحون خاصة الذي زاد من شقائهم ومعاناتهم حيث أصبح من أشد الشعوب فقرا، مما دفعهم إلى هجرة أراضيهم وتخليهم عن هويتهم.

-إن سقوط السلطة السياسية في باريس ووقوع نابوليون الثالث أسيرا في يد الألمان بعد معركة سيدان 1870م فتح المجال للمستوطنين الأوروبيين للاستيلاء على السلطة في الجزائر حيث تبلورت سياستهم إزاء الجزائريين حول تعميم عملية تشخيص الملكية التي بدأت عام 1863م، وبعد ذلك أصدر قانون جديد يتمثل في قانون وارني المشهور عام 1873م أو ما يسمى القانون العقاري الخاص بملكية الأرض والذي كانت فرنسا تطمع إلى التوسع في الأرض لتشكل مجالا حيويا ولإشباع رغبة الكولون وبالإضافة إلى أن هذا القانون ساهم مساهمة فعال في إنجاح حركة الاستيطان في الجزائر من خلال انتزاع الأراضي من الجزائريين وتحويلها إلى صالح المستوطنين عن طريق الحرص على مراقبة جميع العمليات الخاصة بالبيع وتوجيهها وتوفير الشروط الخاصة بها إضافة إلى مصادرة ثروات الجزائر وتحويلها لخدمة الصناعة الفرنسية وخير دليل على ذلك استغلال الأراضي التي لا مالك لها.

-نتيجة لسياسة فرنسا برزت ردود أفعال جزائرية ذات حدين سلمية ومسلحة تمحور رد الفعل الأول في العرائض والاحتجاجات بنوعيها الفردية والجماعية ومقابل هذه النتائج ظهرت الهجرة الجزائرية خارج الوطن سواء إلى الوطن العربي أو إلى أوروبا إلى أن هذه المقاومة لم تجد آذانا صاغية في ضل الهيمنة الاستعمارية.

أما رد الفعل الثاني فاتجه في الأعمال العسكرية تمثل في المقاومات الشعبية منها مقاومة بلاد القبائل، مقاومة أولاد سيدي الشيخ 1864م وثورة المقراني والشيخ الحداد 1871م.

إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب قوة العدو وعدم توحد صفوف المقاومة الشعبية على الرغم من أن هدفها كان واحد وهو استرجاع السيادة وطرد الاستعمار الغاشم.

الملاحق.

الملحق رقم:1 صورة لأحد المكاتب العربية تقرت. [1]

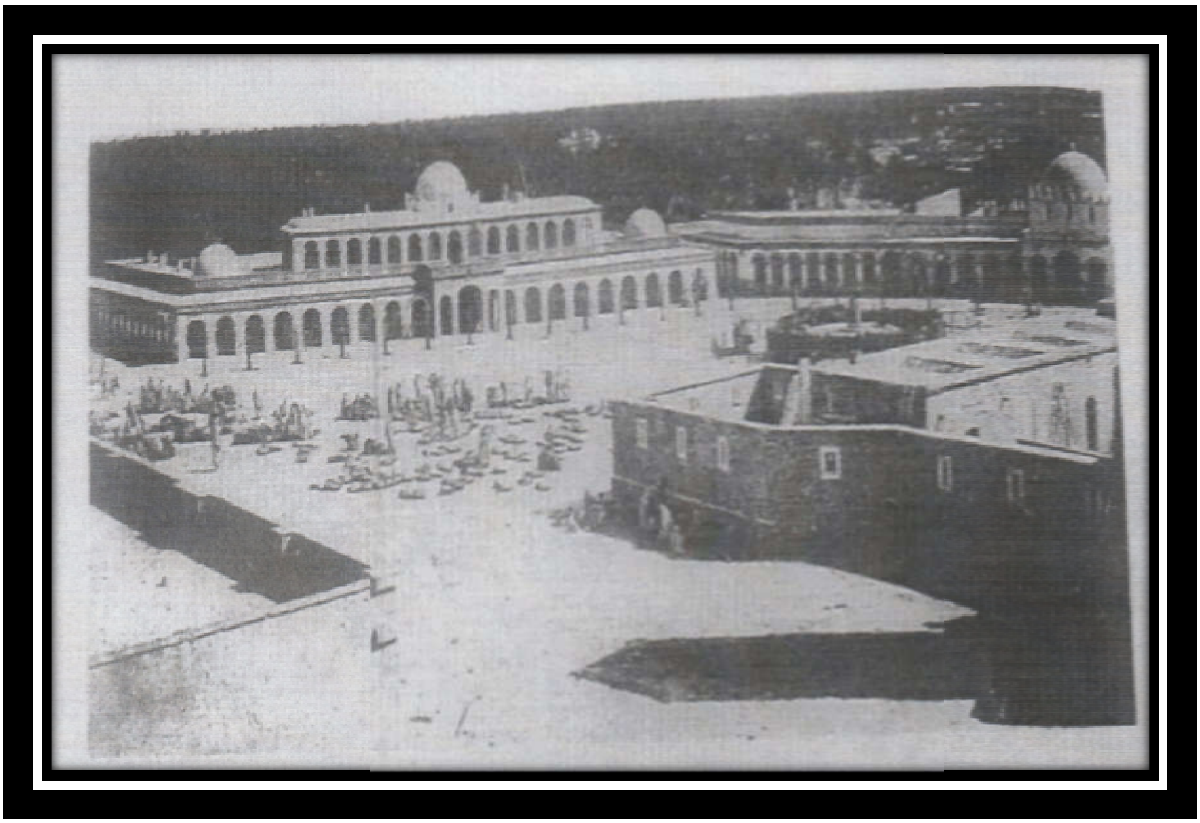

[1] _سعيد علمي، الاستعمار...، المرجع السابق، ص61.

الملحق رقم 2: الكردينال لافيجري يؤوي أيتاما جائيعين لتنصيرهم إبان المجاعة 1867-1868م [1]

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص217.

الملحق رقم3: نص قرار المشيخي (سيناتوس كونسيلت)

N°190-SENATUS-CONSULTE sur l'état des personnes

et la naturalisation en Algérie

Du 14 Juillet 1865.

NAPOLEON, par la grâce du Dieu et la volonté nationale ; Empereur des Français,

A tous présents et à venir, Salut,

A vous SANCTIONNE ET SANTIONNONS ? PROMOLGE ET PROMULGONS ce qui suit :

Extrait du procès verbal du Sénat

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A L'ETAT DES PERSONNES ET A LANATURALISATION EN ALGERIE.

Art.1_ L'indigène Musulman et Français ; néanmoins il continuera d'être régi par la loi Musulman

Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé a des fonctions et emplois civils en Algérie.

Il peut, sur sa demande, être admis,à jouir des droits des citoyen Français ; dans ce cas, il est régi par les lois civiles et politiques de la France.

Art.2_L'indègène israélite et Français ; néanmoins il continu à être régi par son statut personnel.

Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé a des fonctions et emplois civils en Algérie.

Il peut, sur sa demande, être admis, à jouir des droits des citoyen Français ; dans ce cas, il est régi par la loi Française.

Art.3_ L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen Français .

Art.4_ La qualité de citoyen Français ne peut être obtenu, conformément aux Articles1,2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'a l'age de vingt et un ans accomplis ; elle est conférée par décret impérial rendu en conseil d'état.

Art .5- Un règlement d'administration publique déterminera :

1°les conditions d'admission, de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélite dans les armées de terre et de mer ;

--

2°les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes peuvent être nommés en Algérie ;

3°les formes dans lesquelles seront instruites les demandes prévues par les Article 1,2 et 3 du présent sénatus-consulte.

Délibéré et voté en séance, au palis du Sénat , le 05 Juillet 1865.

Le président,

Signé : **TROPLONG**.

Les secrétaires,

Signé : **P.BOUDET**, **DUMAS**, **le comte de BEARN**.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Sénateur Secrétaire,

Signé : **P.BOUDET**.

MANDONS et ORDONNONS que les présente, revêtues du sceau de l'état et insérées au Bulletin des lois, soient adressées aux cours aux tribunaux aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre ministre secrétaire d'état au département de la justice et des cultes est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des tuileries : le 14 Juillet 1945.

Signé **NAPOLEON**.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'Etat

Signé : **E.ROUHER**.

Vu et scellé du grand sceau :

Le garde des sceaux. Ministre secrétaire d'Etat

Au département de la justice et des Cultes,

Signé : J.BAROCHE.

الملحق رقم4: نداء كريميو إلى سكان الجزائر.[1]

نداء كريميو إلى سكان الجزائر:

الحمد لله وحده:

إعلام من الحكومة القائمة بالدفاع كافة سكان الأقاليم الجزائرية لا يخفى على من له عقل سليم ورأي مستقيم أن مقصود الدولة الجمهورية مرغوب بما هو إيصال النفع لعموم الناس وجلب الراحة والهناء مع استقامة أحوالهم، لذلك عزمت على تبديل بعض القواعد الماضية والسياسة الجارية بما هو أحسن منها في انتظام أحوال العامة فليس الحامل لهذه الدولة على تبديل المذكور إلا لقصد المفاسد أو إزالتها، وقد تقرر لدى الدولة وعلم أن أصل كل خير مبني على احترام الناس والمحافظة عليهم في جميع أمور الدينية والدنيوية وربما يحصل الغلط لمن لا يفهم القوانين الجديدة ويظنها غير مفيدة، فإن العاقل لو يحصل تأمل فيما بينها وبين القوانين السابقة يظهر له الفرق الواضح بينهما فإن الدولة الجمهورية الفرنسية لاتزال جادة في حسن سيرتها ومعاملتها مع المسلمين بأكثر مما صدر من الاحسان من الدول السابقة، وهذه الدولة لا تنسى على مر الزمن خصال المسلمين الحميدة ومفاخرهم العديدة بسبب انتظامهم في سلك عساكرنا، وبذل نفوسهم في نصرة جيشنا وقتال عدونا . وقد كان السلطات نابليون وعد المسلمين فيما معنى بتمليك الاراضي التي يستغلونها بالحراثة وغيرها ولم يحصل منه تنجيز، فهذه الدولة ستهبها لهم هبة منجزة وتملكها لهم تمليكا مطلقا بحيث يتصرفون فيها بأنواع التصرفات من غير معارض لهم ويتوارثونها توارث الأملاك والأموال.

كتب بمدينة بوردو بتاريخ 14 جانفي 1871م، وبأمر سعادة السيد كريميو وزير الشريعة ورئيس جماعة المنتخبين للنظر في شؤون الدولة الجمهورية ومختوم سعادة السيد شارل دوبوزي وإلى الجزائر وأقاليمها[1].

[1]- يحي بوعزيز، كفاح ....، المرجع السابق، ص: 304

الملحق رقم 5: تطبيق قانون 26 جويلية 1873م[1]

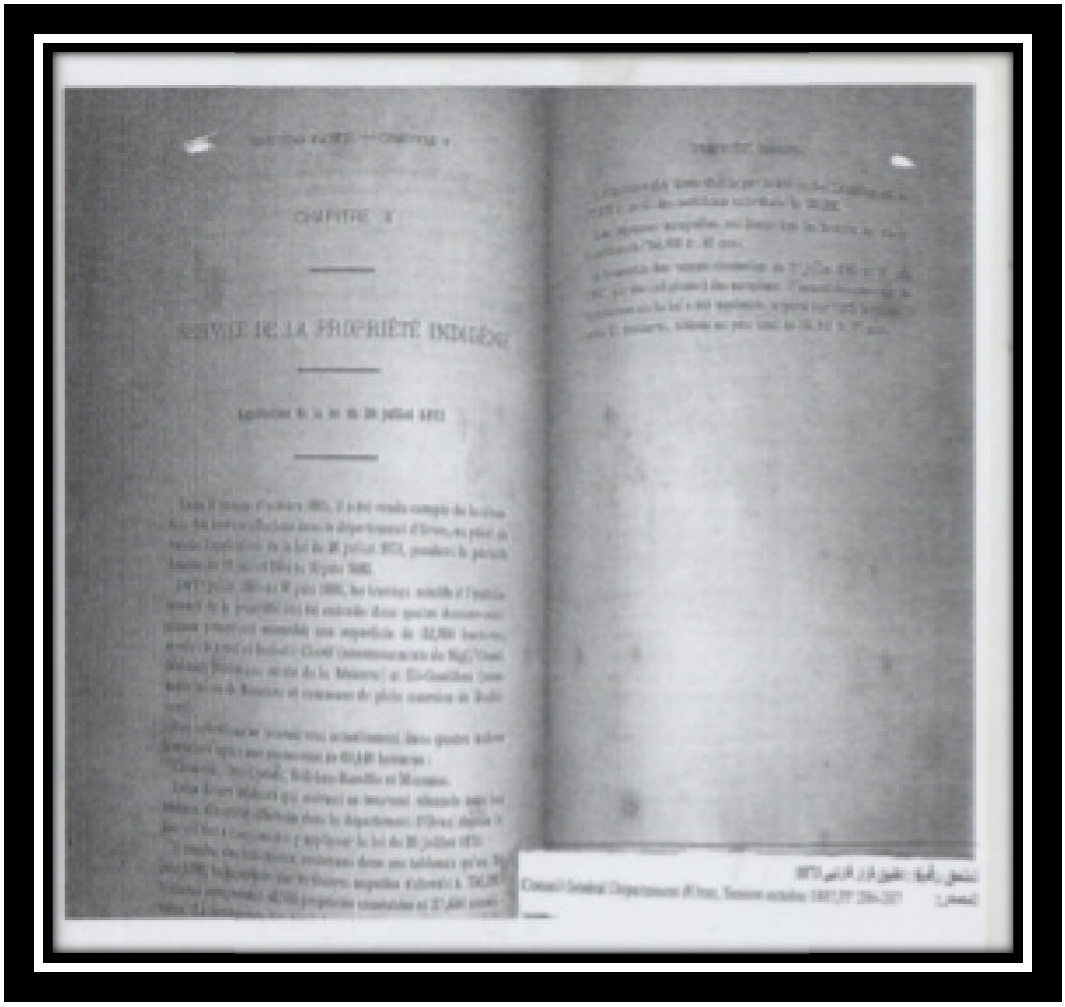

[1] محمد بليل، تشريعات...، المرجع السابق، ص:201.

قائمة البيبليوغرافيا.

المصادر باللغة العربية:

1. أجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصر، تر:عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
2. الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر، ط2، دار الأمة، الجزائر، 1995 .
3. حربي محمد ، الثورة الجزائري، سنوات المخاض، تر: نجيب عيان، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
4. حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة، تر: محمد العربي الزبيري، ط1،(ش.و.ط.ن.ت)، 1982، الجزائر.
5. رين لويس ، تاريخ انتفاضة 1871في الجزائر، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2013
6. فرنسوا ميسيروا، سانت أورنوا أو الشرف الضائع، تر: حاج مسعود، مر: أحمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2009.
7. قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البحث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1941.
8. كار بخال مارمول ، إفريقيا، تر: حجي وآخرون، ج2، دار المعرفة، الرباط، المغرب، 1989.
9. المدني احمد توفيق ،كتاب الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
10. المدني احمد توفيق ، هذه هي الجزائر، كتاب الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

المصادر الأجنبية

1. REYrommmet(R),livre dordes offaires indigénes(1830-1930)t1,t2, imprimerie Algérien, alger,1930.
2. Rinn loius, histoir de lalgerie contemporaine 1827-1871.1ere edition p.u.f, paris ;1964.

ثانيا المراجع:

1. أبو قاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007.
2. أبو قاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
3. أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، دار الرائد، ط خ، الجزائر، 2009.

4. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.
5. أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر(المقاومة والتحرر)(1962/1830)، دار الغرب الإسلامي، (ب.و.ن)، 2007.
6. أرجيرون شارل روبير ، الجزائر مسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، تر: حاج مسعود وأخرون، دار الرائد، الجزائر، 2009.
7. الاشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
8. بحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية الاستقلال، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.
9. بخوص مالك ، ثورة أولاد سيدي الشيخ، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.
10. بسايح بوعلام ، أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830-1954، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007.
11. بطاش علي ، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل، حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2007م.
12. بقطاش خديجة ، حركة التبشيرية في الجرائد 1830-1871، دار دحلب، الجزائر، 1977.
13. بلاح بشير وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، 2006
14. بليل محمد ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
15. بن خليفة عبد الوهاب، الوجيز في تاريخ الجزائر 1830إلى 8/ماي 1945، ط2، دار مزغنة، الجزائر، 2006.
16. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1،ط1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
17. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، وزارة المجاهدين، 2008.

18. بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.

19. بوحمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954معالمه الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012م.

20. بوضرساية بوعزيز ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

21. بوضرساية بوعزيزة ، الجزائر الفرنسية والإبادة الاجتماعية في الجزائر خلال القرن 19، ط خ، وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م.

22. بوعزيز يحي ، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية الدولية، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

23. بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر من القرنيين التاسع عشر والعشرين، ج1، ط1، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1996.

24. بوعزيز يحي ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد 1871، ط.خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

25. بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية.

26. بوعزيز يحي ، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009.

27. بوعزيز يحي ، وصايا الشيخ الحداد ومذكرات إبنيه سي عزيز، (ج.و.ك)، الجزائر، 1989.

28. بوعزيز يحي، الكفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1986.

29. تاوتي الصديق ، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، دار الأمة، للجزائر، 2007.

30. تميم أسيا ، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية تاريخية وفكرية، دار المسك، الجزائر، 2008.

31. حباسي شاوش ، من مظاهر الروح الصليبية الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، د ت.

32. حلوش عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010.

33. خرشي جمال ، الاستعمار وسياسة الاستعاب في الجزائر 1830-1969، مر: مصطفى صافي، دار لقصبة، الجزائر، 2009.

34. زروق نادية ، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر1870-1900، د ط، دار هومة، الجزائر، 2014

35. زوزو عبد الحميد ، الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1837-1839، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009.

36. زوزو عبد الحميد ، مرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات وموالين، ط1، دار العومة للنشر والتوزيع ، الجزائر،2005.

37. سعد الله فوزي ، الجزائر موعد الرحيل، ط1، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

38. سعد الله فوزي ، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، شركة دار الآمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

39. سعدي عثمان ، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

40. سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير،تياني عبد العزيز شعيب، حلب، 2007م.

41. سماعيلي زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر المعاصرة ما قبل تاريخ الاستقلال، ط1، دار دزاير انفوا الجزائر، 2013.

42. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو والبداية الاستعمار1827-1871، ج1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

43. شنوف عيسى ، يهود الجزائر 2000سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

44. صاري الجيلالي ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1850-1962، تر: قندوز عياد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2010.

45. صموائيل أنتجر، اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950، تر: جمال أحمد رفاعي، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.

46. طرشون نادية ، الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء الاحتلال، د ط، ، دار هومة، الجزائر، 2007.

47. عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 1948.

48. عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984م.

49. عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 1983.
50. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي(1830-1962)، تر:زيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983.
51. العسلي بسام ، جهاد الشعب الجزائري، ج3، دار العزة والكرامة للكتاب، ط خ، 2009.
52. العسلي بسام ، محمد المقراني وثورة 1871، ط1، دار النفائس، الجزائر، 1982.
53. عفرون محوز، مذكرات من وراء القبور، تر: الحاج المسعود، ج2، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
54. علمي سعيد ، الاستعمار والعمران، السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج1، تر: نسرين لولي، محمد رضا بوخالفة، دار حطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م.
55. علمي سعيد ، الاستعمار والعمران السياسة الاستيطانية والعمران، ج1، تر: نسرين لولي، محمد صغير، يتاني عبد العزيز شعيب، منشورات حلب، 2007م.
56. العلوي محمد الطيب ، مظاهر المقاومة الجزائرية،1830-1954، طبع المؤسسة الوطنية للإشهار، الجزائر، 2004.
57. علي مراد، الإصلاح الإسلامي في الجزائر، تر: محمد بيحان، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2009.
58. عمراوي احميدة ، الجوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، ط2ن دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005.
59. عمورة عمار ، الجزائر بوابة على ما قبل التاريخ إلى 1962، دار لمعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
60. عمورة عمار ، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002م.
61. عميراوي احميدة ، السياسة الفرنسية بصحراء الجزائر 1844-1910، دار الهدى الجزائر، 2013.
62. عميراوي احميدة ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1818، دار الهدى، الجزائر، 2004.
63. عميراوي احميدة ، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009.
64. عيد مصطفى ، قانون الأحوال الشخصية والتجنيس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي 1865/7/14، تر، تع: كتاب مجلات في تاريخ الجزائر والمغرب العربية الكبير المعاصر ، د ت.
65. الغالي العربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، ط.خ، دار هومة، الجزائر، 2007.

66. الفرجي كاشة بشير ، مختصر وقائع أحداث ليلة الاحتلال الفرنسي لجزائر1850-1962، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

67. فركوس صالح ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في شرف البلاد 1844-1971، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006.

68. فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1814-1962، ، دار العلوم، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2003.

69. فركوس صالح ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010.

70. قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1850-1954، تر: محمد المعرابي، ط.خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

71. قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

72. كاتب كمال ، الأوروبيون الأهالي واليهود الجزائر، 1830-1962، تر: رمضان زبيدي، دار المعرفة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

73. لميش صالح ، الدعم السوري للثورة التحريرية 1954-1962، دار بهاء الدين، الجزائر، 2013.

74. لونيس رابح وآخرون، تاريخ الجزائر معاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

75. محمود نجاة سليم ، المعارك التاريخية، ط1، دار زهوان، الأردن، 2012.

76. المقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، د م ج، الجزائر، 2004م.

77. منور العربي ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، بيروت، د ت.

78. المياسي إبراهيم ، الاحتلال الفرنسي لصحراء الجزائرية، 1837-1934، دار هومة، الجزائر، 2009.

79. المياسي إبراهيم ، من قضايا تارخية الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

80. هشماوي مصطفى ، جذور نوفمبر، 1945 في الجزائر- دراسة الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمر 1954، الجزائر، 2008.

81. هلال عمار ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

82. وشن مزيان ، مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، والترجمة، الجزائر، 2007.

83. الوكيل محمد ، تاريخ اليهود في القارة الإفريقية، ج2، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2008.

84. ولد الحسين محمد الشريف ، من المقاومة إلى حرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Julien charles andré,histoire de LAlgérie contemporaine la conquéte débuts de la colonistion 1827-1871,casbah éditions, alger,2005.

الرسائل الجامعية:

1. بلقاسم ليلى ، تطبيق التشريعات العقارية على القبائل منطقة غيليزان(الضفة اليسرى لواد شلف وسهل سينيا)، فيما بين 1863-1900، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، 2017-2018م

2. حمير صالح ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة لخضر، باتنة، 2013-2014.

3. زقب عثمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، دراسة في الأساليب الإدارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة 2014-2015.

4. بجاوي محمد ، المجندون في الجيش الفرنسي 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث 2005-2007.

5. شلبي شهرزاد، ثورة واحد عماري وعلاقته بالمقاومة الشعبة بمنطقة الزيبان القرن 19 رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر جامعة حاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

6. عبودي علي ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899القطاع الوهراني نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014.

7. قربتلي حميد ، البعد الديني والسياسة الفرنسية 1830-1907م، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2009م.
8. يزير عيسى ،السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، رسالة ماجستير في تاريخ المعاصر، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة الجزائر2008-2009.
9. بن التومي مونى ، القوانين ومشاريع التجنيس الفرنسية وموقف الجزائريين منها 1865-1936، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.
10. بن نوي ريمة، سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852-1870، أطروحة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، سيلة، 2018-2019م.
11. ساعد جهاد ، السياسة الإستطانية في الجزائر، أثرها على المجتمع الجزائري 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.
12. قلعي أحلام ، يهود الجزائر من مرسوم كريميو 1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 217-2018.

مجلات:

1. ارزقي شوبتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914، مجلة التاريخ المتوسطي، مج:2، ع:ديسمبر 2020، جامعة الجزائر، 2020.
2. بليل محمد، تشريع العقاري الاستعماري في الجزائر القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجا، مجلة عصور الغد، 16جوان-ديسمبر،2010.
3. البوعبدلي المهدي، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الدولي، الأصالة، ع:8، منشورات وزارة الشئون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011م.
4. حسين الحاج مزهود، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852-1870، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ع:7، جانفي 2020م.
5. حنيفي هلالي، الظروف التاريخية الممهدة لثورة مقراني وشيخ الحداد ونتائجها السياسية والاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة جيلالي الياس، ع:8، مارس 2015م.

6. سلوان رشيد ، رمضان الجوكاني، مقال الاستيطان الأوروبي بالجزائر(1830-1871) ، مجلة الجامعة تكريب للعلوم، مجلد 20، ع:4، 2013م.
7. عزوز فؤاد ، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال ثورة الحكم المدني 1870-1900، المجلد الأول، عدد خاص، مذكرات تاريخية دولية محكمة ربع سنوية، افريل 2019ن جامعة محمد لمين دباغين، سطيف.
8. قايد مولود ، ثورة سنة 1871 ونتائجها، مجلة الأصالة، ع:23، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2011م.
9. المياسي إبراهيم ، الجينرال سوسي، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع:4، 1996م.
85. المياسي إبراهيم ، ثورة أولاد سيدي الشيخ، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، ع:3،(ب.م.ن)، 1995م.
10. نوري صباح هادي، حنان ضلال جاسم، تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي(1924-1962)، مجلة ديالي، ع:52، 2011م.
11. ولد النبية كريم ، سياسة الإخضاع وقوانين الإنديجينا من خلال الأرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، المركز بالوادي، ع:2، 2011م.

الملتقيات والدوريات:

1. بلعيدوني جمال، السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال أعمال الملتقى الثاني حول العقار، بالجزائر، إبان الاحتلال 1830-1962م، ط خ، وزارة المجاهدين، المنعقد بولاية سيدي بلعباس، يوم20-21ماي 2006م، الجزائر،2007
2. بوعلام بلقاسم، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19(أعمال الملتقى الأول والثاني)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.
3. الشيخ فطيمة ، قانون كريميو 24أكتوبر 1870أو تجنيس اليهود الاختبارات الصعبة في ظل هيمنة الاستعمارية، جامعة سيدي بلعباس، الحوار المتوسطي، ع:15-16، 2017م.

4. ملاخسو طاهر ، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، 20-21 نوفمبر 2005، ط خن وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

الموسوعات:

1. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ط، د ت.
2. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة مالك فهد، الرياض، 2000.

الفهرس.

مقدمة	أ-د
المدخل: القوانين الفرنسية ما بين 1850-1860	
أولا: سياسيا	13-26
ثانيا: إقتصاديا	27-30
ثالثا: إجتماعيا	31-36
الفصل الأول: القوانين الفرنسية مابين 1865/1870م	
أولا قانون سيناتوس كونسلت.	38-39
ظروف صدوره.	39
مضمونه.	40-41
أهدافه.	41
مواقف من القانون	42
مجالات تطبيقه.	43
ثانيا: قانون كريميو.	44
تعريف بشخصية اليهودي أدولف كريميو.	44
ضروف صدوره	45-46

قراراته	47
ردود الفعل الأولية من القانون.	53-49
الفصل الثاني: القوانين الفرنسية ما بين 1870–1874م	
أولا: قانون الأهالي1874م	55
أنواع أحكام القانون.	59-56
ثانيا: قانون وارني1873م	61-60
التعريف بشخصية وارني.	61
مفهومه.	62-61
ظروف صدوره.	65-62
مضمونه.	67-66
أهدافه ونتائجه	71-67
مجالات تطبيق قانون وارني.	71— 72
الفصل الثالث: ردود الأفعال الوطنية .	
أولا: المقاومة السلمية.	74
العرائض والاحتجاجات.	76-74
شراء الأراضي من الكولون	76
الهجرة.	80-77

ثانيا: المقاومة المسلحة.	81
مقاومة منطقة زواوة 1850-1857م	83-81
مقاومة أولاد سيدي شيخ 1864	87-84
مقاومة المقراني والشيخ الحداد 1871م	96-88
خاتمة	98-100
الملاحق	102-109
قائمة البيبليوغرافيا.	111-120

الملخص:

من خلال دراستنا لموضوع القوانين الفرنسية وإنعكساتها على المجتمع الجزائري(1865-1874م)، تمكنا من الوصول إلى أن سياسة فرنسا الاستعمارية تمحورت منذ البداية إلى طمس ومحو هوية المجتمع الجزائري وإذابت كيانه في المجتمع الفرنسي من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات القمعية مختلفة الطرق والأساليب وكل ذلك لتحقيق أهدافها وإنهاء وجودها ككيان مستقيل وهذا عن طريق سن جملة من التشريعات والقوانين الصارمة التي استهدفت الأرض والإنسان معا.

انطلاقا من قانون سناتوس كونسيلت 1865م إلى قانون كريميو 1870م، يليه قانون الأهالي 1871-1874م، إلى قانون وارني 1873م محاولة تفكيك الروابط الاجتماعية للجزائر وتفتيت البنية التقليدية محاولة تكريس الفكر الاستيطاني، وتبني أسسه الاقتصادية من خلال تشتيت القبائل وخلق ملكية فردية محاولين رصد انعكاسات هذه السياسة على الجزائريين تمثلت في ردود فعل الشعب السلمية في الاحتجاجات والعرائض وردود أخرى تمثلت في مقاومات شعبية مسلحة كمقاومة القبائل وأولاد سيدي الشيخ والمقراني والحداد، لننهي البحث بخاتمة كانت عبارة عن استنتاجات .

Summary :

Through our study of the subject of French laws and their repercussions on Algerian society (1874/1865), we were able to arrive at that France's colonial policy focused from the beginning to obliterating and erasing the identity of Algerian society and dissolving its entity in French society through the application of a set of repressive measures in various ways and The methods in order to achieve its goals and end its existence as an independent entity, and this is by enacting a set of strict legislation and laws that targeted the land and man together.

Proceeding from the Law of Consent Senatos 21865 to the Cremio Law 21870, followed by the People's Law 1874/1871 to the Warne Law 1873, the attempt to dismantle the social ties of the Algerian and the fragmentation of the traditional structure. The peaceful reactions of the people in the protests and protests and other responses were represented in armed popular resistance such as the resistance of the tribes and the children of Sidi Sheikh, Al-Maqrani and Haddad Let's end the research with a conclusion, which were conclusions